مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

البحوث باللغة الإنجليزية:

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

Academic Publication Council

ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٥ - العدد ١

٢٠٠٧

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية

والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 35 – العدد 1 – 2007

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت بأربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. وهي منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلاً عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين. وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. وعلى الرغم من تركيزها على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصاتها، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي)، التي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية، ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم الأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج، يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، وتستقبل تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول على 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيها الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملاً، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلاً عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 - تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي، وبالشروط ذاتها).

7 - توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد على سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 - يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 - يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10- يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث:

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجدياً ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و(Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و(Snyder, 2000a, 2000b). وعند الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)، كما يجب إيراد أرقام

الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، أما في حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة فتكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو المصدر كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة بحسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، ولا يزيد حجم المراجعة على أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط ألا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 35 - العدد 1 - 2007

التقارير:

البحوث باللغة الإنجليزية:

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يصدر هذا العدد من مجلتكم – مجلة العلوم الاجتماعية – وقد احتفل بلدنا الحبيب بالعيد الوطني وعيد تحرير الكويت من الغزو الغاشم الذي تعرضت له على يد النظام العراقي البائد. والعدد يضم بين دفتيه دراسات متخصصة ومتنوعة في علوم شتى من المجالات الاجتماعية أعدّها باحثون من عدد من الدول العربية؛ الدراسة الأولى جاءت في المجال الاجتماعي، وتناولت واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله. وجاءت الدراسة الثانية في مجال العلوم السياسية، وتناولت السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية. في حين اتجهت الدراسة الثالثة إلى المجال التربوي والنفسي والاجتماعي، وتناولت آراء طلبة كلية العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن حول تسلم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية.

كما احتوى هذا العدد في الجزء الخاص بالدراسات التي تنشر باللغة الإنجليزية على دراستين؛ الأولى: في مجال علم المكتبات والمعلومات حول مجلة الأسس والتطبيقات الطبية من عام 1989–2003، أما الموضوع الثاني فهو دراسة حول تمثيل تكلفة النقل بيانياً في نموذج ثونن. وفيما يتعلق بباب مراجعات الكتب احتوى العدد على مجموعة من الكتب القيمة في مجالات الاقتصاد والسياسة وعلم النفس، وتعرضت الدراسة الأولى للبعد الاجتماعي لاتفاقية الجات. في حين استعرضت الدراسة الثانية الفقر في الوطن العربي. وفي مجال علم النفس حمل الكتاب عنوان تفسير الإبداع: علم الابتكار البشري. أما في مجال العلوم السياسية فقد كان الموضوع الأول بين الملوك والشيوخ والسلاطين. بينما تناول الموضوع

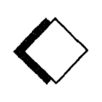
* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

الثاني عملية صنع السلام الكورية: الآفاق والمشكلات، ومستقبل كوريا الشمالية.

وفي الجزء الخاص بالتقارير اشتمل العدد على تقرير حول ورشة عمل (المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر) للباحثة رشا عبدالعظيم محمود.

نتمنى – عزيزنا القارئ – أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوعات الملائمة لتخصصات المجلة والمنسجمة مع تخصصك وميولك ونتمنى أن تعم الفائدة جميع المهتمين والباحثين والمثقفين.

والله ولي التوفيق



البحوث باللغة العربية

واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله

علي زيد الزعبي*

ملخص: لعبت ظاهرة العولمة دوراً مؤثراً في تعظيم حجم منظمات المجتمع المدني وتحديد نوعية الأدوار المعاصرة التي تؤديها في تنمية المجتمع، وهي أدوار تختلف – إلى حد كبير – عما كانت تقوم به هذه المنظمات في الماضي، مما يؤكد حدوث تغييرات كبرى في طبيعتها. وإذا كانت الدراسة محاولة لفهم التحولات والتغيرات البنائية والوظيفية التي أصابت المجتمع المدني من جراء ظاهرة العولمة، فإنها تنبه – أيضاً – إلى ضرورة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي لمواكبة تلك التحولات والتغيرات.

المصطلحات الأساسية: المجتمع المدني، العولمة، التنمية، المنظمات غير الحكومية.

أولاً – مقدمة في أهمية الدراسة:

لقد بات النظام العالمي اليوم أكثر انفتاحاً وتعقيداً وتنوعاً وترابطاً عما مضى، وأخذ أنماطاً متعددة ومترابطة من التفاعل الدولي، الذي تحدد صورته أطراف فاعلة من بعض الدول. فالمتغيرات الجديدة التي تعرف بالعولمة تؤثر – بلا شك– على طبيعة عمل المجتمع المدني وفلسفته (حازم الببلاوي، 2000: 157)؛ ومن ثم فالمجتمع المدني لا يمكن فهمه فهماً صحيحاً إلا في إطار هذه المرجعية الأوسع نطاقاً. فلم يعد بإمكان أي مجتمع أن يعزل نفسه عن المتغيرات والتطورات العالمية، سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو الاجتماعية. ففي إطار العولمة انتقلنا من المقاربة الثنائية "السوق والدولة" إلى المقاربة الثلاثية "السوق والدولة والقطاع الثالث" (أماني قنديل، 2000 أ: 69). ويضم القطاع الثالث المنظمات غير الحكومية،

* قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

التي تمثل – في إطار المتغيرات العالمية والإقليمية – فاعلاً اقتصادياً واجتماعياً. فالمتغيرات المتعددة التي ارتبطت بسنوات العولمة، أدت إلى بروز القوة الثالثة على المستوى المجتمعي، وعلى المستوى العالمي.

والموقف العالمي سواء في مجال صعود الكونية، أو فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ينعكس بشكل مباشر على أداء مؤسسات المجتمع المدني. فقد بدأ القرن العشرون وهناك فاعل دولي وحيد على الساحة؛ هو الدولة ذات السيادة، وانتهى القرن العشرون، وهناك عدد من الفاعلين الدوليين إلى جانب الدولة؛ التي لم تعد تتمتع بالسيادة بالمفهوم التقليدي (Hearn, 1997). وهناك مؤشرات تؤيد تنامي تشكل المجتمع المدني وانخراطه في قضايا الضعفاء والمهمشين وهمومهم على المستوى العالمي (عبدالنور بن عنتر، 2003: 80)، وبخاصة بعد ظهور إخفاقات دولة الرفاهية، وانكشاف مساوئ الدولة الشمولية وتزايد الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة. وجاء ذلك مقترناً بظهور مفهوم العولمة (Walzer,1998). وقد تزامن الاهتمام بالمجتمع المدني ودعمه – بدرجة كبيرة – مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في "ريو دي جانيرو عام 1992؛ حيث اعتمدت أكثر من 1400 منظمة غير حكومية في المؤتمر الرسمي، وشاركت آلاف المنظمات غير الحكومية الأخرى في المنتدى العالمي الذي عقد بالتوازي معه. وقد اتسمت مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة بمشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية، مثل مؤتمر حقوق الإنسان في "فينا" عام 1993، ومؤتمر الدول الجزرية الصغيرة في "بربادوس" عام 1994، ومؤتمر السكان والتنمية في "القاهرة" عام 1994، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في "كوبنهاجن" عام 1995، والمؤتمر العالمي للمرأة في "بكين" عام 1995.

شهدت المجتمعات العربية صعوداً متتابعاً لدور مؤسسات المجتمع المدني؛ حيث فرضت هذه المؤسسات نفسها منذ ما يقرب من عقدين على ساحة العمل القومي والاجتماعي؛ لتملأ الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة من مجال الخدمة الاجتماعية. لذا فقد بدا المجتمع المدني مكملاً لدور الدولة، التي أصبحت غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في ظل التحولات الاقتصادية المتزايدة. ومن ثم لم تعد الدولة الفاعل الوحيد؛ حيث برز المجتمع المدني فاعلاً آخر وشريكاً أساسياً في عملية التنمية (نشرة البحوث العربية، 2000: 28).

وما تشهده المجتمعات العربية اليوم – من دعوة صريحة لتفعيل دور المجتمع المدني، وتنامي تكوين المنظمات غير الحكومية في أكثر من قطاع ومجال – يعد خير تعبير عن حضور هذا المفهوم لدى النخب الثقافية. ومن ثم فقد تجاوزت الدعوة إلى المجتمع المدني مستواها النظري، وأصبحت تقدم بوصفها أداة عملية من عمليات التغيير الديمقراطي (فهيمة شرف الدين، 2002: 1). كما تزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم مشاركة الناس وتفعيلها في تقرير مصائرهم، ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، وتأكيد إرادة المواطنين في الفعل التاريخي والإسهام بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات (أحمد ثابت، 1999: 20).

بالإضافة إلى أن المجتمع المدني يؤدي دوراً مؤثراً في مناهضة الفساد، وإعلاء القيم وإبراز نماذج الشفافية وتعبئة المجتمع لمساندة الإصلاح (أماني قنديل، 2000 ب: 10). ومن ثم أصبح ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره القوة الثالثة Third Force التي تسهم في تغيير خريطة القوى المحلية والعالمية (World Resources Report, 2000:3). وقد برهنت التطورات المعاصرة – على الصعيدين العالمي والعربي – على أهمية المجتمع المدني، بوصفه آلية لتحقيق ديمقراطية المشاركة وتعبئة المواطنين في المجالات المختلفة، وتأكيد الحقوق والدفاع عنها وإنضاج المجتمع المدني، وتحريره من جميع القيود المتصلة بالشمولية والهيمنة؛ ومن ثم تعظيم القدرة على إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية وسياسية حقيقية، تستند إلى آمال الناس واحتياجاتهم (محمود عودة، ومحمد منصور، 2000: 18).

ثانياً – موضوع الدراسة:

لقد كانت نشأة المجتمع المدني في الوطن العربي نشأة متأزمة؛ ففي الوقت الذي سمحت فيه الدولة بدرجة ما من درجات الاستقلالية للفاعلين، نجد أن بعض هؤلاء الفاعلين قد أفصح عن عدم تسامح حيال حرّية التعبير، وحرية العقيدة، وحتى حرية الفعل بالنسبة لغيره من الفاعلين. وهنا يكمن التناقض. فعلى الرغم من أن الاستقلال المدني يعد مؤشراً قوياً لولادة المجتمع المدني، فإن الممارسات الدالة على عدم التسامح تمثل نفياً للطبيعة المدنية لهذا المجتمع. وهذه الاتجاهات

المتناقضة تسوغ التساؤل حول مدى فاعلية وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، وكذا طبيعة العوامل التي تؤثر في تطوره (مصطفى كامل السيد،1994: 139)

ومن ثم يمكننا القول إن المجتمع المدني في الوطن العربي يمر بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتلاصقة، والتيارات الفكرية والثقافية. فنحن إزاء صراعات سياسية وفكرية تدفع بالمجتمع المدني للاشتغال في عدة معارك: بين المجتمع والدولة، وبين القوى الثقافية والسياسية التحريرية أو العلمانية، والقوى الثقافية والسياسية والإسلامية. أي في النهاية بين المجتمع المدني والدولة، وبين المجتمع المدني بعضه مع بعض، وكل ذلك في إطار أطروحة الكونية أو العولمة، وقبولها أو رفضها أو التعاون معها (أماني قنديل، 2000أ:71).

من هذا المنطلق تأتي أهمية هذه الدراسة البحثية في توضيح طبيعة تأثر المجتمع المدني بظاهرة العولمة، ومدى دور ذلك التأثير في تحديد مسار المجتمع المعاصر وشكله ونوعيته. ناهيك عن التأكيد على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي لأسباب مهمة، لعل أهمها قدرة هذه المنظمات على المشاركة الفعالة في حل المشكلات والظواهر السلبية التي تواجه المجتمع العربي في عالم اليوم. فالشواهد تؤكد – بلا شك– عجز الحكومات العربية عن إيجاد حلول لمعضلات سياسية واجتماعية واقتصادية. فالإرهاب والعنف والتطرف والبطالة وشراء الذمم وغيرها، لا يمكن مواجهتها أو الحد منها بوساطة أجهزة الحكومة وحدها، وإنما –أيضاً– بوجود مؤسسات مجتمع مدني حرة، قادرة على تقديم الإسهام الفعال في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفرد العربي ومجتمعه.

ويتحدد الهدف الرئيس لهذه الدراسة في رصد ملامح تطور المجتمع المدني وآفاق تشكله ومحدداته في الوطن العربي في ظل التحولات العالمية، والوقوف على أبرز المعوقات التي تعترض مسيرة المجتمع المدني العربي. ويتمثل المدخل الأساسي لهذه الدراسة – على المستوى المعرفي – في طرح رؤية نظرية محددة تحاول التوفيق بين الرؤية الكلاسيكية والمعاصرة والنقدية، وذلك بغية الوقوف على موقع مؤسسات المجتمع المدني ودورها في عمليات التنمية، وبناء المجتمع المدني القائم على المؤسسات الفاعلة ضمن أجواء الديمقراطية والمشاركة الواسعة لجميع

فئات المجتمع. وعلى المستوى التطبيقي فإنه يتمثل في الواقع الحالي لما تقوم به هذه المؤسسات في ظل تحولات العولمة، وما تفرضه من شروط وتغيرات، وفي ظل تحولات بنيوية مستمرة.

كما تنطلق الدراسة من فرض أساسي مؤداه أن المجتمع المدني العربي قد تشكل منذ بداياته – وحتى الآن – متأثراً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع، الأمر الذي أسهم في صياغة ملامحه؛ ومن ثم لا يمكننا إغفال هذه الظروف، وهذا المسار التاريخي الفاعل في تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً – المجتمع المدني وإشكالية المفهوم:

يحتل مفهوم المجتمع المدني اليوم موقع الصدارة في التحليلات الاجتماعية والسياسية العربية. ولعل ما يلفت النظر في استخدام هذا المفهوم ليس حضوره فقط، بل تحوله إلى أداة تحليلية في العلوم الاجتماعية والسياسية، وإلى قوة معيارية في مجال النقد السياسي (عزمي بشارة، 1998: 26). ومن ثم فقد أعاد المصطلح الاعتبار لنفسه، بعد تعرضه لعقود طويلة من الإهمال؛ حيث إنه يعد مفهوماً قديماً ومحافظاً من ناحية، وغير مألوف ومهمل إلى حد كبير من ناحية ثانية، كما أنه ارتبط بتجربة تاريخية محددة وحاضنة ثقافية بعينها من ناحية ثالثة. وبعد هذا الإهمال الطويل، تم إحياؤه مع تظاهرات المجتمع المدني في بداية السبعينيات من القرن الماضي في أوروبا الشرقية أولاً، ثم أوروبا وباقي دول العالم أجمع (نضال درويش، 2004: 1). ومع نهاية الحرب الباردة تشكل وجود عالمي لمصطلح المجتمع المدني بين الباحثين والنشطاء السياسيين، كما انتشر هذا المصطلح بين صناع السياسة في أجزاء متفرقة من العالم (Lewis,2001:1).

وعلى الرغم من هذا الموقع الذي يحتله مفهوم المجتمع المدني، فإنه لا يزال مفهوماً ملتبساً لدى البعض؛ إذ يعدّونه إشكالية. فمازال الجدل مستمراً في الساحة العربية حول ماهية المجتمع المدني (Ismael & Ismael, 1997: 77-78). ويعود جزء من هذا الجدل إلى محاولة تحديد مقاييس مشتركة لضبط المفهوم، وإلى حالة المخاض التي لا يزال المجتمع المدني العربي يمر بها في سياق التحولات المتسارعة والمستمرة منذ أكثر من قرن. وعلى الرغم من اختلاف الرؤى بين الباحثين حول المجتمع المدني، فإن هناك من يتحمس له ويرى فيه الحل لكثير من مشكلاتنا، وهناك

من يتحفظ عليه؛ بحجة أن الدعوة للمجتمع المدني جاءت – أساساً – من هيئات أجنبية، قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث؛ لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع. كما يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج لتبلوره ونضجه في أوروبا في سياق مختلف تماماً عن بنية المجتمع العربي، الذي له تاريخه الخاص وتراثه المختلف (Saikal & Schnabel, 2003). ولذا فهناك فرق – في حالة المجتمع العربي – بين **المجتمع الأهلي والمجتمع المدني**، على الرغم من ترادفهما في المجتمعات الغربية، وهو ما يعبر عنهما بالمصطلح الإنجليزي (Civil Society) الذي يوحد بينهما؛ إذ إن المجتمع الأهلي قائم على الروابط والتنظيمات الإرثية (Primordial Organizations) التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد، لاعتبارات مسبقة دون أن يكون له في هذا الانتماء المبكّر المعطى أي هامش من حرية الاختيار. في حين يعرّف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وغير الإرثية وغير الحكومية، التي ترعى الفرد، وتعظّم من قدراته على المشاركة المجزية في الحياة العامة" (سعد الدين إبراهيم، 1998: 16).

أما في الثقافة العربية، فإننا نستخدم مصطلحات متجاورة ومتعددة للإشارة إلى المنظمات الأهلية. فعندما نقول "القطاع الثالث" (Third Sector) فإننا نقصد تمييزه عن القطاع الحكومي من جهة، وعن القطاع الخاص الهادف للربح من جهة ثانية. وعندما نقول (Non Governmental Organization)، فإننا نقصد المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تشكل مع التنظيمات الخاصة الهادفة للربح ما يسمى المجتمع المدني عموماً (كريم أبو حلاوة، 1998: 29). ولعل ما يشكّل فارقاً حاسماً بين المنظمات الأهلية وبقية منظمات المجتمع المدني السمات الخمس التالية:

1 – التطوعية.

2 – الاستقلالية وبخاصة عن الدولة.

3 – عدم السعي للربح.

4 – عدم السعي إلى الخدمة الشخصية للأعضاء.

5 – المشاركة في الشأن العام.

ومفهوم المجتمع المدني مصطلح أوروبي قديم، صيغ خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ لإبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية البرجوازية. وقد اختفى هذا المفهوم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم

يظهر من جديد إلا مع "غرامشي" بعد الحرب العالمية الأولى.(عبد الله حنا، 2002: 14-15). بل إن هناك من يدعي بأن مفهوم المجتمع المدني، يعد نتاجاً تاريخياً للنقاش الذي أثير بعد الحرب الباردة، الذي تجسد بوضوح في أطروحة فوكاياما Fukuyama نهاية التاريخ (Chaichian,2003:19).

أما **السوسيولوجيا** فلم تتداول مفهوم المجتمع المدني بوضوح، إلا في العقود الثلاثة الأخيرة، وبخاصة مع ازدياد اهتمام علماء الاجتماع بمسائل السلطة والأحزاب والنخب السياسية، بحيث شكل هذا المفهوم عنصراً أساسياً في كل الأبحاث التي سعت إلى اكتشاف منطق اشتغال الحقل السياسي وآلياته، ومن ثم إلى بناء نظرية عامة للسلطة منسجمة ومرتبطة بأوضاع وتجارب اجتماعية معينة (عمر برنوصي، 2005: 9).

ويشير المجتمع المدني من حيث المفهوم إلى معنيين، يبين **الأول** معنى عاماً يعكس الطبيعة المدنية التي تميز كلاً من الدولة والمجتمع؛ حيث يشير إلى دولة المؤسسات ذات الإطار التعاقدي، الذي يمنح الأفراد كياناً مستقلاً. ويعبر هذا المعنى عن مجتمع يقوم على سيادة الشعب، وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة. وهو ما يعكسه المعنى الحرفي لكلمة مدني Civil، الذي يساوي في اللاتينية Civils؛ فهو يشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن (ستيفن ديلو، 2003: 15). أما المعنى **الثاني** - الخاص - للمجتمع المدني فيشمل مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية وغير الإرثية وغير الهادفة إلى الربح، التي تشكل وسائط اجتماعية طوعية الانتماء بين الفرد "المواطن" والدولة "السلطة" (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 28).

حقيقة الأمر أن استخدامات مفهوم المجتمع المدني ودلالاته وفقاً لاختلاف المرجعيات الفكرية والأيديولوجية. ومع ذلك، فهناك قدر كبير من الاتفاق على القواسم والخصائص المشتركة للمصطلحات الدالة على مؤسسات المجتمع المدني، وأهمها: المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع المعفى من الضرائب، المنظمات الخاصة التطوعية، القطاع الاتحادي، القطاع غير الهادف إلى الربح. ويذكر "شارلوت سيمور سميث" في موسوعة علم الإنسان أن مفهوم المجتمع المدني يشير في النظرية السياسية إلى المجتمع الذي يتشكل من خلال العقد الاجتماعي، الذي يعد مقابلاً للإطار التنظيمي

للدولة (شارلوت سميث، 1998: 614). كما ينظر " الجابري " إلى المجتمع المدني باعتباره ذلك الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية؛ أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى. إنه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث (محمد الجابري، 1993: 45).

كما يعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح الشركات في القطاع الخاص (محمد الشلالدة، 2004: 1). كما يعرف المجتمع المدني بأنه مؤسسة منظمة للحياة الاجتماعية، توصف بأنها تطوعية، ولديها القدرة على التدعيم الذاتي، وتتمتع بصفة استقلالية عن الدولة (Epley,2000:40). وتعرف الشبكة العربية للمنظمات الأهلية المجتمع المدني أيضاً، بأنه الرصيد المشترك في القيم المكونة لرأس المال الاجتماعي، ويتألف من المنظمات التي تنشط في مجالات التنمية الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتعنى بالرعاية الاجتماعية والإغاثة وتنظيم العلاقات المهنية. وينتسب إلى المجتمع المدني أيضاً كل فرد يمارس نشاطه المهني في الإطار التربوي والعلمي والثقافي. وبذلك تتجاوز تركيبة المجتمع المدني؛ لتشمل كل الأطراف الفاعلة خارج النطاق الحكومي والقطاع التجاري، التي تسخر جهدها لدعم المبادرات المبنية على التطوع والتآزر والتضامن (مجلة المظلة، 2004: 13).

ويقدم عزت حجازي مفهوماً للمجتمع المدني يحدد مجالاته، مركزاً على الاستقلال التام عن الدولة؛ حيث يقصد بالمجتمع المدني: مجموع المنظمات والجمعيات والروابط الشعبية التي ينضم الناس إليها باختيارهم، وينشطون من خلالها؛ لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية وثقافية وفئوية أو عامة، ويفعلون ذلك مستقلين عن الدولة وربما في مقابلها (عزت حجازي، 1999: 54). ويعرف " إنثاير وكارلسون " المجتمع المدني بأنه المجال الذي يتضمن المؤسسات والمنظمات والأفراد الواقعة بين الأسرة والدولة والسوق، والذي في إطاره يتشارك الناس طواعية، من أجل دفع اهتمامات مشتركة فيما بينهم. كما يقدم " الين كلسيزوود " تصوره للمجتمع المدني؛ حيث يرى أنه يمثل مجالاً منفصلاً من العلاقات والنشاط الإنسانيين، متميزاً عن الدولة (Antheier & Carlson: 2003).

وفي ضوء العرض السابق يمكننا القول إن المجتمع المدني ليس واقعاً معطى، بل هو عملية دينامية مستمرة تكتسب معناها ومحدداتها الإجرائية من طبيعة التكوين الاجتماعي الاقتصادي، الذي يتشكل فيه المجتمع المدني ذاته، وما يتعرض له هذا التكوين من تغيرات تؤثر على مختلف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية (محمد عبد الحميد، 2003: 327). ومن ثم فإن مفهوم المجتمع المدني يختلف باختلاف السياق الاجتماعي التاريخي، كما يختلف باختلاف تطور المعرفة النظرية وتراكمها، فضلاً عن اختلافه باختلاف الموقف الأيديولوجي (خالد عبد الفتاح، 2006:18–19). وترتيباً على ذلك يمكننا إبداء عدد من الملاحظات حول مفهوم المجتمع المدني، منها:

– أن محور المجتمع المدني يتأسس على فكرة "الطوعية"؛ أي أن ما يميز تكوينات المجتمع المدني عن جملة التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة هو صفة الطوعية.

– أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم يرتبط بمنظومة من المفهومات الأخرى، التي تتداخل وتشترك في كثير من الأسس الفكرية، ولا يمكن أن تتنامى فعاليته منعزلة عن سياقاتها، وتتضمن مفاهيم مثل المواطنة، والفردية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية،... إلخ.

– أن هناك قواسم مشتركة تظهر في إطارها مكونات المجتمع المدني، تلك التي تتضمن الجماعات المهنية، الاتحادات العمالية، المنظمات غير الحكومية، النوادي الاجتماعية، الحركات الاجتماعية، المنظمات القاعدية الشعبية، المنظمات الدينية.

– أن الثقافة المدنية، هي السياق المبدع لتطوير آليات المجتمع المدني؛ فوجود نسق قيمي يستند إلى قبول الآخر، وتتأصل فيه سمة التسامح والتراضي، هو منطلق لتشكيل مؤسسات المجتمع المدني الناجحة وتطويرها (أشرف عبدالوهاب، 2003).

– الاستقلالية؛ بمعنى أن يبتعد الدور أو الغرض – الذي تقوم به تلك التنظيمات الاجتماعية – عن هيمنة الدولة وسلطتها، بل تعمل في إطار مناخ مهيأ، يوفر لها مرجعية قانونية مقبولة من المجتمع المدني والدولة معاً.

رابعاً – المجتمع المدني والعولمة: نحو إطار نظري للدراسة:

المدارس الفكرية وتأصيل فكرة المجتمع المدني:

إن فكرة وجود المجتمع المدني وطبيعة هذا المجتمع تعد من الأفكار التي استحوذت على اهتمام العلماء والدارسين، ولذلك فقد ظهرت العديد من المدارس الفكرية، التي تناولت فكرة وجود المجتمع المدني وعلاقته بالدولة. وأول هذه المدارس الفكرية **المدرسة الليبرالية**؛ التي تعد من أهم المدارس الفكرية التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، وأعطته أهمية كبيرة في إطار نظمها الفكرية التي أسستها. وقد ناقشت تلك المدرسة بشقيها: الاقتصادي والسياسي، مفهوم المجتمع المدني، وركز الشق الاقتصادي منها على حرية التجارة وتقسيم العمل. أما شقها السياسي فقد ركز على المجتمع المدني بوصفه سمة أساسية في الدولة الدستورية، التي تحظى بالشرعية في مواجهة مواطنيها (ستيفن ديلو، 2003: 20). ومن أبرز روادها آدم فيرجيسون، وتوماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو، وتوكوفيل Alexis De Tocqueville ‏(Hanley,1999:3). وقد رأى **هوبز** أن الدولة هي الدولة المطلقة المستبدة، أما **لوك** فوجده في الدولة الليبرالية، كما ساوى بين الدولة والمجتمع المدني، أما آدم فيرجيسون فلم يميز بين المجتمع والدولة (محمد باروت، 1995: 18).

ويمكن فهم المجتمع المدني عند توماس هوبز Thomas Hobbes ‏(1651) بأنه المجتمع القائم على التعاقد ولو اتخذ الشكل الحكم المطلق، وذلك لاعتماده على إرادة أفراد المجتمع، ومرجعيته قانون العقل واحترام التعاقد. أما جون لوك (1691) فقد اعتبر المجتمع المدني المؤسسة الشرعية الوحيدة للنظام الدستوري. (أحمد شكر الصبيحي، 19:2001). عموماً يرى الليبراليون التقليديون المجتمع المدني محيطاً للحرية والاستقلال.

أما **المدرسة الهيجلية**، فتعد المفهوم الاشتقاقي للدولة والمجتمع المدني واحداً من أبرز المعالم في فلسفة رواد هذه المدرسة. فقد ظلت مفاهيم المجتمع المدني عائمة إلى أن جاء " هيجل " Hegel في القرن التاسع عشر؛ حيث أدرج المجتمع المدني ما بين مؤسسات الدولة (ذات السلطة) والمجتمع التجاري الاقتصادي – القائم على أساس الربح ـ؛ سعياً منه لرفع قدرة المجتمع على التنظيم والتوازن (Kamrava,1998). كما ذهب هيجل إلى أن المجتمع المدني، هو حلقة وسيطة بين العائلة من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. بالإضافة إلى تأكيده الطبيعة المتصارعة

للمجتمع المدني الذي يحتاج إلى الدولة ليحقق أهدافه وينال الانسجام (مصطفى كامل السيد، 1995: 9). وهذا التصور الذي قدمه هيجل كان متأثراً كثيراً بالظروف التاريخية لبنية المجتمع الألماني، لذا فقد نادى بدولة قوية تتموقع فوق المجتمع المدني؛ وذلك بحجة أن المجتمع المدني غير قادر على إقامة العقل والحرية وتحقيقهما من تلقاء ذاته، وإنما الدولة هي الإطار القادر على تحقيق ذلك الهدف (هربرت ماركيوز، 1979: 204). فالمجتمع المدني حقيقة طبيعية، ولكنه لحظة تطور تاريخي متميزة بالتنافس في المصالح الفردية (عبد القادر الزغل، 1990: 149)؛ ومن ثم فالدولة في – الفكر الهيجلي – هي النظام السياسي القادر على صيانة مصالح المجتمع المدني.

أما ثالث هذه المدارس الفكرية التي اهتمت بالمجتمع المدني، فهي **المدرسة الماركسية**؛ حيث انتقد ماركس الرؤية الهيجلية لحقوق الدولة، وهدف في نقده إلى إضفاء محتوى مادي أكثر على المجتمع المدني. ومن ثم يعد المجتمع المدني – عند ماركس – اللحظة الإيجابية والفعّالة في التطور التاريخي، وليس الدولة كما ورد عند هيجل (معن خليل عمر، 2000: 151). حيث يرى ماركس أن المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان ذائداً عن مصالحه الشخصية، وكذلك عن عالمه الخاص، متحولاً إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء، ويضع مقابل ذلك الدولة التي لا تمثل في نظره إلا فضاء بيروقراطياً (الحبيب الجنحاني، 1999: 30). وقد انطلقت الماركسية من النظرية العامة في دراسة المجتمع، حيث إن المجتمع المدني – وفقاً لطرح ماركس – يتضمن كل التفاعلات المادية للأفراد في إطار مرحلة معينة من تطور القوى المادية، ويحتضن كل الحياة الصناعية والتجارية في تلك المرحلة (مصطفى كامل السيد، 12:1995).

أما **الاتجاه النقدي**، فقدم رؤية معاصرة في النظر إلى المجتمع المدني. ويستمد هذا الاتجاه أفكاره من مدرسة فرانكفورت؛ وهي إحدى المدارس التي قامت على فكرة الماركسية، وقام بإعلاء فكرتها كل من ماكس هوركهايمر M.Horkhymer، وتيودور أدورنو T.Odorno، وستيورات هول S.Hall (مصطفى خلف، 2002: 244). وقد اعتبر هابرماس Habrmas تنظيمات المجتمع جزءاً من عالم الحياة، الذي يتداخل فيه العالم الشخصي والعالم العام. وناط هابرماس بهذه التنظيمات دوراً يمكن أن تؤديه في التأثير على السياسة في المجتمع، كما اعتبرها أبنية اتصالية يمكنها أن تحدث التغير في المجتمع.

وعلى خطى هيجل نفسها سعى المفكر الاشتراكي "غرامشي" Antonio Gramsci إلى تطوير هذا المفهوم من خلال زج المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي (سلامة كيلة، 2004: 3). أما " جيدنز " فقد اعتبر تنظيمات المجتمع المدني من أهم المجالات التي يظهر فيها السلوك الديمقراطي للحوار القائم على التسامح والثقة بين الأطراف. وقد كان جيدنز على وعي بطبيعة الانحرافات التي يتعرض لها هذا النوع من التنظيمات، التي قد تحول مسار هذه التنظيمات عن دورها نحو تحقيق الديمقراطية، بل يغلب عليها التوجه التعسفي والعنصري. (أنتوني جيدنز، 109:2006). ويظهر اهتمام جيدنز بالتنظيمات في رسمه لفلسفة الطريق الثالث، التي يحدد فيها أبعاداً جديدة للتنمية في زمن العولمة، حيث قدم في هذا المخطط برنامجاً سياسياً متكاملاً يغطي كل القطاعات الرئيسة في المجتمع، فيجب أن يكون إصلاح الدولة والحكومة مبدأ رئيساً موجهاً لسياسة الطريق الثالث، وهي عملية تهدف إلى تعميق الديمقراطية وتوسيعها. ويعول جيدنز على الحكومة في أن تؤدي دوراً رئيساً في إعادة تجديد ثقافة المجتمع المدني، ويكون ذلك من خلال إطار عمل قائم على الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني (أنتوني جيدنز، 105:1999).

أما الاتجاه المعاصر الآخر فكان لاتجاه **رأس المال الاجتماعي**، الذي ينظر إليه "كولمان" Coleman على أنه رصيد اجتماعي يقف خلف الفعل الاجتماعي، حيث تبنى كولمان نظرة عقلانية مثالية للبناء الاجتماعي بوصفه يتكون من مجموعة من الواجبات والتوقعات وقنوات الاتصال والقيم والمعايير. (Coleman,1988:121). أما " بورديو " فقد قصد برأس المال الاجتماعي الصلات والعلاقات الاجتماعية، واعتبره تجميعاً لمصادر ثروات فعلية أو محتملة، وهي مربوطة بالعضوية في جماعة، توفر لكل عضو فيها خلفية لامتلاك رأس مال جماعي وتزوده بها. والمحصلة النهائية لهذا المال الاجتماعي مكافأة اقتصادية مكتسبة من خلال مشاركة مستمرة في شبكة باعتبارها تزيد المنافع المتبادلة؛ حيث اعتبر رأس المال الاجتماعي وسيلة، من خلال الارتباطات الاجتماعية (بورديو، 1996: 66)، ومن ثم يرتبط هذا النوع من رأس المال ارتباطاً وثيقاً بقوة المجتمع المدني وفعاليته. ويرى "بوتنام" أن رأس المال الاجتماعي يتكون من العناصر الآتية: (Putnam,1995: 65-68)

– شبكات الخطوط التي تشكل معاً المجتمع المدني (المؤسسات والتسهيلات

والعلاقات) في القطاعات التطويرية وقطاعات الدولة والقطاعات الشخصية، وكثافة عمل الشبكات بين هذه القطاعات الثلاثة.

– إحساس الأفراد بالانتماء للمجتمع المدني مع الإحساس بالتماسك والمساواة مع أعضاء المجتمع الآخرين.

– معايير التعاون والتبادل والثقة التي تحكم وظائف شبكات الخطوط.

– التسهيلات والعلاقات المرتبطة بالمشكلة للمجتمع المدني، وكذلك المشاركة المدنية التي تتضمن المشاركة في عملية المحافظة على استخدام شبكة العلاقات التطوعية والخاصة بالدولة الاجتماعية.

ورأس المال الاجتماعي صنفان: رأس مال اجتماعي أفقي وآخر هرمي، فرأس المال الاجتماعي الأفقي يتضمن الروابط الاجتماعية التبادلية، التي تربط بين الأفراد القاطنين موقعاً اجتماعياً متشابهاً في نظام معين أو شبكات معينة. أما رأس المال الاجتماعي الهرمي فيشير إلى الشبكات التي توثق وتربط الأفراد القاطنين مواقع اجتماعية مختلفة معاً (أحمد زايد وآخرون، 2006: 6–10). ومن ثم يصبح رأس المال الاجتماعي بمنزلة الإطار الذي تتشكل في ظله الثقافة المدنية، التي تجد فاعليتها داخل مؤسسات العمل التطوعي ومنظمات المجتمع المدني. لذا ليس صدفة أن نجد بعض الباحثين يرادفون بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني (محمد عبدالحميد، 2003: 335). ويقر بعض الباحثين بأن دور المجتمع المدني مهم وضروري؛ لخلق رأس المال الاجتماعي وتعزيزه، وهو ما يسهم ويعزز المساواة ويدعم النمو الاقتصادي (Udaya, 1997:1).

التغيرات المعاصرة وتأسيس مجتمع مدني عولمي:

العولمة هي عالم من دون دولة، من دون أمة، من دون وطن، إنها عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم الفاعلين، وهم المسيرون والمفعول فيهم، وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما الوطن فهو الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، ذلك الفضاء الذي يحتوي ويسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة. ويشير هذا التعريف إلى جوهر الخلاف حول العولمة؛ الذي يدور بالأساس حول مشكلة الثقافة الكونية والخصوصية الكونية؛ حيث إنها تحكم آلياتها الاقتصادية، التي تتمثل أساساً في

الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول، ومذهبها الأساسي هو حرية السوق، وتحرير التجارة من جميع القيود وتدعيم حرية رؤوس الأموال في التنقل عبر الحدود دون حواجز، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تشير إلى مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية في الوقت نفسه. فالعولمة الاقتصادية تشترط الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، كما تركز على الفردية (السيد يسين، 1999: 40).

وإذا ما حاولنا البحث عن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة الراهنة، لوجدناها ذات مستويات ثلاثة متداخلة؛ هي الاقتصاد والسياسة والثقافة. أما في **الاقتصاد** ؛ فالعولمة هي الاقتصاديات العالمية المفتوح بعضها على بعض. وهي تعبر عن أيديولوجيا الليبرالية الجديدة ومفاهيمها، التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر نموذجاً مرجعياً وإلى قيم المنافسة والإنتاجية. وفي **السياسة** ؛ هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية. وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود الجغرافية السياسية. أما في **الثقافة**؛ فهي توحيد للقيم حول المرأة والأسرة، وحول الرغبة والحاجة وأنماط الاستهلاك في الذوق والملبس والمأكل، وهي توحيد طريقة التفكير. فهي تطمع في صياغة ثقافة كونية شاملة، تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني (علي الزعبي، 2004: 20–29).

وقد أصبح من المستحيل الحديث عن متغيرات العالم وتطوراته في العصر الراهن دون الرجوع إلى ظاهرة العولمة؛ بوصفها مرحلة جديدة من التغيرات العالمية، ونتاجاً طبيعياً للتطورات المتلاحقة في الزمن المعاصر. فقد أصبحت العولمة – كما يؤكد فذرستون M.Featherston – الإطار المرجعي لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية المعاصرة. فجميع التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم حدثت؛ إما بسبب موجة العولمة، أو بوصفها نتيجة من نتائجها الضخمة والعميقة. فقد تأثرت جميع المجتمعات – أغناها وأفقرها، أقواها وأضعفها – بظاهرة العولمة. إن سياسة الليبرالية المستحدثة تتمثل في اعتبارها حركة تزحف بقوة داخل كل المجتمعات، وتتغلغل بعمق داخل كل الثقافات، وتنتشر بشدة على جميع المستويات، فهي حركة لدمج العالم بأسلوب جديد يتسم بالتسارع والتمكن (أحمد مجدي حجازي، 2000: 92).

وقد أدت عملية العولمة إلى تخلي أغلب الدول عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع. ومن هذه الوظائف تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني، التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة خصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية (إبراهيم نصر الدين، 1998: 40). مما أدى إلى تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني في مختلف دول العالم لارتباطها الوثيق بالعمل التطوعي والخدمة العامة، التي أصبحت احتياجاً ضرورياً في ظل العولمة وما يصاحبها من تحرر قوى السوق، وإضعاف لإمكانات الدولة في تحقيق مختلف ألوان الرعاية الاجتماعية للمواطنين (إبراهيم عبد المعطي نعيم، 2000: 355). لهذا فلابد أن يؤخذ في الاعتبار توجهات العولمة وانعكاساتها على المجتمع المدني، وإمكانات المجتمع المدني للتفاعل والتأثير، حيث التطورات الخاصة بالمجتمع المدني في الوطن العربي في إطار العولمة، وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية "الخصخصة وإقرار حرية السوق"، وسياسية "اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان"، وثقافية "صياغة قيم ثقافية عالمية ومواثيق أخلاقية عالمية". فتطور المجتمع المدني يرتبط بتطور السياسات والتشريعات في مواجهة المجتمع المدني، ومدى توافر مرجعية قانونية، ودور الدولة في تسهيل المدنية أو تعويقها (أماني قنديل، 1999أ: 69).

إذن فوجود المجتمع المدني أصبح أمراً لا يحتمل الجدل، بل إن الجدل القائم يدور حول مدى استقلالية هذا المجتمع ومنظماته عن الدولة. ففي ظل تحولات العولمة تسعى كثير من البلدان النامية والمتقدمة – على السواء – إلى إعطاء مساحة أكبر لمنظمات المجتمع المدني؛ للمشاركة في تنمية المجتمع.

كما أن التغيرات التي يشهدها قطاع العمل الأهلي في كثير من البلدان العربية مؤشر لجملة من تحولات وتغيرات اجتماعية واقتصادية، وبدرجة أقل سياسية بدأت تشهدها هذه البلدان. كما تظهر هذه التغيرات في جزء منها بوصفها أثراً لاتجاهات عالمية، أبرزت تصاعد وزن القطاع الثالث، وأهمية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع مشكلات السكان والبيئة والفئات المحرومة والأقل حظاً، إضافة إلى قضايا حقوق الإنسان والمرأة وغيرها. لكن ما العوامل والأسباب التي أسهمت في تغيير مكانة القطاع الأهلي في الأقطار العربية؟ وما حجم الدور الجديد لهذا القطاع؟

يبين التحليل المتأني للعوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء هذا التحول أن هناك مجموعتين من العوامل: تتعلق أولاهما بالسياسات التنموية التي

اتبعتها أغلب الدول العربية، بما تضمنته من إخفاقات ونجاحات، وبما تكشفت عنه من الثغرات والنواقص، في حين تتصل ثانيتهما بتغييرات البنى الاجتماعية والهيكل السكاني المرتبط بمطالب واحتياجات جديدة ناجمة عن هذه المستجدات.

فقد أسفرت السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها معظم البلدان العربية لمواجهة التضخم وعجز الموازنات، عبر تحرير السوق والاتجاه نحو الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، عن خفض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية؛ مما أدى إلى بروز أهمية دور القطاع الأهلي في تغطية جانب من مطالب السكان وإشباعها. وهو دور طبيعي وضروري، من حيث إنه مكمل لدور الدولة من جانب، إضافة إلى الدور المتعاظم للقطاع الخاص من جانب آخر.

وبالتوازي مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي نجم عنها تراجع دور الحكومات في الإنفاق على الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية، اتجه عدد السكان في الدول العربية نحو التزايد المستمر. وهذا يعني أن ثمة احتياجات ومطالب سكانية جديدة لا تستطيع الحكومات إشباعها. هذا بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي شهدتها بعض الأقطار العربية؛ بسبب الحروب والكوارث البيئية والطبيعية (مثل لبنان وفلسطين والسودان والصومال). وقد برز فيها دور مهم لمنظمات القطاع الأهلي في تلبية حاجات السكان؛ حيث استجابت بمرونة عالية للمشكلات والمتغيرات التي شهدتها هذه المجتمعات (محمود عبد الفضيل، 2000: 7).

وقد تبلورت أربعة عناصر أساسية جعلت ولادة المجتمع المدني ممكنة، وهي: الثقافة المدنية العالمية، والنسق الاتصالي الحديث المتنامي الانتشار، والأطر والأوعية التنظيمية الجديدة، وهوامش الاقتصاد والتمويل الضرورية لتفعيل مختلف صور النشاط الذي يميز ممارسة الروابط والهيئات والاتحادات والشبكات المدنية العالمية لنشاطاتها عبر الحدود. كما تبلورت الثقافة المدنية العالمية منذ الحرب العالمية الثانية، بفضل نخبة تكونت في طيف واسع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية (مصطفى خلف، 2003: 128).

والسؤال الذي يعنينا في هذا المقام يتعلق بالتأثيرات الناجمة عن العولمة وتطوراتها على المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة. حيث يمكننا بلورة أهم هذه التأثيرات في العناصر الآتية:

– أفرزت المتغيرات الدولية المرتبطة بالعولمة اهتماماً دولياً لدعم الديمقراطية وتشجيع نشاط المجتمع المدني؛ حيث ذهبت الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى ربط المساعدات بالتطور الديمقراطي وبناء المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.

– توفير الدعم المالي الخارجي للمؤسسات غير الحكومية المحلية من جهات عديدة، بما في ذلك المنظمات الدولية غير الحكومية التي تنشط وتعمل في المجال نفسه. ويوجد بعضها في أغلب البلدان العربية والنامية على السواء.

– تأسيس الجمعيات والمنظمات بدافع الحاجة وبسبب انسحاب الدولة من المجال الاجتماعي.

– لعل أهم أثر أحدثته التحولات العالمية على المجتمع المدني، أنه لم يعد حبيس الدولة القومية، بل تشكل مجتمع مدني عالمي؛ يعنى بقضايا الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان (حسنين توفيق، 1999: 186).

خامساً – الدراسات السابقة: رؤية تحليلية:

في ضوء مراجعة التراث الفكري المتاح حول المجتمع المدني في العالم العربي، نجد أن هناك تنوعاً ووفرة شديدة في هذا التراث؛ بحيث نستطيع القول: إن المجتمع المدني في الوطن العربي، دُرس بشكل موسع ومستفيض. إلا أنه في حقيقة الأمر، مازالت هناك مناطق بحثية – على الرغم من هذه الوفرة – بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل. وأحسب أن الدراسة الراهنة تحاول أن تسد نقصاً معرفياً في دراسات المجتمع المدني، من خلال تقديم قراءة اجتماعية لحالة المجتمع المدني في الوطن العربي في عصر العولمة، بوجه عام. وفي ضوء رصد حركة البحث، يمكننا استعراض العديد من الدراسات من خلال خمسة محاور، يسعى الباحث إلى أن يلتمس فيها قرباً من موضوع الدراسة الرئيسة وصلة به.

المحور الأول – واقع المجتمع المدني في الوطن العربي:

قدم "جورج بيره" (1995) بحثا حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا"، بهدف التغلب على صعوبات الاستقراء الاجتماعي لمفهوم المجتمع المدني، التي يسببها قصور محدودية الأطر المدنية في سوريا، ومحاولة البحث عن مدى جدية الهياكل المدنية بوصفها جسراً يربط بين الدولة والمجتمع. وقد تناولت الدراسة بالتفصيل قضية المجتمع المدني والديمقراطية، وارتباط مفهوم المجتمع

المدني برأس المال الاجتماعي، ونشأة المجتمع المدني وطبيعة المؤسسات العربية التقليدية، وسمات الدولة العربية الجديدة. كما توقفت الدراسة عند بدايات المجتمع المدني في الوطن العربي وخصائصه. وقدمت خطة مشروع بحث عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي. وعلى المنوال نفسه قدم "زياد أبو عمرو" (1995) بحثاً حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين "، بهدف دراسة المجتمع المدني الفلسطيني سواء في الشتات، أو في الضفة والقطاع. وقد استعرضت الدراسة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المتمثلة في الأحزاب السياسية، النقابات العمالية، الاتحادات الطلابية، المنظمات النسائية، الجمعيات المهنية، المنظمات التطوعية، الجمعيات الإرثية. كما تناولت الدراسة موقف السلطة الفلسطينية من منظمات المجتمع المدني.

وانطلاقاً من الندرة التي تتسم بها المادة التاريخية المتوافرة حول طبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفاعلة في ساحة المجتمع المدني وانتماءاتها، جاءت دراسة " أماني قنديل " (1999ب) حول "المجتمع المدني في مصر " محاولة الغوص في العمق التاريخي للمجتمع المدني في مصر، عبر قرن من الزمان، واستخدام المادة التاريخية وتوظيفها لدراسة الملامح الأساسية للمجتمع المدني مع الإشارة إلى أبرز التحولات. وتبدأ الدراسة أولاً بتعريف إجرائي مبسط للمجتمع المدني، حتى تنأى عن الدخول في تفاصيل الجدل والاختلاف حول هذا المفهوم. ثم تعرض للبذور الجنينية للمجتمع المدني، وفي النهاية تتساءل الدراسة: إلى أي حد تطور المجتمع المدني في العقود الثلاثة الأخيرة (1970-1999)؛ حيث تتناول بالتحليل تطور المجتمع المدني في تلك العقود التي ارتبطت بتحولات سياسية واقتصادية صاحبتها تغيرات اجتماعية عميقة، انعكست على الخريطة الاجتماعية للمجتمع المصري، وكان لهذه التحولات - بالإضافة للمتغيرات العالمية - آثار واضحة على مؤسسات المجتمع المدني.

بينما قدم أيمن إبراهيم الدسوقي (2000) دراسة حول "المجتمع المدني في الجزائر " يحث من خلالها العلاقة التبادلية بين بيئة النظام السياسي الجزائري ومؤسسات المجتمع المدني. وبدأ بتناول تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وهي تنظيمات العمال والزراع، وتتمثل في: الاتجاه العام للعمال الجزائريين، النقابة الإسلامية للعمل، اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر، الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين، والنقابات المهنية، والمنظمات النسوية، وتشمل: الجمعيات الخيرية

النسائية، الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب، الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة، جمعيات حقوق الإنسان، الجمعيات الثقافية، الجمعيات التطوعية، وأخيراً الطرق الصوفية. ثم ينتقل إلى تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية شارحاً ظروفها، وموضحاً أن منظمات المجتمع المدني يتأثر دورها في ظل الأزمة الجزائرية بعاملين، **العامل الأول**: طبيعة نظام الحكم والدولة في الجزائر، **والثاني**: يتمثل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

كما يقدم أحمد حسين حسن (1999) دراسة حول "الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني في مصر "، وهي تهدف إلى تعرف طبيعة العلاقات بين جماعات الإسلام السياسي بأنماطها المختلفة ومرجعياتها الفكرية والمذهبية المتنوعة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر؛ حيث كشفت أبعاد عمليات الإسلام السياسي وآلياتها على مؤسسات المجتمع المدني في مصر بوصف ذلك خطوة أولية للوصول إلى تأسيس كل من المجتمع والدولة الإسلاميين. واعتمدت الدراسة على الإستراتيجية الثورية لأنطونيو غرامشي، التي خططها لتخلص الطبقة العاملة من رق الدولة البرجوازية، وتجاوز النظام الرأسمالي والتحول إلى المجتمع الاشتراكي المنظم بوصفه موجهاً نظرياً للدراسة. واستعان الباحث بالأسلوب التاريخي ودراسة الحالة أداتين منهجيتين للدراسة.

أما حيدر إبراهيم علي (1996) فيقدم دراسة حول "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان " لرصد مسيرة المجتمع المدني وتحليلها واستشرافها وصيرورات التحول الديمقراطي في السودان، خلال الفترة من 1980 حتى 1993. وتقدم الدراسة خلفية تاريخية عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، محللاً التطورات السياسية التي شهدها السودان وأثرت في عملية التحول الديمقراطي فيه، وقسمها إلى فترات: الأولى من سبتمبر 1983 حتى أبريل 1985، وفترة الديمقراطية الثانية من 1985 – 1989، وأخيراً الثيوقراطية العسكرية من 30 يونيو 1989 حتى 1993. ثم تعرض الدراسة لدور الأحزاب السياسية في تعميق العملية الديمقراطية أو تعويضها أو تشويهها، ودور النقابات والاتحادات المهنية في التغيرات السياسية وتحديث العمل السياسي. بينما يقدم عبد السلام محمد شعبان (2000) دراسة حول "المجتمع المدني والدولة في لبنان: دراسة بنائية تاريخية " للكشف عن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في لبنان. وفي هذا الإطار تناولت تاريخ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في لبنان، ونمط العلاقة القائمة

بين الدولة والمجتمع المدني، ومدى استمرار تلك العلاقة، وأبعاد المشكلة المدنية في لبنان. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج البنائي التاريخي مستفيدة من الوصف والتصنيف والرصد بوصفها أدوات بحثية تحليلية.

المحور الثاني – عوائق تكوين المجتمع المدني في الوطن العربي:

تقدم فهيمة شرف الدين (2002) دراسة حول "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني "، تهدف من خلالها إلى الوقوف على موقف نظري يرى المجتمع المدني باعتباره ذلك الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية . وتركز الدراسة على عدة محاور لتأكيد ذلك الموقف النظري، وهي تتمثل في العودة إلى وقائع المجتمع العربي وما مر به من تطورات سواء في الحاضر أو في الماضي. كما أشارت الدراسة إلى البيئة المساندة للمجتمع المدني العربي، فضلاً عن محاولة معرفة منظومة الحقوق والمنظومة التربوية في المجتمعات العربية وآفاق تطورها، ومدى احتواء هذه المنظومات لمفهوم المجتمع المدني وعناصره، ومدى اعتبار البيئة العربية الحقوقية والتربوية بيئة مساندة لنشوء مجتمع مدني وقيامه.

بينما يقدم "عبد الغفار شكر" (2002) دراسته حول "أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي "، منطلقاً من أن المجتمع المدني ومؤسساته يعد الإطار الأمثل الذي يتم في نطاقه التحول إلى الديمقراطية. ومن هنا تتساءل الدراسة: كيف تقوم مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور؟ وما علاقة ذلك بتحرير الإنسان العربي؟ وما أثر السلطوية على المجتمع المدني؟ وتستعرض الدراسة أهم مكونات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والجمعيات التعاونية، والجمعيات الأهلية، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات. ثم توضح لنا دور المجتمع المدني ووظائفه. وقد أشارت الدراسة إلى أن الحكومات استخدمت أكثر من آلية لضمان سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني، منها: آلية التشريع، واحتكار الإعلام والحد من حرية الصحافة، بالإضافة إلى الحد من الحريات والحقوق الأساسية، مثل حق تشكيل الجمعيات وتأسيس النقابات وحرية الرأي والتعيين.

أما دراسة حمد الناصر (2001) حول "المعوقات الأساسية في عملية التحول نحو المجتمع المدني في دول الخليج والجزيرة العربية"، فقد سعت لرصد ملامح

التطورات في منطقة الجزيرة العربية، والتأثيرات العامة لهذه التطورات، موضحاً أن منطقة الجزيرة العربية بعد رحيل الاستعمار البريطاني بدأت تأخذ شكل كيانات سياسية مختلفة، وبفعل التراكمات الحضارية والنمو الاقتصادي لكل كيان، أخذت هذه التشكيلات تنمو باتساق ومستويات مختلفة. ثم تنتقل الدراسة – بعد ذلك – إلى تناول تأثيرات التطور التاريخي والموروثات الاجتماعية والسياسية.

المحور الثالث – مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي:

قدم أحمد شكر الصبيحي (2001) دراسة حول "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي "، تهدف إلى توضيح المضمون العلمي والعملي لمفهوم المجتمع المدني وإبراز الفائدة الفعلية من استخدامه في تحليل التحول السياسي والاجتماعي والمدني وتسريعه. ولقد سعت الدراسة لتأصيل نظري لمفهوم المجتمع المدني وإبراز خصائصه. كما توقفت الدراسة عند جذور المجتمع المدني وتطوره في الوطن العربي. وتناولت أيضاً تطور المجتمع المدني الحديث والمعاصر. ويتوصل الباحث في ختام الدراسة إلى أن استخدام مفهوم المجتمع المدني مقابلاً للدولة، لا يعني إلا تدهور المجتمع؛ لأن المجتمع المدني لا يستمد قوته إلا من دولة قوية.

بينما تناول علي إسماعيل نصار (2002) في دراسته حول "الديمقراطية ومستقبل المجتمع المدني في لبنان "تفاعلات وديناميات التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع اللبناني وأثره على المجتمع المدني. وقد عرض أسباب رواج مفهوم المجتمع المدني في لبنان، وآثار الحرب السياسية والسوسيو-اقتصادية، ودورها في تمكين الليبرالية الجديدة من الهيمنة طوال النصف الأول من التسعينيات. كما تناول نتائج حكم الليبرالية الجديدة وتأثيرها في قوة المجتمع المدني والقوى اليسارية، فضلاً عن مواقف القوى والشخصيات اليسارية والوطنية، التي لم تؤد إلى تجديد مفهوم اليسار. ثم تعرض للآثار التي ترتبت على برنامج الليبرالية الجديدة على تطور المجتمع المدني، ودوره الاجتماعي والسياسي.

أما محمد الحوراني (2003) فكانت دراسته حول "المجتمع المدني: صيغة جديدة في تجاوز الدولة القطرية "، وهدفها الأساسي إيضاح أن المجتمع المدني آخذ في التطور التدريجي والتصاعد، مع تراجع دور الدولة وقدرتها على إشباع حاجات الأفراد المنتجة في المجتمع العربي، وهو من شأنه أن يعمل على تجاوز الدولة القطرية عن طريق "الشبكة المدنية"، التي تربط بين البنى والمؤسسات المدنية

العربية؛ إذ يمكن أن تمثل طريقاً فريداً لالتقاء الجماهير العربية خارج الدوائر المغلقة التي ترسمها حدود الدولة القطرية. وقد ركزت الدراسة على تحليل العلاقة بين تعثر الدولة القطرية، وانبثاق المجتمع المدني فيها من وجهة نظر تبادلية، مع الأخذ بعين الاعتبار سياقات القوة المتأصلة في عملية التبادل. ومثل هذا التحليل يعكس عملية فهم الدولة الذي لا يتحقق إلا من خلال حالتها الموضوعية وعلاقتها بالمجتمع الذي تسوده. وقد استعانت هذه الدراسة بمفهوم "اللاتوازن" أداة تحليلية في نظرية التبادل والقوة.

المحور الرابع – الدور التنموي لمؤسسات المجتمع المدني:

تقدم "أماني قنديل" (2000ج) "دراسة مقارنة لدور المنظمات الأهلية في التنمية المحلية "؛ لإبراز نماذج من تقارب المنظمات الأهلية في مجال التنمية الريفية في كل من مصر ولبنان. وتحتوي الدراسة على أربعة أقسام: عرض **أولها** للإطار المرجعي لمفهومات التنمية واقترابها، وعرض **الثاني** أربع دراسات حالة لمنظمات أو جمعيات أهلية في الريف المصري، كان محور اهتمامها التنمية الريفية. واهتم **الثالث** بعرض دراستي حالة للبنان، أولها تطرح دوراً متميزاً لجمعية الشباب المسيحية في ريف لبنان (نموذج عكار)، وتناقش الثانية جمعية التنمية الريفية في عرسال بلبنان. وقدم القسم **الرابع** مناقشة لنتائج الدراسة؛ مشيراً إلى بعض الملاحظات على الخبرة المصرية واللبنانية في مجال التنمية الريفية، وتحليل العوامل المشتركة في دراسات الحالة من مصر ولبنان، وتمييز بعض الخبرات، وإبراز الصعوبات أو المعوقات التي واجهت نماذج المنظمات الأهلية النشطة في التنمية الريفية، والمؤشرات التي يمكن من خلالها تقويم هذه النماذج والدروس المستفادة منها.

أما عبد الباسط عبد المعطي (1996) فيشير من خلال دراسته حول "المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي " إلى أن العالم يشهد تغيرات هيكلية على مختلف الأصعدة الإنتاجية والعلمية والتقنية وفي الاتصالات والمعلومات. وتفرض هذه التغيرات تحديات، وتحتاج إلى بشر ذوي خصائص نوعية مهارية وعلمية وقيمية، تيسر لهم المشاركة في تحقيق أهداف التنمية وضمان اطرادها واستمرارها. وقد تناولت الدراسة دور المجتمع المدني في تحقيق

شروط التنمية البشرية من خلال: توضيح المفاهيم الأساسية (مفهوم التنمية البشرية، ومفهوم المجتمع المدني) باعتباره شاملاً التنظيمات والحركات الاجتماعية. ومن خلال تقديم بعض الخبرات حول دور المجتمع المدني في التطور الاقتصادي والسياسي لبعض مجتمعات الجنوب.

وقدم محمد العجاني (2003) دراسة حول "الإشكاليات الراهنة لعمل المنظمات الأهلية في مصر"، تناول من خلالها الإشكاليات التي تواجه عمل المنظمات الأهلية وفقاً لمحورين: **الأول** يتعرض لهذه الإشكاليات على مستوى المجتمع؛ حيث إن عمل المنظمات الأهلية متعدد الأبعاد، ما بين سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. فعلى المستوى السياسي يبرز دور المنظمات الأهلية في تعميق مبدأ المشاركة في المجتمع المدني من مختلف القوى المنتجة والمبدعة وجماعات المصالح الإنتاجية في المجتمع، وتشكيل ما يسميه (غرامشي) بالكتلة الاجتماعية التاريخية القومية في مواجهة سلطة الدولة. وتناول الجزء **الثاني** من الدراسة الإشكاليات على المستوى المؤسسي للمنظمات الأهلية، التي تتمثل في الآتي: إشكالية التنمية المؤسسية؛ حيث بدأت المنظمات الأهلية في مصر من خلال أفراد مؤمنين بفكرة، ويسعون إلى تنفيذها. لذلك فقد قام نشاطهم على أساس تطوعي. ولم يكن أثر نشاط هذه المنظمات على مستوى التنمية المؤسسية فقط، بل تجاوز ذلك ليصل إلى قدرتها على الاستمرار.

بينما تقدم "نهاد محمد كمال" (2000) دراسة حول "دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري"، بهدف تحديد الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في الحفاظ على تماسك المجتمع المصري واستمرار وحدته، وكذلك أعباء الدولة في مختلف المجالات. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي، كما استعانت بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة على عينة مختارة من المجتمع المصري اختيرت بطريقة عمدية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها: أن حجم الخدمات المقدمة تعتبر من أهم العوامل في تحديد فاعلية الجمعيات الأهلية بنسبة 21,4%، في حين كان تزايد عدد أعضاء الجمعيات من أقل العوامل تأثيراً على فاعلية الجمعيات الأهلية بنسبة 9,2%، كما أكدت فاعلية الجمعيات الأهلية بنسبة 81,3%.

المحور الخامس – التحولات العالمية ومؤسسات المجتمع المدني:

تناولت "أماني قنديل" (2000 د) "انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية دمج أم إقصاء؟" لإبراز انعكاسات العولمة على المجتمع المدني وتحديداً على المنظمات الأهلية. كما هدفت إلى مناقشة إمكانات المنظمات الأهلية وفرصها للتأثير في العولمة والتعامل مع سياساتها. وتناول البحث العولمة بوصفها مفهوماً من خلال ثلاثة اقترابات لتعريفها، هي: الاقتراب الاقتصادي والاقتراب الثقافي والاقتراب الاجتماعي. ثم عرضت لانعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية، التي تتمثل في التطور التكنولوجي المذهل، وبخاصة في نظام الاتصال وصعود قضية المرأة؛ بحيث أصبحت تمثل مكانة مهمة على جدول أعمال المجتمع المدني في مختلف دول العالم، ثم عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية... إلخ.

وتقدم إيمان حسن (1999) دراسة حول "العولمة ومؤسسات المجتمع المدني"، تكشف عما تنطوي عليه ظاهرة العولمة من تأثيرات متناقضة على المجتمع المدني، فمثلما لا يكفي مفهوم العولمة والكوكبة لتصور فرص النمو المتكافئ في مختلف مناطق العالم، أو إزالة الهوة بين الشمال والجنوب، فإن مفهوم المجتمع المدني لا يكفي لإضفاء مظاهر الوحدة والانسجام على المصالح الاجتماعية المتعارضة في هذا المجتمع. وتتعرض الدراسة إلى العولمة وهيكلة الاقتصاد المصري، ومؤسسات المجتمع المدني في النظام السياسي. وتخلص الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: تمثل الدولة ضلعاً ثالثاً في هذه العلاقة، فلا يمكن الحديث عن العولمة والمجتمع المدني دون إدخال الدولة عنصراً أساسياً في علاقتها بالظاهرتين، فعمليات العولمة لم تؤد إلى توسيع الليبرالية السياسية بالمساحات نفسها التي أتيحت لتطوير الليبرالية الاقتصادية.

أما "عبد القادر الزغل" (1998) فيقدم دراسة حول "إشكالية تزامن مفهومي المجتمع المدني والعولمة"، يتناول فيها العلاقة بين مفهوم العولمة ومفهوم المجتمع المدني؛ حيث نلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني أقدم من مفهوم العولمة. وتشير الدراسة إلى أن بروز مفهوم المجتمع المدني من جديد، قد ساعد على بناء نظرية معرفية أعمق لمفهوم المواطنة والدولة الوطنية؛ ومن ثم لا يمكننا فهم الرجوع القوي لمفهوم المجتمع المدني في بداية الثمانينيات من القرن العشرين دون ربطه بظاهرة العولمة التي هزت فكرة الهويات القومية، وأضعفت حدود الثقافة الوطنية. فرجوع مفهوم المجتمع المدني في بداية الثمانينيات من القرن العشرين،

يعبر عن مطلب أيديولوجي يسعى إلى إعادة النظر في شكل إدارة التناقض بين هذين المبدأين، بالتركيز أساساً على مبدأ المواطنة.

ويقدم "حسين الجمال" (2000) دراسة حول "دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة"، يتناول من خلالها دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة، وذلك من خلال إيمان الصندوق الاجتماعي بأهمية مشاركة القطاع الأهلي في عمليات تنمية المجتمعات المحرومة والفقيرة، ونشر مظلة الخدمات الاجتماعية، التي تتمثل في قدرة الجمعيات على إبراز المشكلات الحقيقية لتلك المجتمعات، وتعبئة جهود المشاركة الشعبية في إيجاد حلول عملية لمواجهتها.

أما نجوى سمك، والسيد صدقي عابدين (2002) فقدما دراسة حول "دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة"، وهي دراسة تتناول موضوع العولمة وأثرها على المنظمات غير الحكومية، من حيث إلقاء الضوء على خريطة المنظمات غير الحكومية في اليابان ومصر (مفهومها وتطورها التاريخي- أهم الأنشطة التي تشارك فيها. وأهم التحديات التي تواجه تلك المنظمات). وتطرقت الدراسة للحديث عن الخبرة اليابانية في مجال حقوق الإنسان وقضية البيئة وحمايتها ودور المنظمات غير الحكومية في ذلك، وحجم المشكلة البيئية في مصر والخبرة اليابانية في هذا المجال. كما ناقشت الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك وتطور هذا الدور في ظل المتغيرات العالمية ونشأة الجمعيات الأهلية؛ لحماية حقوق المستهلك وتطورها وتقويم دور هذه الجمعيات.

سادساً – ملامح تطور المجتمع المدني في الوطن العربي: دول الجزيرة العربية نموذجاً:

إن الاستعراض السريع لأوضاع المجتمعات العربية؛ اعتماداً على الدراسات والتقارير المتوافرة عن طبيعة هياكلها الاقتصادية وبناءاتها الطبقية وتنظيماتها السياسية، يكشف عن أن مستويات التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لتلك الكيانات متباينة، وقد انعكس هذا سلباً على مؤسسات المجتمعات المدنية فيها، وعلى صيرورتها ونشوئها. ويمكننا استعراض ملامح تطور المجتمع المدني في دول الخليج العربي؛ اعتماداً على التقرير السنوي للمجتمع المدني في الوطن العربي (شريف منصور، 2004، 136: 183)، على النحو التالي:

المملكة العربية السعودية:

لم يكن للجمعيات التطوعية المستقلة ولا للاتحادات المهنية أو الأحزاب السياسية وجود في المملكة العربية السعودية طوال العقود السابقة. وشهد عام 2003 تحركات إيجابية ملحوظة لكسر هذه القاعدة، تمثلت في السماح بإنشاء هيئة للصحافيين السعوديين، والموافقة على إنشاء لجنة غير حكومية لحقوق الإنسان. كما أسست الحكومة السعودية مركزاً للحوار ومكافحة التطرف، لكن تظل المملكة العربية السعودية تفتقر إلى أبسط ما يمكن تسميته بمجتمع مدني مستقل عن الدولة، أو إلى الحريات المدنية المتعارف عليها في المواثيق الدولية. فحتى "جمعية الصحافيين السعوديين" التي أعلن عن تأسيسها في نهاية 2003، مازالت وثائقها التأسيسية صادرة عن الحكومة. وتشترط موافقة وزارة الإعلام على جميع المرشحين لمجلس إدارتها. كما أن النظام الديمقراطي الغربي المتعارف عليه يعد محرماً وفقاً للعقيدة «الوهابية» السلفية التي تعد مصدراً رئيساً للتشريع في المملكة العربية السعودية.

الكويت:

ينص الدستور الكويتي على حرية التجمع وإنشاء الجمعيات الأهلية. ولكن هذه الحريات مقيدة على الصعيد العملي؛ فكل المنظمات لابد أن تحصل على ترخيص لمزاولة عملها، وتسجل تحت وزارة الشؤون الاجتماعية، وتتحكم هذه الوزارة في كل منظمات المجتمع المدني، ولها الحق في سحب ترخيص أي منظمة، لو ثبت أن نشاطاتها غير مقبولة اجتماعياً أو سياسياً، أو رأى النظام أنها أساءت استخدام مواردها المالية، إلا أن حل النقابات العمالية أو المهنية يستلزم استصدار حكم قضائي بذلك. ويوجد 52 منظمة مدنية مرخص لها بالعمل في الكويت، وتعتمد هذه المنظمات في تمويلها على الحكومة، لذا فهي – بصورة عامة – ملزمة بعدم مخالفة النظام. ويحرم قانون الجمعيات الأهلية ممارسة العمل السياسي، غير أن النظام يغض الطرف عن بعض الممارسات السياسية لبعض الجمعيات، ما دام ذلك لا يؤثر بصورة مباشرة على الكويتيين. ويوجد حاليا 92 منظمة تنتظر الترخيص لها بالعمل، وبعضها تعمل دون ترخيص، ولا تتعرض لها الحكومة ما دامت لا تقاوم النظام الحاكم. وقد يصرح للنقابات العمالية والمهنية بالعمل، غير أن السلطات لا تسمح بأكثر من نقابة لكل نشاط مهني أو عمالي واحد. كما تعطي الحكومة للنقابات المهنية والعمالية دعماً يوازي 90% من نفقاتها، ومن ثم فهي تتأثر بوجهة النظر

الحكومية في مختلف القضايا. وأهم الاتحادات في البلاد هي الاتحاد العام لعمال الكويت، واتحاد عمال شركة النفط الكويتية، واتحاد عمال البترول والبتروكيماويات.

بوجه عام شهد عام 2004 العديد من التطورات الإيجابية على صعيد حرية المجتمع المدني في الكويت، فكونت جمعية لحقوق الإنسان لأول مرة، كما كونت جمعية جديدة تحت اسم "حركة العدالة والتنمية "، لتنضم بذلك إلى كيانات مشابهة في كل من المغرب والأردن وتركيا، وتمثل وجهة نظر إسلامية معاصرة.

الإمارات العربية المتحدة:

يكفل الدستور الإماراتي حق المواطن في مخاطبة السلطات العامة وحق تشكيل الجمعيات، ولكن حرية الاجتماع العام وتكوين الجمعيات الأهلية تخضع لموافقة الحكومة. وإن كان هناك تساهل في تطبيق هذا الشرط في بعض الإمارات. ومع أن الاتحادات المهنية ممنوعة، فالدولة تعترف رسمياً باتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية، واتحاد نساء الإمارات بوصفها منظمات كبرى. وقد تأسست أول جمعية أهلية في رأس الخيمة عام 1967، وكانت جمعية نسائية. وتقدر بعض الدراسات عدد الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 132 جمعية تتنوع أنشطتها بين ثقافية وتعليمية ومهنية، وتنشط هذه الجمعيات في العمل الخيري والإغاثي بعيداً عن أي نشاط سياسي. ونظراً لضخامة الأموال الموجهة لهذه الأغراض، فقد نشطت الدعوة لوضع أسس للرقابة المالية والإدارية على أدائها. وقد حُلّت بعض هذه الجمعيات نظراً لضعف نشاطها. وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وضعت خطة للتفتيش على الجمعيات، ترتكز على تحديد نوعية كل جمعية وفئتها ومراقبة أدائها من خلال تكوين مجلس إدارة لها ونظام أساسي، يحدد وسائل جمع التبرعات وفق معايير دقيقة تمهيداً لتحديد حجم المعونات المالية التي تستحقها من الوزارة. ويجري حالياً إعداد قانونين جديدين للجمعيات الأهلية ذات النفع العام، تضمنت بعض التعديلات الجديدة التي جاءت – بحسب قول الحكومة – "لتواكب التطورات التي تشهدها الإمارات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي". وحرصت وزارة الشؤون الاجتماعية على أن يكون هدف هذه التعديلات إفساح المجال أمام منظمات المجتمع المدني؛ للمشاركة في العمل التطوعي والخيري والأهداف المشابهة.

مملـكة البحـريـن:

ينظّم قانون الجمعيات بمملكة البحرين والمرسوم رقم 21 الصادر سنة 1989، والمرسوم رقم1 الصادر سنة 1990 اللوائح الداخلية للجمعيات الأهلية وعلاقتها بالدولة ونشاطها في مجال جمع التبرعات. ومنذ تطبيق الدستور الجديد تشكل العديد من منظمات المجتمع المدني. فقد تأسس في عام 2001 "الاتحاد النسائي البحريني" و "جمعية البحرين النسائية". ومع نهاية سنة 2003 سجلت 300 منظمة غير حكومية في البحرين كان آخرها مركز تأهيل ضحايا العنف والتعذيب في عام 2004. ويسجل بشكل عام مناخ الحرية الذي تتمتع به الجمعيات الأهلية ما يتجاوز تقييدات قانون الجمعيات والأندية رقم 21 لعام 1989. إلا أن وجود هذا القانون الذي ينتمي إلى فترة قانون الطوارئ وأمن الدولة يعوق عمل الجمعيات متى رغبت السلطة في تفعيل بنوده المقيدة لحريات العمل في الجمعيات. وتطالب الجمعيات الأهلية بإصدار قانون للجمعيات دون الأندية يكون أكثر تطوراً؛ حيث يوجد في مملكة البحرين 13 جمعية سياسية، رُخّص لها جميعاً بحسب قانون الجمعيات الأهلية، وهو الأمر الذي قيد حركتها وجعلها في مرتبة أدنى من الأحزاب السياسية. وتبرز بين الحين والآخر إجراءات تقييدية وتحفظات من قبل الحكومة على عمل هذه الجمعيات. ومن ذلك ما تتعرض له هذه الجمعيات من إنذارات من قبل وزارة الإعلام بسبب ما تحويه نشراتها الإعلامية من مواضيع لا توافق عليها السلطات. وكثيراً ما تهدد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هذه الجمعيات، وترسل إليها إنذارات على بعض الاجتماعات التي تدعو إليها، والتي تنتقد الدستور أو السياسات الحكومية.

قطـــر:

تؤكد المادة 45 من الدستور القطري "حرية تأسيس الجمعيات، وفقاً للشروط والظروف التي حددها القانون". وفي مايو 2004 منح القانون رقم 12 لعام 2004 الذي حل محل القانون رقم 8 لعام 1998 المواطنين حق تأسيس جمعيات المهن الحرة، بينما أعطى تشريع لاحق للعمال حق تأسيس الاتحادات والنقابات المهنية إلى جانب حقهم في "الإضراب إذا تعذر التوصل إلى تسويات حبية بين الموظفين وأرباب العمل". ولكن القانون الجديد يفرض موافقة الحكومة إلى جانب مجموعة من الرسوم الباهظة على الجمعيات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يجري دفعها مرة أخرى بعد انتهاء المدة، كما يشترط عودة الحكومة للموافقة مرة أخرى على التمديد.

وعلى الرغم من ذلك فالمجتمع المدني في قطر قديم الوجود، وقد أنشئت أول جمعية أهلية عام 1973م، وهي الجمعية القطرية لرعاية المعوقين. ويبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في قطر نحو 44 مؤسسة، تنشط في المجالات التطوعية والخدمية ورعاية الشباب والرياضة، وكذلك الاهتمام بالأعمال الدينية كبناء المساجد وتعميرها والأعمال الخيرية، كما توجد عدة جمعيات مهنية ونسائية لتنظيم شؤون أعضائها.

سلطنة عمـــان:

يقر الدستور العماني حق تأسيس الجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على أساس وطني؛ " لأهداف مشروعة وبطريقة ملائمة لا تتعارض مع بنود القانون الأساسي". ويمنع تأسيس جمعيات ذات نشاط معاد للنظام الاجتماعي القائم أو ذات نشاط سري. كما يمنع تأسيس جمعيات حقوق الإنسان والنقابات العمالية، ولكن في عام 2004 سمح بتكوين "جمعية للصحافيين العمانيين " . ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية في عمان نحو 30 منظمة، وتعمل حالياً في مختلف مجالات العمل الأهلي الخدمي والتطوعي، والعمل المهني لخدمة أعضاء المهن المختلفة بديلاً عن النقابات، وكذلك تنشط المرأة في المنظمات النسائية العمانية إلا أن المجتمع المدني يظل متواضعاً.

جمهورية اليمـن:

تنظم عدة قوانين الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية في اليمن. وهذه القوانين لا تجيز للمنظمات غير الحكومية الانخراط في النشاط السياسي. ولا يميز قانون الأحزاب والمنظمات السياسية رقم 66 لعام 1991 بين الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية. وبرزت إلى حيز الوجود في السنوات الأخيرة عدة منظمات غير حكومية مؤثرة تعنى بحقوق المرأة اليمنية. ومن أبرز هذه المنظمات الأهلية "الجمعية الاجتماعية من أجل عائلات منتجة"، و"قسم المرأة والطفل" التابع لمركز الدراسات المستقبلية، وجمعية "تنمية المرأة والطفل"، والمجلس اليمني للأمومة والطفولة" . كما تنشط منظمات حقوق الإنسان المحلية والأجنبية في اليمن، ومن أهمها: "المنتدى من أجل مجتمع مدني"، و "المعهد اليمني لتطوير الديمقراطية"، و "مركز حقوق الإنسان للمعلومات والتدريب"، و "مركز دعم

شؤون المرأة"، و "منتدى الأخوات العربي"، و "المنتدى الديمقراطي المدني". وفي سنة 2003، استبدلت بـ"اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان" "وزارة حقوق الإنسان" المسؤولة عن رسم سياسة حقوق الإنسان وتشجيع تلك الحقوق وتطويرها، كما قام مجموعة من المحامين بإنشاء مرصد لحقوق الإنسان باليمن. أما بالنسبة للنقابات فيكفل الدستور وقانون العمل حق العمال في تنظيم أنفسهم. ويشكل "الاتحاد العام للنقابات المهنية اليمنية "المنظمة النقابية" "الأم"، وتضم 14 نقابة. وعلى الرغم من أن القانون لا يجبر النقابات على الانضمام إلى الاتحاد العام، فإن جميع النقابات اليمنية انضمت إلى عضويته. ويشكل " اتحاد غرف التجارة " و "غرفة تجارة عدن" منظمتين مهمتين أيضاً. أما عن حرية الحركة للنقابات، فإن النظام الحاكم يعطيها حرية حركة نسبية، مادامت لا تشترك في العمل السياسي. وتعتمد النقابات العمالية في تمويلها على الحكومة، مما يقيد حركتها بشكل كبير.

واستخلاصاً من العرض السابق، يمكننا إبداء أربع ملاحظات:

1 – تباين البلدان العربية من حيث درجة السماح بوجود نشاط للمنظمات المهنية والنقابية والأحزاب السياسية؛ فبينما تقترب عدة بلدان عربية من تعددية حقيقية في نظمها السياسية، تسير بلدان أخرى على طريق التعددية، وفي بعض البلدان العربية الأخرى تسير هذه المنظمات تحت سيطرة الدولة، في حين تتعرض لقيود شديدة وبدرجات متفاوتة في دول أخرى.

2 – تشترك كل النظم السياسية العربية في أن الدولة فيها – أياً كانت درجة التعددية السياسية فيها – لا تقبل أن يكون هنالك أي حدود على سلطانها في التعامل مع المجتمع المدني. وبذلك يمكن القول: إن الطبيعة التسلطية التي ميّزت أنظمة الحكم في كثير من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، قيّدت أو حالت دون ظهور مؤسسات حقيقية للمجتمع المدني. لكن هذا لا يعني عدم ظهور مؤسسات مجتمع مدني إطلاقاً؛ إذ يمكن القول: إن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعاً.

3 – على الرغم من أن هنالك إمكانية في التعبير عن الأيديولوجيات المختلفة في بعض الأقطار العربية، وخصوصاً تلك التي سارت على طريق التعددية السياسية، فإن هنالك قيوداً على بعض الأيديولوجيات في كل المجتمعات العربية

تقريباً، وتقع هذه القيود خصوصاً على أصحاب الرؤى العلمانية، والماركسية، والإسلامية الراديكالية.

4 – على الرغم من التطورات الهائلة التي شهدتها المجتمعات الخليجية، فإن كثيراً من معالم التقليدية مازالت قائمة في تلك المجتمعات. ومن هذا المنطلق، يصعب القول إن ثمة مجتمعاً مدنياً حديثاً يتجاوز حدود العائلية والقبلية. ومن الصعب أيضاً القول: إن المجتمع المدني يتمتع بحرية كاملة في وجه سلطة الدولة.

سابعاً – منظمات المجتمع المدني: إشكاليات عربية وآفاق مستقبلية:

برز الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني باعتبارها وسائط للتنمية في العقدين الأخيرين. ورافق ظهور هذه المنظمات، توجه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي) نحو الخصخصة، والتكيف الهيكلي، وتقليص دور الدولة الاقتصادي في إطار تهيئة المناخ لنمو القطاع الخاص، وتقليص خدمات الدولة الاجتماعية للمواطنين. وتم تسويغ هذا التوجه عبر مقولة أن حرية تشكيل منظمات مدنية هي صلب حقوق الإنسان. واعتبار أن هذا الحق يتجسد في تشكيل الروابط والمنظمات والمؤسسات الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة، والمطالبة بتنفيذ برامج وخطط وقوانين معينة، والدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وحقوقها. ومن هنا كانت فكرة مشاركة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (القطاعات الثلاثة) في عمليات التنمية. ونجد في هذه التوجهات تفسير الاهتمام الدولي (الغربي الحكومي والمدني المحلي) بتشجيع كثير من المنظمات غير الحكومية في دول العالم الثالث وتمويلها، بما فيها العالم العربي (جميل هلال، 2004: 7).

ومن ثم يمكن الادعاء بأن البديل التنموي الجديد – فكراً وممارسة – استند إلى قاعدة قوامها الاعتماد على منظمات المجتمع المدني، مع إشراك القطاع الخاص، وذلك بمساندة القوى الفنية والاقتصادية الداخلية والخارجية الدولية التي تتيح الخبرة الفنية والدعم المالي من القروض والمنح والمساعدات؛ لإنجاز التنمية في العالم الثالث. وقد قوبل هذا البديل بترحاب روجت له المنظمات الدولية للتنمية. (محروس خليفة، 2003: 282).

لذا أصبح من المسلم به الآن أن التنمية لا يمكن تحقيقها فقط عن طريق العمل الحكومي – ولاسيما مع عدم قدرة الدولة على القيام بكل شيء في عملية التنمية –

وإنما لابد من خلق شراكة حقيقية بين الحكومة والمجتمع المدني؛ الأمر الذي يسهم في استمرار مسيرة التنمية. ويسعى الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تسليط الضوء على حجم الدور التنموي للمجتمع المدني ومدى فاعليته، مع إبراز الإشكاليات العربية التي تمس جوهر المجتمع المدني، وتؤثر على مساره وتشكله.

تواضع دور المجتمع المدني في التنمية البشرية في الدول العربية:

حظيت قضية التنمية البشرية باهتمام العلماء والمفكرين والباحثين، ولا يزال هذا الاهتمام يتعاظم يوماً بعد يوم، وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالإنسان وتنميته باعتباره المحور الرئيس في التنمية (كمال التابعي، 11:2005). وعلى الرغم من أهمية التنمية البشرية بالنسبة لجميع الدول العربية، فإن اهتمام منظمات المجتمع المدني بهذا الجانب مازال متواضعاً؛ حيث تورد بعض الدراسات أن نسبة أنشطة التنمية البشرية لهذه المنظمات في الوطن العربي لا تتجاوز 16 % من إجمالي أنشطتها. وتمثل معظم تلك الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في تحسين حالة الفئات المستهدفة في المدى القصير، لكنها لا تسهم في تغيير أوضاعها أو في تمكينها. ويرجع ذلك إلى أن المواطنين أنفسهم في هذه الدول يعتبرون قضية التنمية البشرية مسؤولية الدولة، وبخاصة أنهم لا يشاركون مشاركة حقيقية في صنع القرارات وتنفيذ السياسات المتعلقة بها. ويسهم في تعزيز ذلك الاتجاه تركيز نشاط منظمات المجتمع المدني على المساعدات الخيرية والاجتماعية. وترتفع نسبة المستفيدين من المساعدات الخيرية والرعاية الاجتماعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني في الدول العربية بصورة عامة، وتصل هذه النسبة إلى أكثر من 90 % في اليمن مقارنة بمصر 65 %، ولبنان 64 %، وتبلغ في فلسطين نحو 80% (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 64).

وفي ضوء هذا الواقع المعيش، نستطيع القول: إن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تهمل مفاهيم التنمية البشرية القائمة على أساس المشاركة والتمكين والاستدامة. ويترتب على ذلك إضعاف الحماسة للعمل التطوعي في أوساط المجتمعات المحلية وبين أعضاء منظمات المجتمع المدني.

دور المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر:

لقد توسعت مجالات نشاط المجتمع المدني في المجتمع العربي خلال

السنوات الأخيرة؛ لتشمل التخفيف من حدة الفقر، ومكافحة البطالة، وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والمعلوماتية والثقافية، والدفاع عن الحقوق والحريات وحماية البيئة. وتعكس هذه المجالات المفهوم الواسع للفقر البشري؛ الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير والقدرة على المشاركة. ومع ذلك فإن تأثير هذا النشاط في التخفيف من حدة الفقر لا يزال محدوداً وضعيف التأثير، نتيجة لتقليدية أساليب عمل منظماته ونمطيتها وعدم قدرتها على ابتكار آليات وبرامج تنمي الروح التطوعية لدى الفئات الاجتماعية الغنية، وتزيد من مصادر التمويل. (United Nations,1998). لذلك يمكن الادعاء بأن جهود منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر لا تستهدف – وليس في استطاعتها – القضاء على الفقر الهيكلي، وإنما تسعى للتخفيف من حدته. وتبقى إسهامات منظمات المجتمع المدني وتدخلاتها في هذا المجال محدودة التأثير والفاعلية.

غياب الثقافة المدنية التطوعية:

التطوع إحدى القيم الدينية والاجتماعية المهمة في المجتمع بوجه عام، والمجتمع العربي بوجه خاص. ويشير عاطف غيث إلى أن هذا المصطلح يستخدم في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى نظرية تؤكد أهمية الاختيار، والقرار، والهدف، والمعايير في الفعل الاجتماعي. وأنه بذلك يثير مسألة الإرادة الحرة، وتدخل المعايير والقيم والاتجاهات والآراء والاختيار وجميع المقولات الذاتية الأخرى (محمد عاطف غيث، 1979: 509). ويعتمد المجتمع العربي على العمل الجماعي في مواجهة أزماته والحفاظ على موارده. وعلى الرغم من أهمية التطوع يلاحظ تراجع العمل التطوعي ومحدوديته في منظمات المجتمع المدني، ويتفاوت نقص المتطوعين لدى المنظمات وفقاً لمجاله وتاريخ بداية نشاطه (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 55).

ويعتبر تباعد منظمات المجتمع المدني وانفصالها عن الفئات المستفيدة وعدم إشراكها في كثير من الحالات، أحد كوابح جماح العمل التطوعي. فضلاً عن أن تدخل الحكومة في أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية جعلها امتداداً للسلطة المركزية، مما أفقدها القدرة على جذب المتطوعين. ونظراً لسيطرة الحكومة على عملية اتخاذ القرار فيها، واستمرار القيادات نفسها على رأس بعض منظمات المجتمع المدني ولفترات طويلة، وتسخير نشاطها لخدمة أغراض تلك القيادات، فقد

أدى ذلك إلى خلق شعور عام بعدم الرضا والسخط في المجتمع، انعكست آثاره في عزوف الأفراد عن التطوع؛ لشعورهم بأن تلك المنظمات لا تعمل إلا لتحقيق مصالح قياداتها. بالإضافة إلى أن نشاط كثير من المنظمات غير الحكومية يغلب عليه الطابع الرعائي بأساليبه التقليدية، الذي يعكس عدم قدرتها على تجديد أنشطتها وآليات عملها وعلاقاتها مع أفراد المجتمع. وقد ترتب على ذلك تدني قيم المشاركة والعمل التطوعي.

إعادة تشكل المجتمع المدني:

إن الفساد البيروقراطي والقهر وضيق هامش الحرية، وفشل النخب السياسية الحاكمة في تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد التنمية، جعلها ترجع متحولة إلى ممارسات تشي في بعض مظاهرها بالديمقراطية من خلال الإصلاح الاقتصادي، وهو ما لوحظ بين عدد كبير من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. ومن هنا يمكن القول: إن هناك عوامل داخلية أدت إلى انبعاث موجة من التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث عموماً والبلدان العربية خصوصاً، حملت في ثناياها إعادة تشكيل المجتمع المدني، وعلى رأسها الصراعات والأزمات والمشكلات الاقتصادية والسياسية، ونمو قوى المعارضة التي شهدتها هذه الدول (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 286–287).

وفي هذا السياق عاد مفهوم المجتمع المدني إلى الظهور من جديد في خضم الموجة الثالثة للديمقراطية – كما أسماها عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتجتون –، تلك الحركة المتتابعة في الانتقال من نظم حكم سلطوية إلى نظم حكم تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة للحكومات. فالديمقراطية واقتصاديات السوق لا يحققان الحرية وحدهما؛ حيث تحتاج الحرية إلى دعامة ثالثة، هذه الدعامة هي المجتمع المدني (Huntington,1999: 15).

كما أسهم اتساع نطاق التعليم بين السكان في رفع مستوى الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، وزيادة الموارد المالية للأفراد، وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية؛ الأمر الذي سينعكس حتماً على إعادة تشكيل المجتمع المدني (سعد الدين إبراهيم، 2000: 24).

تحرير المجتمع المدني من قيود الدولة:

إن منظمات المجتمع المدني لا يجب أن تكون نسخة مكررة من مؤسسات

الدولة، أو أن تصبح مجرد تابع أو منفذ لأجهزة الدولة وسياساتها، بل يجب أن تكون مؤسسات متفاعلة مع الدولة، تتفق مع توجهاتها أحياناً وتختلف معها أحياناً أخرى، بما يحقق مصلحة المجتمع، وأن يمثل المجتمع المدني القوة الضامنة لعدم تحول الدولة إلى دولة شمولية، ويسهم كل من الدولة والمجتمع المدني في تطوير النظام الديمقراطي وتعزيز المشاركة والشراكة. والشراكة بقدر إيحاءاتها اللغوية أو الاصطلاحية، فإنها لا تعني من الزاوية الموضوعية بالضرورة توازناً في الأدوار والوظائف، بقدر ما تعني تكاملاً وتبادلاً للأدوار والوظائف؛ ومن ثم فإن الشراكة مسألة جوهرية لا تمس سلطة الدولة ولا تتجاوزها، بل تعزز موقعها.

ويذهب "النقيب" إلى أنه كلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدني وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف السلطة إزاء المواطنين، وتضخم دور الأجهزة الأمنية في العلاقة بين المواطنين والدولة على حساب حقوقهم وحرياتهم (خلدون حسن النقيب، 1987: 152). ويمكننا تصور أربعة سيناريوهات ممكنة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة:

- الدولة الضعيفة مقابل المجتمع المدني الضعيف.
- الدولة القوية مقابل المجتمع المدني الضعيف.
- المجتمع المدني القوي في مواجهة الدولة الضعيفة.
- الدولة القوية مقابل المجتمع المدني القوي.

والسيناريو الثاني هو أكثر الأشكال انطباقاً على واقع العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي؛ حيث لم يصل المجتمع المدني إلى مرحلة الاستقلال الوجودي عن الدولة، بل إن الدولة نجحت في تحويل مؤسسات المجتمع المدني في معظم بلدان الوطن العربي إلى تنظيمات تعمل امتداداً لأجهزة الدولة (محمد عبد الحميد، 2003: 331). وللخروج من دائرة الدولة والتحرر من قيودها، على تنظيمات المجتمع المدني – كما يدعو حليم بركات – أن تنشط وتكون أكثر فاعلية وتتجاوز أدوارها التقليدية الرعائية إلى الأدوار التنموية؛ ومن ثم، فلابد أن تنفصل مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة التي تتصف بالاستبدادية والسلطوية، والحد من هيمنتها على كل وظائف المجتمع وشؤونه المختلفة. ولا يتم ذلك دون قيام أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان (حليم بركات، 2000: 945). وعلى هذا الأساس فإن المجتمع المدني ليس "إضعافاً للدولة ... وإنما هو حاجة ماسة لقوة الدولة،

ولذلك فالدولة المعاصرة إذا لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرائقها المباشرة وغير المباشرة؛ لأنها تعي حيويته لديمومتها" (محمد الغيلاني، 2004: 346). وهذا ما يجب أن تدركه الحكومات العربية، شريطة عدم تجريد المجتمع المدني من مهامه الأساسية في خدمة المجتمع.

إجمالاً فإن فاعلية المجتمع المدني هي جزء من فاعلية النظام السياسي. فالدولة هي في البداية والنهاية راعية المجتمع المدني، وهي الإطار القانوني الذي يعمل في كنفه. فالنظام السياسي الفعال هو القادر على خلق صور مدنية فعالة؛ ولذلك فإن الخبرة التاريخية تشير إلى أن المجتمع المدني يزدهر، إذا ما أتاح النظام السياسي قدراً من الحرية والمشاركة، والعكس صحيح (أحمد زايد، 2002: 529). ولن يتحقق ذلك إلا بالنظر إلى المجتمع المدني بوصفه شريكاً في عملية التنمية (UNDP Poverty Report,1998:14).

ثامناً – مستقبل المجتمع المدني في عصر العولمة:

لاشك أن العولمة الرأسمالية هي أهم الظواهر العالمية المعاصرة، وأهمها تأثيراً في حياة الشعوب ومستقبلها. ومن أبرز مظاهر العولمة إعادة هيكلة الرأسمالية المعاصرة بإدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم في الاقتصاد الرأسمالي بالشروط التي وضعتها رأسمالية المراكز المتقدمة، على أساس إعلاء شأن السوق وآلياته وفرض حرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والسلع والخدمات، دون قيود أو عقبات؛ تطبيقاً لأفكار الليبرالية الجديدة، التي تشكل العنصر الأيديولوجي المسيطر والمركزي في عملية إعادة الهيكلة، هذه الهيكلة التي تجرى على امتداد العالم. وقد عانت دول الجنوب ومن ضمنها الأقطار العربية من مشكلات اقتصادية واجتماعية حادة؛ نتيجة تطبيق السياسات، التي أوصت بها المؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهي السياسات المعروفة بالتكيف الهيكلي.

لقد أفرزت العولمة نتائج مؤثرة على بنية مؤسسات المجتمع المدني ووظيفتها، فقد خلقت مشكلات عالمية وقومية في آن واحد؛ مشكلات لا يمكن للدول القومية منفردة ولا تستطيع أن تنجح في التعامل معها. وظهرت نوعية من القضايا التي تحتاج إلى تعاون دولي يعيد الاعتدال للعلاقات الدولية، والتوازن بين السوق والقيم الإنسانية العالمية. ونتيجة للاتفاقيات الدولية وسياسات المؤسسات الدولية

وإفرازات قوى السوق، ظهرت الحركات الاحتجاجية العالمية الرافضة لأشكال التمييز والتهميش والظلم الذي أفرزته تلك السياسات. وقد أكدت تلك الحركات ولوج المجتمع المدني بوصفه مسرحاً للسياسة العالمية، وبدأت تتشكل ملامح كثيرة من مؤسساته؛ ومن ثم فالموقف العالمي سواء في مجال صعود الكونية، أو فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية والسياسية والثقافية، ينعكس بشكل مباشر على أداء منظمات المجتمع المدني وعملها قومية كانت أم محلية (السيد يسين، 1998: 332).

ولتخفيف حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي حرصت قوى العولمة على توظيف **المجتمع المدني**؛ ليكون بديلاً للدولة الوطنية، التي تنسحب من أدوارها التقليدية ومسؤولياتها في دعم الفئات الفقيرة وتوزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة والكادحة والفئات الضعيفة. وتهدف قوى العولمة من دعمها للمجتمع المدني أن يقوم بدور البديل للدولة في مجال دعم الفئات الفقيرة، وتستخدم ملطفاً لحدة المشكلات الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، مثل الفقر والبطالة والتهميش، وليكون إطاراً يعبئ شرائح وقوى اجتماعية، تتحمل عبء مواجهة هذه المشكلات، وهو ما سيكون بالقطع على حساب دوره في دعم التطور الديمقراطي للبلاد.

وينظر البنك الدولي إلى المجتمع المدني من حيث ما يستطيع أن يقوم به من مساعدة في تعبئة الموارد بالطرق التي تعجز الدولة عن القيام بها، وباعتباره "**دولة الظل**" التي تقوم بوظائف تقليدية للدولة، مثل إنشاء وإدارة المدارس ومراكز الرعاية الصحية ومشروعات الأشغال العامة كشق الطرق والترع. بل إن تعريف البنك الدولي للمنظمات الأهلية يؤكد إصراره على دورها ملطفاً لحدة المشكلات، وليس باعتبارها الوسيط بين المجتمع والدولة، أو باعتبارها إطاراً مناسباً للإسهام في التحول الديمقراطي للمجتمع، أو لإمكانية قيامها بدور تغييري تنموي شامل. يتضح ذلك من تعريف البنك الدولي لها، بأنها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات مستقلة كلياً أو جزئيًا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية. ومما يساعد على تحقيق أهداف المؤسسات الرأسمالية الدولية في توظيف مؤسسات المجتمع المدني لخدمة سياساتها بناء منظمات غير حكومية عابرة للقوميات، ترتبط بشبكات عالمية، تسهم في تمويل أنشطة المنظمات الأهلية وغير الحكومية الوطنية، وفق أجندة الرأسمالية العالمية، بدلاً من أن تكون أولوياتها طبقاً لاحتياجات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدى الاختراق الأجنبي إلى إدخال تغييرات على خريطة المجتمع المدني في كثير من الأقطار العربية، حيث نلاحظ أن أساس هذه الخريطة في المجتمعات العربية – حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين – تمثل في منظمات شعبية تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة، كالنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والشبابية، أو منظمات غير حكومية دفاعية، أو جمعيات أهلية خيرية وثقافية واجتماعية، تقدم لأعضائها خدمات متنوعة، كما تقدم خدماتها للفئات الضعيفة في المجتمع، أو أندية رياضية وثقافية واجتماعية تشبع احتياجات أعضائها لأنشطة متطورة في هذه المجالات، وكذلك الجمعيات التعاونية.

لكن العولمة جاءت معها بقضايا جديدة ومشكلات جديدة مثل حماية البيئة من التلوث، والفقر، والهجرة واللاجئين وضحايا العنف والسكان الأصليين والمخدرات والإرهاب وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفولة وحقوق الأقليات الدينية والعرقية. ولأن منطق العولمة يستبعد قيام الدولة بدور أساسي في مواجهة هذه المشكلات فإنها شجعت على قيام منظمات غير حكومية للتعامل معها. كما أن نشطاء المجتمع المدني سارعوا في كثير من الأقطار لتكوين منظمات غير حكومية لمواجهة هذه المشكلات والتخفيف من حدتها. وسواء كان المشجع على قيام هذه المنظمات الجديدة هو العامل الخارجي أم الأوضاع الداخلية، فإن النتيجة واحدة هي قيام مئات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الجديدة التي تنشط حول أهداف مفتتة وقضايا جزئية دون ارتباط بالأسباب المشتركة لهذه المشكلات الجزئية، ودون وضوح حول إمكانية التنسيق والتعاون بينها لمواجهة هذه الأسباب التي تعود بالأساس إلى العولمة الرأسمالية وسياساتها (انظر: مايك فذرستون، 2000).

وهذا التغيير في خريطة المجتمع المدني يهدد مؤسسات المجتمع المدني بالتحول عن دورها الأساسي بوصفه جزءاً من المجتمع الديمقراطي، إلى ملطف ومخفف لحدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناجمة عن سياسات العولمة وتأثيراتها على مجتمعاتنا، وهي تكرس في الوقت نفسه الحكم الاستبدادي. ومن ثم يمر المجتمع المدني في الوطن العربي بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابك فيها الأبعاد العالمية والدولية، والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتيارات الفكرية والثقافية. وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم من 20 ألف مؤسسة في منتصف الستينيات إلى 70 ألفاً في أواخر الثمانينيات. ومع ذلك فهي تعاني في مجملها كثيراً من القيود والعوامل المحبطة

الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. وتتفاوت أوضاع هذه المؤسسات من قطر لآخر باختلاف النظم السياسية (أماني قنديل، 1994: 69).

ففي الوقت الذي تطالب فيه قوى العولمة والداعون إليها بتحريك حر لرأس المال عبر العالم، كان على النظام السياسي في معظم البلدان النامية أن يقر بالتعددية السياسية وحق المجتمع في تنظيم نفسه وتوسيع مجالات الحرية العامة فيه. وفي ظل هذه الأجواء تصبح الظروف السياسية والاقتصادية مناسبة إلى حد كبير لمنح المؤسسات الأهلية حق العمل المستقل. وفي ظل هذه الأوضاع يقوم المجتمع المدني بدور القاطرة لعملية التحويل الديمقراطي في الداخل عبر النضال الضروري لاستلهام ووضع إستراتيجيات ورؤى جديدة للتنمية والتطور. كما يقوم بدور الجسم الحي الذي يخوض النضال؛ من أجل نشأة بيئة سياسية واقتصادية دولية مواكبة، أو مناسبة للتنمية البشرية وذات الوجه الإنساني في العالم الثالث.

ويشكل التحول نحو اقتصاد السوق وتوسيع دور القطاع الخاص دافعاً لتفعيل دور المشروعات الخاصة الفردية والجماعية، مما دفع إلى تكوين الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تنشط في مجال التنمية المحلية، وفي تقديم الخدمات للفقراء والفئات الأكثر تضرراً من اقتصاد السوق. وتسعى هذه المنظمات أيضاً إلى تعزيز المشاركة الشعبية وتمكين الأفراد والجماعات من إشباع احتياجاتهم والدفاع عن حقوقهم وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة. وانعكاساً لمجمل الظروف المحلية والأوضاع العالمية، تنشط معظم تلك المؤسسات في مجالات تقليدية مثل التنمية المحلية، ومحو الأمية، والأمومة والطفولة، والتعاونيات. وتمارس هذه الجمعيات أنشطتها في إطار مكاني محدود كالمجتمع المحلي، وتلجأ بعض هذه الجمعيات إلى تكرار أنشطة تمارس في بعض الجمعيات وأحياناً للفئات المستهدفة نفسها.

وفي ظل التحديات العالمية والتكتلات التجارية العملاقة، التي تشكل الاقتصاد العالمي، ظهرت منظمات نوعية لم تكن معروفة من قبل، مثل المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، وحماية الآثار البيئية، ومكافحة العنف ضد المرأة، ورعاية اللاجئين والعائدين، فضلاً عن تزايد الجمعيات النسائية (سعد الدين إبراهيم، 2000: 27–30). وفي هذا المناخ الكوكبي، تنشط بعض الجماعات الدينية ، من خلال عدد من الجمعيات الأهلية، وفق منظور ديني بحت لعمليات التكافل الاجتماعي. وتلقى هذه الجمعيات نجاحاً في أعمالها، سواء من حيث حصولها على

دعم وتمويل شعبي أو نتيجة إقبال الكثيرين عليها للحصول على خدماتها. كما ترتبط الجمعيات الخيرية والثقافية بشكل مباشر بالأحزاب السياسية الكبيرة، ومن ثم تشكل وسيلة لتوسيع القاعدة الشعبية للأحزاب، بما ينعكس ذلك من نتائج إيجابية وسلبية على العمل الخيري بصورة خاصة.

وقد دأبت الأمم المتحدة على التكيف مع نمو المجتمع المدني وتزايد دوره في المجتمع الدولي. فعلى المستوى العملي، أنشئت مراكز تنسيق للمنظمات غير الحكومية داخل الأمانة العامة؛ هدفها تسهيل التفاعل مع هذه المنظمات وفيما بينها، كما أفضى تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة للهيئات الحكومية الدولية – التي تتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية – إلى تقوية التفاعل بين هذه المنظمات والدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، سعت الأمانة العامة إلى تيسير الاتصال بين المنظمات غير الحكومية نفسها بتشجيع نمو الشبكات الإقليمية لهذه المنظمات، ولا سيما في البلدان النامية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2002: 1). وحتى يمكننا – المجتمعات العربية والنامية على السواء – الاستفادة القصوى من المجتمع المدني ومنظماته المختلفة في تنمية والمجتمع العربي وتحديثه؛ لابد من تفعيل وجوده في عصر الرأسمالية النفاثة – إذا جاز التعبير – وفي ظل آليات الهيمنة العالمية. ولن يتأتى ذلك بالأحلام والآمال، وإنما سيتأتى باتباع جملة من الإجراءات:

– أن تسعى منظمات المجتمع المدني إلى المتطوعين بدلاً من انتظار مجيء المتطوعين إليها.

– تشجيع منظمات المجتمع المدني للأشكال الجماعية للعمل التطوعي وعدم الاقتصار على التطوع الفردي.

– تعبئة الإمكانات التطوعية من خلال تغيير الأسلوب الإداري القائم على البناء الرأسي، الذي يقترب أكثر من التنظيمات البيروقراطية منه إلى التنظيمات التطوعية (منشورات الأمم المتحدة، 2001: 56).

تاسعاً – مناقشة عامة واستخلاصات:

إن الدول العربية، التي تواجه في عصرنا تهديدات خطيرة وتحديات سياسية واقتصادية كبرى، تحتاج للنجاح في مجابهة هذه التحديات والمخاطر، إلى إشراك سائر قوى المجتمع ذات المصلحة في هذه المجابهة. فارتفاع مؤشرات البطالة وإدمان المخدرات والإرهاب والعنف والطلاق والفساد (بجميع أشكاله) وغيرها، تعكس حقيقة

الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي. ولعل المشكلة الرئيسة التي تعوق الحد من تلك المؤشرات الخطيرة، يتمثل في إصرار الحكومات العربية على أنها هي المسؤولة – والمسؤولة وحدها – عن معالجة تلك الظواهر السلبية، وهو أمر غير صحيح مطلقاً. والتقليل من حجم الظواهر السلبية في المجتمع العربي لا يمكن أن يتحقق إلا بتعاضد الجهود والتعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. ومن ثم فالحكومة العربية أياً كانت، مطالبة بإفساح المجال لبناء مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل دورها والتفاعل معها. فهذه المؤسسات يمكن أن تكون سنداً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعداً في تسليط الأضواء على النواقص والثغرات في أداء الدولة، وفي العمل على تجاوزها في الوقت المناسب.

ومنظمات المجتمع المدني ضرورة في عالم اليوم، وذلك لدورها الأمثل في رعاية الأفراد وتحقيق متطلباتهم الضرورية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الذاتية وتنمية مواهبهم المتنوعة. كما أنها تسهم إسهاماً فعالاً في التوعية المجتمعية ولاسيما ما يتعلق بالمصلحة العامة للمجتمع، من خلال تبني القضايا المهمة وإيجاد الحلول البناءة في مجال السياسة والاقتصاد والثقافة والبيئة. إن منظمات المجتمع المدني هي "صمام أمان" للمجتمع، على نحو ما يذهب إليه تقرير وزارة التخطيط الكويتية الذي جاء في إحدى فقراته:

إذا كانت التنمية هي القدرة على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية للمجتمع، وتوجيهها في مسارات تحقق الأهداف الوطنية العامة، فإن العمل التطوعي – بناء على ذلك – يعتبر رافداً من روافد التنمية والتقدم الاجتماعي. فالعمل التطوعي الذي هو العنصر المكون للمجتمع المدني يسهم في الاستفادة من طاقات أفراد المجتمع، وتوجيهها إلى نشاطات تعود بالخير على المجتمع، فضلاً عن أنها تلقي عن كاهل الدولة بعضاً من الأعباء والتكاليف. ثم إن العمل التطوعي في إطار التنظيمات غير الحكومية عادة ما يكون أقدر من المنظمات الحكومية في بعض النشاطات، لأسباب متعددة، خذ مثلاً نشاط منظمة العفو الدولية؛ حيث إن مصداقية هذه المنظمة ترتكز أساساً على حياديتها وعدم تبعيتها لأي نظام سياسي أو انتمائها إلى أي دولة معينة (عدنان الرفاعي وآخرون، 2002: 3) .

من جهة أخرى، تحتاج الحكومات العربية لمنظمات المجتمع المدني؛ من أجل تعزيز وعي الأفراد بالأهداف الإنمائية الثمانية (القضاء على الفقر، تعميم التعليم

الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، تخفيض معدل وفيات الأطفال، الارتقاء بمستوى صحة الأم، مكافحة الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض الوبائية، كفالة التنمية المستدامة، الشراكة العالمية من أجل التنمية)، التي يجب أن تحققها الحكومات في عام 2015، باعتبار أن تلك الأهداف تمثل محوراً لجميع الجهود الدولية في الوقت الراهن (وزارة التخطيط، 2003).

ونختتم الدراسة بتسليط الضوء على خمس نتائج مهمة:

1- يعاني المجتمع العربي ضعفاً شديداً في قواعد البيانات الخاصة بالمجتمع المدني وأنشطته، سواء من جانب الإنفاق والتمويل أم عن الفئات المستفيدة ومناطقها في الريف والحضر. ويرجع ذلك إلى قصور أوغياب الوعي الرسمي بأهمية البيانات باعتبارها مؤشرات تعين متخذي القرار وصانعي السياسات على وضع الخطط وبرامج التنمية.

2- مازالت الدولة في معظم الأقطار العربية، لها اليد العليا في تحديد حركة مؤسسات المجتمع المدني ودوره. هذا بالإضافة إلى الغياب شبه الكامل للحدود الفاصلة بين العمل الأهلي والعمل الحكومي، الأمر الذي ينعكس على فاعلية المجتمع المدني.

3- تفريغ العمل الأهلي من مضمونه الإنساني التطوعي، وذلك باعتباره رمزاً للوجاهة الاجتماعية.

4- شخصنة مؤسسات المجتمع المدني، ويرجع ذلك إلى ضعف الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وأن كثيراً من الإجراءات تتم بطريقة شكلية؛ مما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار.

5- مازالت أغلب مؤسسات المجتمع المدني تعمل في إطار دورها التقليدي الخدمي والرعائي، وأن النظرة إلى التنمية باعتبارها مسؤولية الدولة مازالت هي السائدة، مع غياب النظرة الشمولية للتنمية، ويتضح ذلك بجلاء من انخفاض حجم الأنشطة التنموية لمؤسسات المجتمع المدني مقارنة بالأنشطة الأخرى.

إجمالاً وانتهاءً، إن المجتمع المدني في عصر العولمة يعد أداة جديدة – في ظل مشكلات الفقر والبطالة والتهميش وتدني النمو – للمشاركة في صياغة الخطط التنموية وتنفيذها. ولتحقيق ذلك الهدف لابد من توفر عدد من الشروط، يمكن إجمالها فيما يلي:

1 – نشر ثقافة التطوع والقيم المدنية باعتبارهما جزءاً أساسياً من رأس المال الاجتماعي؛ الذي يعد بحق الإطار الذي تتشكل في ظله الثقافة المدنية.

2 – البعد عن النخبوية في مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على الامتداد الأفقي نحو إطار مجتمعي أوسع، ولن يتأتى ذلك دون إعادة تفعيل دور المواطن العربي الممارس للعمل التطوعي، وذلك يندرج في إطار نشر الديمقراطية وبالتوازي مع مكافحة الفساد.

3 – طرح رؤية إصلاحية تنموية بديلة من وجهة نظر المجتمع المدني العربي، تنطلق من الواقع المعيش وتتلمس المشكلات الحقيقية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إجراء دراسات متعمقة من قبل المتخصصين والباحثين حول واقع المجتمع المدني ومشكلاته.

4 – إن منظمات المجتمع المدني تعد ضرورة حياتية على المستويين المحلي والعالمي؛ ومن ثم لابد من تطوير البنية المؤسسية لمنظمات المجتمع المدني وتحديثها، حتى نتجنب مؤشرات بطء النضج المؤسسي للمجتمع المدني في واقعنا العربي. كما أن المجتمع العربي يواجه كثيراً من المشكلات الخطيرة، التي تتطلب تضافر الجهود في مواجهتها ومعالجتها، وهو أمر لن يتحقق إن لم تمنح منظمات المجتمع المدني الحرية الكاملة في الإسهام الفعال في مواجهة ما يتعرض له المجتمع من مشكلات ومخاطر.

المراجع:

إبراهيم عبد المعطي نعيم (2000). العمل الأهلي التطوعي والعولمة. القاهرة: المؤتمر السنوي للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تحرير عبد الهادي الجوهري.

إبراهيم نصر الدين (1998). العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث. في ندوة العولمة. القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

أحمد ثابت (1999). **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم**. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر. كتاب المحروسة.

أحمد حسين حسن (1999). الجماعات السياسية والإسلامية والمجتمع المدني في مصر (دراسة في استراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكري: دراسة حالة لنقابة المهندسين (75–1995). القاهرة. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس.

أحمد زايد (2002). **إشكاليات تاسيس المجتمع المدني وخصوصية الحداثة العربية**. القاهرة:

مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، بحوث في الأنثروبولوجيا العربية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أحمد زايد، محمد عبد البديع، وآمال طنطاوي (2006). **رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أحمد شكر الصبيحي (2001). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد مجدي حجازي (2000). الآثار الاجتماعية والثقافية للتغيرات العالمية المعاصرة على قطاعات الشباب في الدول النامية "العولمة والتهميش الاجتماعي"، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع، تحرير – محمود الكردي. القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أشرف عبد الوهاب (2003). **التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير**. القاهرة: تقارير بحث التراث والتغير. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

أماني قنديل (1994). **المجتمع المدني في العالم العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي. منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن.

أماني قنديل (1999 أ). تطور المجتمع المدني في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد السادس والثلاثون، العدد الثالث: 69.

أماني قنديل (1999ب). المجتمع المدني في مصر. القاهرة مؤتمر الخبرة السياسية المصرية في مائة عام. مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة.

أماني قنديل (2000أ). **المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية: تفاعلات فاعل دولي جديد وآثاره المنعكسة على العالم العربي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

أماني قنديل (2000ب). **المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

أماني قنديل (2000ج). **دراسة مقارنة لدور المنظمات الأهلية في التنمية المحلية**. القاهرة: دار الثقافة.

أماني قنديل(2000 د) انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية دمج أم إقصاء؟. القاهرة. المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

أنتوني جيدنز (1999). **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**. ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

أنتوني جيدنز (2006). **مقدمة نقدية في علم الاجتماع**: ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

إيمان حسن (1999). العولمة ومؤسسات المجتمع المدني. القاهرة. جسور، مركز جيل السبعينات، العدد 1.

أيمن إبراهيم الدسوقي (2000). المجتمع المدني في الجزائر (الـُجرة – الحصار – الفتنة). بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 259: 437-460.

بورديو (1996). أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي. القاهرة. ترجمة إبراهيم منجي، دار العالم الثالث.

الجمعية العامة للأمم المتحدة (2002) تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. نيويورك:.

جميل هلال (2004). حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مداخلة حول ندوة المجتمع المدني.

جورج بيره (1995). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا. القاهرة. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

حازم البيلاوي (2000). النظام الاقتصادي الدولي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عالم المعرفة.

الحبيب الجنحاني (1999). المجتمع المدني بين النظرية والممارسة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. عالم الفكر، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس.

حسنين توفيق إبراهيم (1999). العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية. عالم الفكر. العدد الأول – الثاني. المجلد الثامن والعشرون: 185 – 226.

حسين الجمال (2000). دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الجمعيات الأهلية في ظل العولمة. القاهرة. المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

حليم بركات (2000). المجتمع المدني في القرن العشرين: بحث في تغيير الأحوال والعلاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حمد الناصر (2001). المعوقات الأساسية في عملية التحول نحو المجتمع المدني في دول الخليج والجزيرة العربية. سوريا. مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، مج 17 ، العدد (64): 83-60.

حيدر إبراهيم على (1996). المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في السودان. القاهرة. مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

خالد عبد الفتاح عبد الله (2006). قيم العمل الأهلي في مصر: دراسة ميدانية . القاهرة: تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

خلدون حسن النقيب (1987). المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

زياد أبو عمرو (1995). المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في فلسطين.القاهرة. مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع.

ستيفن ديلو (2003). التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة. ترجمة ربيع وهبة، مراجعة علا أبو زيد، 467.

سعد الدين إبراهيم (1998). دور المؤسسات المهنية والأندية الفكرية في دعم ثقافة المجتمع المدني، حلقات نقاشية. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

سعد الدين إبراهيم (2000). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر. القاهرة: دار قباء. المجلد الثامن، المجتمع المدني.

سلامة كيلة (2004). مشكلات مفهوم المجتمع المدني.. دعوة للتدقيق. سوريا: لجان إحياء المجتمع المدني.

السيد يسين (1998). الزمن العربي والمستقبل العالمي.القاهرة: دار المستقبل العربي.

السيد يسين (1999). العولمة والطريق الثالث. القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات.

شارلوت سيمور سميث (1998). موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. المشروع القومي للترجمة. ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري.

شريف منصور (2004). التقرير السنوي للمجتمع المدني: التحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة. تقديم سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

عبد الباسط عبد المعطي (1996). المجتمع المدني وأهداف التنمية البشرية في المجتمع العربي. القاهرة.المؤتمر العلمي الأول حول "الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية في الوطن العربي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية.

عبد السلام محمد شعبان (2000). المجتمع المدني والدولة في لبنان: دراسة بنائية تاريخية. القاهرة. رسالة ماجستير غير منشورة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد الدراسات والبحوث العربية.

عبد الغفار شكر (2002). أثر السلطوية على المجتمع المدني في الوطن العربي. القاهرة. اليسار الجديد، شركة الأمل للطباعة والنشر، العدد الأول.

عبد القادر الزغل (1990). مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية، في: جرامشي وقضايا المجتمع المدني. القاهرة: مركز البحوث العربية.

عبد القادر الزغل (1998). إشكالية تزامن مفهومي المجتمع المدني والعولمة. القاهرة. مؤتمر العولمة والهوية الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة.

عبد الله حنا (2002). المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة. سوريا: دار المدى للثقافة والنشر.

عبد النور بن عنتر (2003). الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية. مجلة شؤون الشرق الأوسط: 80.

عدنان الرفاعي وآخرون (2002). **تطوير دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادي والاجتماعية بالدولة**. الكويت: وزارة التخطيط: 3.

عزت حجازي (1999). المجتمع المدني: تجربة مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد الثاني والثلاثون، العدد الثالث: 54.

عزمي بشارة (1998). **المجتمع المدني: دراسة نقدية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

علي إسماعيل نصار(2002). **الديمقراطية ومستقبل المجتمع المدني في لبنان**. المجتمع المدني وسياسات الإفقار في الوطن العربي (تحرير يسري مصطفى). القاهرة. ميريت للنشر والتوزيع.

علي الزعبي (2004). العولمة والثقافة: عرض وصفي نقدي. القاهرة: **السياسية الدولية**، العدد 158، أكتوبر: 20–29.

عمر برنوصي (2005). **مفهوم المجتمع المدنيين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة**. الأردن: مركز دراسات أمان،

فهيمة شرف الدين (2002). الواقع العربي وعوائق تكون المجتمع المدني . بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. **المستقبل العربي**، العدد 278: 1.

كريم أبو حلاوة (1998). **إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة ـ التطور ـ التجليات**. دمشق: دار الأهالي.

كمال التابعي (2005). **التنمية البشرية: دراسة حالة لمصر**. القاهرة. مكتبة الإنجلو المصرية.

مايك فذرستون (2000). **ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة**، ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

مجلة المظلة (2004). الشبكة العربية للمنظمات الأهلية القاهرة: العدد 35: 13.

محروس محمود خليفة (2003). **المنظمات غير الحكومية ودورها في إنجاز التحول الديموقراطي والتنمية في مصر: دراسة حالة 1980–2000**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كتابات اجتماعية معاصرة، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

محمد الحوراني (2003). المجتمع المدني صيغة جديدة في تجاوز الدولة القطرية. الأردن. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، جامعة مؤتة، العدد: 3، المجلد 18: 3–27.

محمد العجاني (2003). **الإشكاليات الراهنة لعمل المنظمات الأهلية في مصر**. القاهرة. ملف مستقبل العمل الأهلي في مصر "تحرير مدحت الزاهد"، مركز الفسطاط للدراسات والاستشارات.

محمد الغيلاني (2004). **المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟** بيروت: دار الهادي للنشر والتوزيع.

محمد جمال باروت (1995). **المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية**. سوريا: دار الصداقة. دراسات فكرية.

محمد عابد الجابري (1993). إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. **المستقبل العربي**، العدد 167: 45.

محمد عاطف غيث (1979). **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد عبد الحميد إبراهيم (2003). **آفاق العمل التطوعي في ظل غياب الثقافة المدنية**، في كتابات اجتماعية معاصرة. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

محمد فهمي الشلالدة (2004). **تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود**. الأردن: مركز دراسات أمان.

محمود عبد الفضيل (2000). الخصخصة ومتطلبات التنمية والتوزيع والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي، تعقيب على ورقة ياسين سعيد نعمان. دمشق: المؤتمر السنوي الرابع للمركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

محمود عودة وآخرون (2000). **واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية: دراسة ميدانية لأربعة أقطار عربية**. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

مصطفى خلف (2002). **قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع** "مترجم ". القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

مصطفى خلف (2003). **قضايا معاصرة في نظرية علم الاجتماع**. القاهرة: مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية: كتابات اجتماعية معاصرة، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

مصطفى كامل السيد (1994). **المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي**. القاهرة: أعمال الندوة السنوية لقسم الاجتماع، تحرير أحمد زايد، سامية الخشاب. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

مصطفى كامل السيد (1995). **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية**. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

معن خليل عمر (2000). **معجم علم الاجتماع المعاصر**. القاهرة: دار الشروق.

منشورات الأمم المتحدة(2001). **تقرير التنمية البشرية**. اليمن.

نجوى سمك، السيد صدقي عابدين وآخرون (2002). **دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة (الخبرتان المصرية واليابانية)** . القاهرة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

نشرة البحوث العربية (2000). العدد 12. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

نضال درويش (2004). **المجتمع المدني بين التهميش والتجييش**. القاهرة: مقالات ثروة.

نهاد محمد كمال (2000). دور تنظيمات المجتمع المدني في دعم تماسك المجتمع المصري: دراسة ميدانية وتحليلية للفترة من 1970 – 1995. القاهرة. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، جامعة القاهرة: كلية الآداب.

هربرت ماركيوز (1979). **العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**. ترجمة فؤاد زكريا. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

وزارة التخطيط (2003). **الكويت: الغايات الإنمائية للألفية، الانجازات والتحديات** الكويت.

Antheier, H. & L. Carlson (2003) Civil Society: What is, and how to measure. Center for Civil Society, Briefing, No. 3.

Cahichian, M. (2003) Structural impediments of the civil society project in Iran: National and global dimensions. *International Journal of Comparative Sociology*, vol.44,Issue2: 19.

Coleman, J. (1988) Social capital in the creation of human capital, *American Journal of Sociology*, Vol.94: 121.

Epley, J. L. (2000) Development issues and the role of religious organizations in indonesia. *Studies on Asia, Series II*, vol. 1, Issue.1, University of Michigan.

Hearn, F. (1997) *Moral order and social disorder: The American search for civil society*, New York: Aldine de Gruyter Publisher.

Hanley, S. (1999) *Civil society: An idea whose time has gone?*, Central Europe Review.

Ismael, T. & J. Ismael (1997) Civil society in the Arab World: Historical Traces, Contemporary Vestiges. Arab Studies Quarterly, Vol. 19: 77-78.

Kamrava, M. (1998) *Democracy in the balance: Culture and society in the Middle East*, New York: Chatham House Publishers.

Huntington, S. (1999) Democracy s Third Wave, *Journal of Democracy, Vol.2,No.2, Spring*.

Lewis, D. (2001). Civil society in Non-Western contexts: Reflections on the 'usefulness' of a concept, Civil Society Working Paper 13, October.

Putname, R. D. (1995) *Bowling alone: Americans declining social capital. Journal of Democracy* 6, January: 65-68.

Saikal, A. & A. Schnabel (2003) *Democratization in the Middle East*: Experiences, Struggles, Challenges, New York: United Nations University Press.

Udaya, W. (1997) *The civil society sector in the developing world.* Copyright, PAMIJ.

United Nations (1998) *Poverty reduction strategies*, Areview World Summit for Social Development.

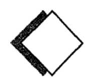
UNDP Poverty Report (1998) *Over coming human poverty*. United Nations Development Programme.

Walzer, M. (1998) *Toward a global civil society, Oxford: Berghahn Books.*

World Resources 2002-2004, (2000) *Decisions for the earth: Balance, Voice, and Power.* World Resources Institute.

قدم في: فبراير 2006

أجيز في: نوفمبر 2007



The Reality of the Arab Civil Society and its Future

Ali Z. Al-Zu'abi[*]

Globalization and its relationship to civil society has recently been a topic of great concern in many studies and writings, especially in the field of social sciences. However, reviewing such literature reveals numerous discrepancies related to the interpretation of the concept of globalization and civil society, including the complexity of their relationship. Therefore, the study tries to present an understanding of the influence that globalization has had upon the contemporary civil society, especially in shaping its trends and characteristics. The paper also argues that Arab civil society must be given the political and social opportunity to become more influential in its society. This will definitely help achieve the hope of a healthy society which is able to meet contemporary and future challenges such as poverty, unemployment, crime, fundamentalism, terrorism, and environmental pollution, as well as the deterioration of freedom and democracy.

Key words: Civil society, Globalization, Development, Non-governmental organizations.

(*) Dept. of Sociology, College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية

محمد بن هويدن*

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الموقف الصيني من القضية الفلسطينية، وتحاول معرفة الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية تجاه هذه القضية. هذه الدراسة تجد أن السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على ركيزتين أساسيتين؛ هما: فكر ماو تسي تونغ والمصلحة الوطنية. تعرض الدراسة النقطة الأولى باعتبارها المحدد الأساسي في توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في فترة عهد الزعيم ماو تسي تونغ. ففي هذه الفترة كانت الصين أكثر اندفاعاً نحو دعم الفلسطينيين سياسياً وعسكرياً ومادياً على حساب إسرائيل، في حين أنها تراجعت في فترة ما بعد ماو تسي تونغ لتكون سياستها أكثر حيادية وداعمة للحل السلمي على حساب الحل العسكري. هذا التغيير في الموقف الصيني تعتبره الدراسة نتاج أسباب داخلية تقوم – في الأساس – على الرغبة الصينية في تحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة في استغلال علاقتها مع إسرائيل من أجل رفع قدراتها العسكرية والتقنية والاقتصادية والسياسية.

المصطلحات الأساسية: السياسة الخارجية الصينية، القضية الفلسطينية، فلسطين والقيادة الصينية، الصين والشرق الأوسط، الصين وإسرائيل، الصين والتسوية في الشرق الأوسط.

1 – مقدمة:

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا الدولية التي تحتل جزءاً كبيراً من أجندة السياسة الخارجية للدول الكبرى بلا استثناء. وجمهورية الصين الشعبية هي

* أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

واحدة من الدول الكبرى التي أولت هذه القضية اهتماماً منذ بدايات نشأة الجمهورية الصينية الشعبية. في هذه الدراسة سنسعى إلى معرفة شكل السياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية تجاه القضية الفلسطينية، ونحاول معرفة العوامل المؤثرة على التوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه القضية الفلسطينية.

معرفة كهذه تعتبر مهمة للباحثين والمتخصصين على حد سواء، ولاسيما في العالم العربي، من أجل معرفة أسس السياسة الخارجية الصينية ومبادئها تجاه قضية العرب المحورية، قضية فلسطين. كما أن هذه المعرفة تعتبر إضافة مهمة للمكتبة العربية التي هي بحاجة إلى مثل هذه الدراسات. فالدراسات العلمية العربية المقتصرة في تناولها على موضوع الصين والقضية الفلسطينية هي دراسات محدودة في العدد، نذكر منها دراسة محمد السيد سليم "الصين الشعبية والقضية الفلسطينية" (1971)، دراسة أنس مصطفى كامل "السياسة الصينية والصراع العربي–الإسرائيلي" (*1981*)، دراسة سامي مسلم "الصين والقضية الفلسطينية" (1982)، ودراسة عبد العزيز حمدي عبد العزيز "العلاقات الصينية–الإسرائيلية" (1998). وهناك دراسات أخرى تطرقت لموضوع الصين والقضية الفلسطينية ولكنها ليست دراسات محددة لهذا الموضوع ذاته وإنما جاءت تغطيتها لموضوع الصين والقضية الفلسطينية في إطار دراسة العلاقة العامة بين الصين والعالم العربي. لذلك فإن الحاجة لدراسات علمية عربية تهتم بموضوع الصين والقضية الفلسطينية بشكل محدد هو أمر مطلوب ليس لإثراء المكتبة العربية وحسب، وإنما لتغطية جوانب أخرى في مسار هذه العلاقة أيضاً وبخاصة تداعيات الفترة الراهنة وكيفية تعامل الصين مع ملف القضية الفلسطينية. فالموضوعات الراهنة في علاقة الصين بالقضية الفلسطينية ما زال التطرق إليها في الدراسات العلمية محدوداً. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تنبع مما يأتي:

1 – إن هذه الدراسة هي إضافة مكملة للدراسات العلمية العربية حول موضوع الصين والقضية الفلسطينية.

2 – إن هذه الدراسة تتطرق لعلاقة الصين بالقضية الفلسطينية من خلال تغطيتها لفترة زمنية أحدث من تلك التي تطرقت لها الدراسات الأخرى.

3 – إن هذه الدراسة تغطي موضوعاً مرتبطاً بالصين التي أصبحت اليوم واحدة من أهم أقطاب النظام الدولي وأكثرها صعوداً نحو اعتلاء قمة الهرم الدولي،

وأصبحت بؤرة تركيز الباحثين والمهتمين في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. لذلك فالاهتمام بدراستها ومعرفة توجهاتها يعد أمراً مهماً.

وتنطلق هذه الدراسة من الاعتماد على أسس المدرسة الواقعية وأفكارها في تفسير السياسات الخارجية للدول، معتبرة أن أفكار تلك المدرسة هي الأساس الذي يمكن أن يرشدنا إلى تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. ومن ثم نتمكن من معرفة المحددات الأساسية للتوجه الصيني تجاه القضية الفلسطينية.

2 – الإطار النظري:

تعد السياسة الخارجية الصينية محط اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بالشأن الدولي، ولعل ما يعبر عن ذلك كثرة ما يكتب عن علاقة الصين بالعالم الخارجي على مستوى العالم. وعلى الرغم من كثرة الكتابات التي تناولت السياسة الخارجية الصينية فإننا أمام اختلافات كبيرة بين المهتمين بهذا الشأن حول أكثر النظريات تعبيراً عن السياسة الخارجية الصينية. هذا الأمر أدى بالكثير إلى اعتبار أنه لا توجد هناك نظرية كاملة أو شاملة وجامعة لتفسير السياسة الخارجية الصينية بأكملها (Kim, 1994a: 11)، وإنما هناك تفسيرات نظرية مختلفة للسياسة الخارجية الصينية تقدم جميعها تفسيرات منطقية حول السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة معينة أو قضية معينة، إلا أنها لا تستطيع أن تقدم تفسيراً واحداً وثابتاً لمجمل السياسة الخارجية الصينية. وربما يعود السبب في غياب النظرية الكاملة لتفسير السياسة الخارجية الصينية – كما ذكر صموائيل كيم – إلى الغموض في السياسة الخارجية الصينية، الذي يمثل عائقاً كبيراً أمام التنظير لها باعتبار أن النظريات بحاجة إلى أن يكون سلوك الدولة ثابتاً على الرغم من تغير الوقت (Kim, 1994b: 402). الحقيقة هي أن السياسة الخارجية الصينية سياسة غير ثابتة بل متغيرة نتيجة لتغير العوامل والظروف المؤثرة فيها، لذلك، فمن الصعب إيجاد نظرية كاملة يمكن أن تفسر لنا السياسة الخارجية الصينية في جميع الظروف. وبناء عليه، فقد تناول المهتمون بالشأن السياسي الخارجي للصين مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية، أدرجت تحت قسمين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. ففي العوامل الداخلية هناك من تحدث عن التاريخ والتقاليد والنظام السياسي والقيادة السياسية والأيديولوجيا والاقتصاد. وفي العوامل

الخارجية هناك من تكلم عن تأثير النظام الدولي على التوجه السياسي الخارجي الصيني.

هذه الدراسة ستعتمد على العامل الداخلي في تفسير السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ نشأة الصين الشعبية في عام 1949 حتى الوقت الراهن. وستركز على الأيديولوجيا وفكر القيادة الصينية باعتبارها العامل الأساسي الذي أثر على توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة عهد الزعيم الصيني ماو تسي تونغ الممتدة منذ عام 1949 وحتى عام 1976. وستركز أيضاً على العامل المتمثل في رغبة الصين في رفع قدراتها وزيادة قوتها العسكرية والسياسية والتكنولوجية والاقتصادية من أجل إنجاح برنامجها التحديثي الذي تبنته منذ نهاية السبعينيات باعتباره العامل الأكثر تأثيراً على توجه سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية في فترة ما بعد عهد ماو تسي تونغ وحتى وقتنا الراهن. تعتبر هذه الدراسة أن كل عامل من هذين العاملين يمثل الأساس الذي اعتمدت عليه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية.

وتعد النظرية الواقعية واحدة من أهم النظريات في العلاقات الدولية التي تدرس العوامل الداخلية في تفسير السياسات الخارجية للدول. انطلقت أسس هذه النظرية من خلال كتابات المؤرخ الإغريقي القديم ثوسيديدس والمنظر الإيطالي نيقولو ميكافيلي والفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز. كما شملت من الكتاب المعاصرين كتابات كل من هانس مورغينثاو، جورج كينن، رينهولد نيبور، كينيث تومسان، هنري كيسنجر، ريموند ارون، وهادلي بول. وتنظر هذه النظرية إلى القضايا السياسية والعسكرية على أنها أهم القضايا المسيطرة على اهتمامات الدول، لذلك فقد صنفت على أنها من ضمن السياسات العليا، وأن الدول تسعى لتسخير كل السبل من أجل حماية مصالحها الوطنية بشتى الطرق في مجال العلاقات الدولية، الذي يعتبر مجالاً تسوده الصراعات والمنافسة للحصول على القوة (Viotti & Kauppi, 1993:36). لذلك فإن الدول تتبنى سياسات وأفكاراً من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية، وتتمثل في حماية أمنها واستقرارها من خلال زيادة قدراتها العسكرية والسياسية والتكنولوجية والأمنية (Morgenthau, 1967: 25). من هذا المنطلق فإن مبادئ هذه النظرية هي الأساس الذي تقوم عليه هذه الدراسة في تقصي التوجه الخارجي الصيني تجاه القضية الفلسطينية. فالسياسة الخارجية –

بحسب هذه النظرية – هي امتداد لأفكار القيادة السياسية داخل الدولة التي تسعى لحماية مصالح البلاد وزيادة قدراتها المختلفة في ظل نظام دولي تسوده قاعدة الأناركية. من هنا تأتي السياسة الخارجية الصينية تعبيراً عن السعي لحماية المصلحة الوطنية للصين. فالأيديولوجيا المتمثلة في فكر الزعيم ماو تسي تونغ وسعي الصين نحو زيادة قدراتها العسكرية والتكنولوجية والسياسية تعد أهم المحددات للسياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. وهذا ما سنتطرق إليه تباعاً.

3 – الفكر الأيديولوجي:

تعد السياسة الخارجية الصينية خلال فترة حكم الزعيم ماو تسي تونغ انعكاساً واضحاً لفكر ذلك الرجل الذي استقى أفكاره من ماركس ولينين. ويعد ماو تسي تونغ الزعيم المؤسس لجمهورية الصين الشعبية وقائدها منذ تأسيسها في أكتوبر من عام 1949 حتى وفاته في عام 1976. لم يكن ماو تسي تونغ قائداً سياسياً وحسب وإنما كان قائداً فكرياً أيضاً. فكثير من السياسات التي تبنتها الصين في علاقتها مع العالم الخارجي كانت منبثقة أساساً من فكره الساعي لحماية مصالح الصين في ظل نظام دولي يأخذ الطابع الأناركي. فسياسة "الميل إلى الطرف السوفيتي" التي اتبعتها الصين الشعبية في بداية سنواتها كانت وليدة أفكار ماو تسي تونغ التي تأثرت بأفكار لينين؛ فقد كان ماو تسي تونغ ينظر إلى النظام العالمي باعتباره منقسماً إلى معسكرين: معسكر غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومعسكر شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي. وكان يعتبر أن على جميع الدول المحبة للسلام الميل والانخراط في المعسكر الشرقي ضد المعسكر الغربي الذي كان يراه معسكراً إمبريالياً (Garver, 1993: 44-48). كان السبب لذلك التوجه هو الخلاف الأيديولوجي والسياسي بين بلاده والولايات المتحدة التي كانت تدعم الحكومة الصينية الوطنية في تايوان، ومن ثم دخلت في صراع عسكري ضد النظام الشيوعي المجاور للصين في كوريا الشمالية (Hinton, 1976: 16). لذلك مالت الصين الشعبية نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكانت سياساتها الخارجية في أثناء تلك الفترة انعكاساً واضحاً لسياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية؛ الأمر الذي أثر بشكل واضح على سياسة الصين الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

ففي النصف الأول من فترة الخمسينيات حيث كانت سياسة الميل الصيني نحو الاتحاد السوفيتي في أوج فترة انتعاشها، كانت النظرة الصينية للعالم الخارجي بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص مرتبطة ارتباطاً كبيراً بنظرة ماو تسي تونغ المتعلقة بالمعسكرين. فوفقاً لهذه النظرة كانت منطقة الشرق الأوسط تعد تحت سيطرة المعسكر الغربي الساعي إلى السيطرة على المنطقة بأسرها. لذلك كانت الصين تؤمن بأن الحل الوحيد للوضع في منطقة الشرق الأوسط – بما فيه القضية الفلسطينية – يكمن أساساً في إخراج قوى "الإمبريالية الغربية" من منطقة الشرق الأوسط. فالقضية الفلسطينية – من وجهة النظر الصينية – هي قضية مختلقة من قبل الغرب للتحكم في منطقة الشرق الأوسط وخلق وجود له فيها (Shichor, 1979a: 158). فالحكومة الصينية كانت ترى أن الخلاف الحقيقي حول القضية الفلسطينية في تلك الفترة ليس بين العرب واليهود أو الفلسطينيين واليهود وإنما هو بين العرب أو الفلسطينيين واليهود من جهة والغرب من جهة أخرى (Shichor, 1979b: 35). فالمشكلة الأساسية وفقاً للنظرة الصينية تتمثل في الوجود الغربي في منطقة الشرق الأوسط وسياسته الاستغلالية والتحكمية في شؤون المنطقة. أما الفلسطينيون والإسرائيليون – بحسب النظرة الصينية – فهم ليسوا سوى ضحية ذلك الاستغلال والتحكم الغربي. ويمكن حل القضية الفلسطينية وفق هذا التصور الصيني من خلال تحاور الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من دون تدخل الطرف الغربي (Shichor, 1979a: 159). لذلك نجد أن الصين قد اعترفت منذ نشأتها بحق كل من الفلسطينيين والإسرائيليين في الوجود كل في دولته الخاصة به، وأنها كانت تعتبر أن حل القضية لا بد أن يتم من خلال قوانين الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ولا سيما قرار التقسيم لعام 1947 (Shichor, 1991: 255). ودعم الصين لفكرة حل القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة كان نابعاً أساساً من رغبة الصين في أن يكون للاتحاد السوفيتي – قائد المعسكر الشرقي – دور في الانخراط في القضايا الدولية من خلال الأمم المتحدة بما فيها القضية الفلسطينية كي لا تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة على المنظمة الدولية (Shichor, 1991: 256). بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الموقف الحيادي للصين بين الفلسطينيين وإسرائيل كان نابعاً أيضاً من حقيقة أن القضية الفلسطينية لم تكن في تلك الفترة مطروحة من ضمن اهتمامات الصين كي تتخذ موقفاً داعماً للفلسطينيين وضد إسرائيل (محمد السيد سليم، 1971: 71). على أي حال، يبدو أن هذه السياسة

الصينية وغيرها من الأسباب المرتبطة بإسرائيل – كالرغبة في الحصول على اعتراف دولي بها وعدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع نظام تايوان – أكسبت الصين اعترافاً من قبل إسرائيل عندما أرسلت الحكومة الإسرائيلية رسالة اعتراف بجمهورية الصين الشعبية وحكومتها الشيوعية في يناير من عام 1950 جاء فيها "إن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بحكومتكم باعتبارها الحكومة الشرعية للصين" (Shichor, 1979b: 21). لكن هذه الرسالة لم تتضمن إعلان إسرائيل الرغبة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين بل تضمنت فقط نيتها الاعتراف بالصين الشعبية. الصين رحبت بهذا الاعتراف، ويعود ذلك للأسباب التالية:

1 – حاجة الصين للحصول على اعترافات دولية ولاسيما من قبل دول لا تنتمي إلى الكتلة الشيوعية باعتبار أن الاعترافات الدولية بها من قبل الدول غير الشيوعية كانت محدودة في ذلك الوقت.

2 – رغبة الصين في إبعاد دول العالم عن الاعتراف بتايوان وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

3 – عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الصين والدول العربية والتزام العرب علاقتهم السياسية مع تايوان (أنس مصطفى كامل، 1981: 57).

وعلى الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيل لم تتم إلا في يناير من عام 1992 فقد كان للبلدين تواصل رسمي في تلك الفترة تمثل في زيارة القائم بالأعمال الصيني في موسكو إلى نظيره الإسرائيلي هناك في يونيو من عام 1950 (عبد العزيز حمدي، 1998: 129) واجتماع سفيري البلدين في بورما في أوائل عام 1954، الذي أدى إلى زيارة وفد إسرائيلي رسمي إلى الصين في عام 1955. كانت الصين مهتمة بمثل هذا التواصل سعياً للحصول على اعتراف وإقامة علاقات دبلوماسية دولية تساعدها على كسر حاجز العزلة التي يحاول المعسكر الغربي إبقاءها فيه (Shichor, 1979b: 22). لكن هذا التواصل ظل دون أن يؤدي إلى إقامة علاقات رسمية بين البلدين. وكان العامل الأساسي في عدم قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما في تلك الفترة يعود – كما ذكر أول سفير إسرائيلي للصين – إلى عاملين مهمين؛ **الأول**: متعلق بالضغط الأمريكي على الحكومة الإسرائيلية بألا تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، **والثاني**: مرتبط بالوقوف الإسرائيلي إلى جانب

الولايات المتحدة في الحرب الكورية. نتيجة لهذين العاملين بقيت الدولتان دون إقامة علاقات رسمية مشتركة بينهما (Sufott, 1997: vii).

لكن السياسة الصينية تجاه القضية الفلسطينية شهدت تغيرات كبيرة منذ منتصف عقد الخمسينيات وبالتحديد مع انعقاد الاجتماعات الأفرو-آسيوية. كانت هذه التغيرات منصبة في الأساس لصالح الفلسطينيين وعلى حساب إسرائيل. فعلى سبيل المثال نجد الصين صوتت لصالح إدانة إسرائيل من قبل منظمة الرابطة الشعبية الأفريقية الآسيوية التي انعقدت في مارس 1955 في نيودلهي، ومن ثم دعمت البيان الصادر عن اجتماعات مؤتمر باندونغ المنعقد بإندونيسيا في إبريل من العام ذاته لصالح الفلسطينيين، والقاضي بتأييد حق اللاجئين الفلسطينيين (هاشم بهبهاني، 1987: 27). لم تكن الصين تطالب في المؤتمر بتحرير فلسطين لأن الموضوع لم يكن في الأساس مطروحاً من قبل الوفود العربية المشاركة، لذلك اكتفت الصين بدعم حق اللاجئين الفلسطينيين (أبوبكر الدسوقي، 1998: 190). كما وقفت الصين وقفة قوية ضد العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، وقدمت دعماً معنوياً ومادياً، وكانت على استعداد لإرسال متطوعين صينيين لمساعدة مصر في حربها ضد ذلك العدوان (Disney, 1977: 5; Larkin, 1971: 24-25). وبدأت الصين لأول مرة تنتقد إسرائيل بشكل علني، وتصفها بأنها أداة في يد القوى "الإمبريالية الغربية" تستخدمها لإثارة التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم إحكام سيطرتها على المنطقة (Calabrese, 1991: 14). هذا التغير في الموقف الصيني إزاء إسرائيل واستخدامها أسلوب النقد المباشر لها يمكن إرجاعه إلى أربعة عوامل أساسية، هي:

1 – إن إسرائيل – وليست الصين – هي التي لم توافق على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بسبب الضغط الأمريكي على تل أبيب (عبد العزيز حمدي، 1998: 128–129). فعندما حاولت الصين إقامة علاقات مع إسرائيل وجدت العامل الأمريكي يقف في وجه تحقيق مثل تلك العلاقات. لذلك كان من الطبيعي أن تنتقد الحكومة الصينية إسرائيل، وتصفها بأنها أداة في يد الولايات المتحدة (Purfoy, 1976).

2 – التواصل الذي حدث في مؤتمر باندونغ بين رئيس الوزراء الصيني شو إين لاي والرئيس المصري جمال عبدالناصر بعد شهرين فقط من زيارة الوفد

الإسرائيلي إلى بكين. هذا التواصل الصيني-المصري خلق علاقة قوية بين الطرفين، كان من نتائجها أن أدت الصين دوراً مهماً في إقناع الاتحاد السوفيتي ببيع مصر أسلحة سوفيتية كانت هي الأولى من نوعها للعالم العربي، كذلك أدى ذلك التواصل إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر في مايو من عام 1956 (جعفر كرار، 1998: 135-136).

3 - إدراك الصين لأهمية الدول العربية في سياستها الخارجية الساعية لمواجهة سيطرة "الإمبريالية الغربية" على منطقة الشرق الأوسط. فهناك مجموعة من الدول العربية كانت في نضال ضد الوجود الأجنبي وهيمنته على المنطقة، في حين أن إسرائيل لم تكن لديها النية على مواجهة الغرب. لذلك كان من الطبيعي أن تولي الصين الدول العربية أهمية أكبر في سياستها الخارجية.

4 - إن التواصل الصيني مع الدول العربية من خلال مؤتمر باندونغ سيعطي الصين فرصة لفتح الطريق أمامها للحصول على اعتراف سياسي من العديد من الدول العربية، وهذا ما حدث بالفعل؛ حيث حصلت الصين في نهاية الخمسينيات على اعتراف كل من مصر وسوريا ومن ثم جمهورية اليمن العربية فالمغرب والعراق والسودان. وبعدها تبنت الصين سياسة العرب تجاه إسرائيل (هاشم بهبهاني، 1987: 28).

من هنا بدأت السياسة الخارجية الصينية تولي القضية الفلسطينية أهمية كبيرة. وكان هذا الاهتمام نتاج التغيير في نظرة القيادة الصينية لعلاقة الصين التحالفية مع الاتحاد السوفيتي. حيث إنه مع بداية عقد الستينيات بدأت القيادة الصينية تعلن عن خلافها مع القيادة السوفيتية، وتتخذ مواقف سياسية منفردة وبعيدة عن الاتحاد السوفيتي. فالاتحاد السوفيتي - بحسب وجهة النظر الصينية الجديدة - أصبح دولة إمبريالية شأنه في ذلك شأن الولايات المتحدة، ويسعى نحو التوسع وفرض السيطرة على دول العالم (Gittings, 1968). هذا التغير في النظرة الصينية فرضته مجموعة من الاعتبارات، منها:

1 - رفض موسكو تزويد بكين بنموذج لقنبلة نووية أو تكنولوجيا مساعدة على إنتاج مثل هذه القنبلة كانت القيادة السياسية السوفيتية في عهد جوزيف ستالين قد وعدت - وفقاً للمصادر الصينية - بإعطائها للصين.

2 – الموقف السوفيتي المحايد في الصراع الحدودي المسلح الذي قام بين الصين والهند، ومن ثم تقديم موسكو لنيودلهي مساعدات عسكرية.

3 – زيارة الرئيس السوفيتي نيكيتا خورتشيف لواشنطن في سبتمبر من عام 1959 وإعلانه مبدأ التعايش السلمي مع الولايات المتحدة.

4 – إقامة علاقات ودية بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

5 – عدم رضا الصين عن الموقف السوفيتي إزاء الأزمة الكوبية.

6 – توقيع الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة وبريطانيا في يوليو 1963 على معاهدة تحريم التجارب النووية التي اعتبرتها بكين موجهة ضدها في الأساس كي لا تصبح دولة نووية (Bin Huwaidin, 2002: 58-59).

لقد ألقى هذا الخلاف في النظرة الصينية إلى الاتحاد السوفيتي بظلاله على السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. فقد بدأت الصين الشعبية تدخل في فترة زمنية تؤمن من خلالها بضرورة مواجهة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عن طريق دعم الأنظمة الثورية والحركات التحررية في العالم (Day, 1985; Neuhauser, 1968). هذا التحول في السياسة الخارجية الصينية في علاقتها بالاتحاد السوفيتي لم يكن بعيداً عن فكر ماو تسي تونغ؛ إذ إن ماو تسي تونغ صاحب نظرية مشهورة تسمى بنظرية التناقضات، ويشير من خلالها إلى أن الصين في تطورها للوصول إلى مرحلة الشيوعية الكاملة لابد أن تمر عبر مراحل، وخلال كل مرحلة ستواجه بعض التناقضات؛ أي العقبات التي لا بد على الصين أن تواجهها وتتجاوزها حتى يتسنى لها الانطلاق نحو المرحلة الأخرى. فاليابانيون كانوا أهم عقبة أمام الصين في الثلاثينيات، والوطنيون الصينيون كانوا أهم عقبة في وجه الصين في الأربعينيات، والأمريكيون في الخمسينيات والستينيات، والسوفيت في الستينيات والسبعينيات (Garver, 1993: 44-48). لذلك، فلا عجب أن تغير الصين تحالفاتها إذا ما اقتضت مصلحتها الوطنية ذلك، تماماً كما فعلت مع الاتحاد السوفيتي في فترة الستينيات تلك.

كان نصيب الفلسطينيين من تلك السياسة الاهتمام الصيني بنضالهم من أجل منع توغل السوفيت وخلق نفوذ لهم هناك. وركزت القيادة الصينية على أهمية استخدام إستراتيجية "الحرب الشعبية" بوصفها أفضل سبيل من أجل تحرير فلسطين. هذه الإستراتيجية هي إستراتيجية عسكرية قائمة على أساس تعبئة

الشعب لمواجهة العدو، وهو ما اعتمد عليه الحزب الشيوعي الصيني في صراعه من أجل تحرير الصين وتوحيد أراضيها (Godwin, 1996). كانت الصين مهتمة بتقديم نموذجها الثوري للعالم الخارجي باعتباره أفضل نموذج يمكن اتباعه لإخراج القوات الأجنبية من أي أرض (Harris, 1978: 11). من أجل ذلك، عملت الصين مع حركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح) بقيادة ياسر عرفات الذي استقبلته بكين في مارس من عام 1964. وكان اهتمامها بحركة فتح منطلقاً من كونها الحركة الفلسطينية الوحيدة التي تتبنى استراتيجية الصراع المسلح في سياستها لتحرير فلسطين (Behbehani, 1981: 33). وكانت الصين تأمل من وراء دعمها للكفاح المسلح في فلسطين أن يؤدي هذا الكفاح إلى إشعال نار الحرب ضد الوجود الغربي في المنطقة، ومن ثم يؤدي إلى إخراجه منها، ويعمل على منع حدوث توغل سوفيتي فيها. كما عملت الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها في مايو من عام 1964، وقام أحمد الشقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، بزيارة إلى بكين في مارس من عام 1965، واستقبل بالطريقة ذاتها التي يستقبل بها رؤساء الدول، واجتمع في بكين مع الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ورئيس وزرائه شو إين لاي. وخلال تلك الزيارة أعلن الشقيري أن حركة التحرر في العالم العربي ستعمل من خلال الاسترشاد بفكر ماو تسي تونغ؛ في حين أعلن الجانب الصيني استعداده تقديم المساعدة "للشعب العربي في فلسطين في كفاحه للعودة إلى أرضه بكل الطرق، السياسية وغيرها" (Harris, 1978: 11). لذلك وافق الصينيون خلال الزيارة على تقديم دعم عسكري مجاني للمنظمة وخبراء عسكريين لتدريب الفلسطينيين (Behbehani, 1981: 42). كما أن الصين اتخذت خطوة جريئة في اعترافها باستقلال منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها وحدة سياسية، وهو ما لم تتجرأ بعض الدول العربية على القيام به في تلك الفترة، ومنحتها حق التمثيل الدبلوماسي (Cooley, 1972: 25)؛ وبذلك تكون الصين أول دولة غير عربية تمنح المنظمة حق التمثيل الدبلوماسي. وبدأت الصين منذ زيارة أحمد الشقيري تحتفل سنوياً بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.

خلال تلك الفترة، رفضت الصين التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وأكدت ضرورة استمرار الفلسطينيين في استخدام استراتيجية الكفاح المسلح التي تعتبر صلب الفكر العسكري لماو تسي تونغ. فعلى سبيل المثال انتقدت الصين محاولات الدول الكبرى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية؛ ورفضت كلاً من خطة النقاط

السبع الأمريكية وخطة النقاط الخمس السوفيتية، القاضيتين بحل القضية الفلسطينية سلمياً، كما انتقدت خطة روجرز الأمريكية (BBC, 7 January 1969: A4/1). وفي أثناء زيارة أحمد الشقيري لبكين، حث الزعيم ماو تسي تونغ الفلسطينيين على الاستمرار في النضال والكفاح المسلح؛ حيث قال:

"أنتم لستم فقط مليوني فلسطيني تواجهون إسرائيل، لكنكم 100 مليون عربي. يجب عليكم أن تتحركوا وتفكروا من هذا المنطلق... لا تقلقوا عندما يقتل شعبكم في حروب التحرير... الصين فقدت 20 مليون شخص في سعيها للتحرر... الإيمان بالنصر هو عنصر النصر الأول" (Haddad & Foeldi-Hardy, 1999: 44-45).

وفي اليوم التالي للهجوم الإسرائيلي على مصر في يونيو من عام 1967، أرسل رئيس الوزراء الصيني برسالة إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يحثه فيها على المقاومة المسلحة بوصفها أفضل استراتيجية للمواجهة، حيث قال:

"اليوم يقف الشعب العربي المضطهد والشعب الفلسطيني المنكوب. أينما كان هناك عدوان كانت هناك مقاومة ضد هذا العدوان. إني أعتقد بأنه ما دام الشعب العربي الفلسطيني الشجاع قد حمل السلاح فإنه لن يتنازل عنه وإنما سيقاتل حتى يتحقق النصر... إن سعادتكم ذكر في مناسبات عدة أن الفلسطينيين سيتحررون فقط بالكفاح المسلح. أنا معجب كثيراً بهذه النظرة القاطعة... إن الحكومة الصينية والشعب سيبقون دائماً بجانبكم ويساندونكم للنهاية في كفاحكم ضد الإمبريالية الأمريكية، والإمبريالية البريطانية وكلبهم إسرائيل" (Peking Review (24), 1967).

وحملت مقالة بعنوان "الاستمرار في الكفاح المسلح يعني النصر" نشرتها صحيفة "شعب الصين"، الناطقة بلسان الحكومة، بمناسبة احتفال الصين بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني في مايو من عام 1968 نقداً صينياً موجهاً إلى السياسات الأمريكية والسوفيتية باعتبارها تسعى إلى تقويض كفاح العرب المسلح، حيث ذكرت:

"إن الإمبريالية الأمريكية وشريكها الأول، الاتحاد السوفيتي الرجعي، يحاولون بألف طريقة وطريقة سحق الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني من أجل منع الشعب العربي من اتباع طريقة المقاومة المسلحة ضد العدوان. وهم يفعلون كل ما في استطاعتهم للعمل على ما يسمى "بالحل السلمي" من خلال الأمم

المتحدة محاولة لتقسيم الدول العربية والتحكم فيها حتى يتسنى لهم إضعاف الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني" (BBC, 17 May 1968: A4/1).

وفي مقالة أخرى نشرت في صحيفة "العلم الأحمر"، التابعة للحزب الشيوعي الصيني، بعد حرب 1967 بعنوان "دروس حرب العرب ضد المعتدي" وأعيد نشرها مترجمة باللغة الإنجليزية في Peking Review أكدت ضرورة الإصرار على استراتيجية الكفاح المسلح، حيث جاء فيها:

"هذه الحرب مرة أخرى تقول للشعب إنه من أجل هزيمة الهجوم العسكري للإمبريالية وحلفائها، فإن الأمم والشعوب المضطهدة تستطيع الاعتماد على نظرية حرب الشعب واستراتيجيتها وخططها؛ لا توجد استراتيجية أو خطة أخرى يمكن أن تنجح... كل الأمم والشعوب المضطهدة يجب أن تعتمد على الفكر العظيم لماو تسي تونغ، ونظريات القائد ماو وسياساته لتحقيق أهدافها الثورية وتحرير نفسها بالكامل. هذا هو الطريق الوحيد، كل الطرق الأخرى لن تجدي. اتبعوا طريق ماو تسي تونغ، هذه هي الخلاصة" (Peking Review (37), 1967).

وعلى الرغم من توتر العلاقة بين الصين والعالم بما فيه العالم العربي خلال فترة تبني القيادة الصينية لسياسة الثورة الثقافية، فإن الصين أبقت على تعاونها ودعمها السياسي والعسكري للفلسطينيين. وهذا ما أكده القادة الفلسطينيون أنفسهم. ففي اجتماع لأحمد الشقيري مع وفد من الأمانة العامة لجمعية الصحفيين الإفريقيين والآسيويين في أكتوبر من عام 1967 ذكر ما يأتي:

"نحن لسنا وحيدين في معركتنا. كل الشعوب تدعمنا. وأنا لن أنسى أبداً دعم هذه الشعوب، ولاسيما ذلك الدعم من قبل الشعب الصيني العظيم. أبناؤنا يحصلون على تدريبات عسكرية في الصين، وجيشنا معد بأسلحة صينية" (BBC, 24 October 1967: A14).

وذكر ياسر عرفات أن جمهورية الصين الشعبية هي "أكبر المؤثرين في دعم ثورتنا وتقوية عزيمتنا" (Peking Review 13 (42), 1970: 22). فيما وصف جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – أحد تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية – الصين بأنها "أعز أصدقائنا" مضيفاً "أن الصين تريد إزالة إسرائيل من الخريطة بسبب أن إسرائيل مادامت موجودة فسيستمر العدوان الإمبريالي على التراب العربي" (Ben-Dak, 1970: 149).

وفي نهاية فترة الستينيات بدأ الخلاف مع الاتحاد السوفيتي يتفاقم أكثر فأكثر لكن ذلك لم يغير من سياسة الحكومة الصينية تجاه القضية الفلسطينية؛ فقد أبقت الصين خلال فترة السبعينيات على سياستها تجاه هذه القضية. حيث إنها انتقدت الهجوم الذي قامت به الحكومة الأردنية على الحركة الفلسطينية المسلحة في الأردن في سبتمبر من عام 1970، وأيدت الفلسطينيين في مواجهة ذلك الهجوم (Disney, 1977: 10). وفي الأمم المتحدة ظلت الصين تؤكد أن القضية الفلسطينية هي القضية المحورية والسبب الأساسي لتدهور الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط. ولم تدعم الصين قرار مجلس الأمن الداعي لوقف إطلاق النار في حرب أكتوبر 1973 بدعوى أن القرار يتجاهل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ويتجاهل حقوق الفلسطينيين (Disney, 1977:11-12). وغابت الصين عن اجتماعات مجلس الأمن الخاصة بالتصويت لتشكيل قوة الطوارئ لفض القوات الإسرائيلية والمصرية بعضها عن بعض بعد حرب أكتوبر عام 1973؛ وانتقدت كذلك تشكيل قوة مراقبة للحفاظ على وقف إطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والسورية في مرتفعات الجولان، ولم تشارك في تشكيل هذه القوات أو دعمها؛ إذ كانت تعتبر تشكيل هذه الفرق العسكرية بمنزلة احتلال للأراضي العربية (Peking Review (44), 1973: 5-11). كما أن الصين لم تشارك بشكل فعال في التصويت على قرارات الأمم المتحدة المرتبطة بالقضية الفلسطينية؛ فما بين أواخر عام 1971 ونهاية عام 1977، صوتت الصين على ستة قرارات من أصل أربعة عشر قراراً في مجلس الأمن حول القضية الفلسطينية (Shichor, 1991)، وكانت تحث الفلسطينيين على ضرورة عدم القبول بقرارات الأمم المتحدة ولاسيما قرار 242 باعتباره لا يحدد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (أنس مصطفى كامل، 1981: 57). كل ذلك يعطي دلالة على أن الصين ظلت طوال تلك الفترة ترى في فلسفة الكفاح المسلح الحل الأمثل لحل القضية الفلسطينية وليس في اتباع أسلوب الحل السياسي، وكانت تفضل أيضاً إبعاد القوى الكبرى – ولاسيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – عن خلق نفوذ وسيطرة لها في المنطقة عبر القضية الفلسطينية من خلال قرارات الأمم المتحدة؛ لذلك فهي لم تفضل استخدام الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية باعتبار الأمم المتحدة من وجهة النظر الصينية أداة من أدوات "الإمبريالية الأمريكية" والنظام "الرجعي السوفيتي" (Weng, 1972: 157).

وعن العلاقة مع إسرائيل فإنه طوال فترة الثلاثين عاماً منذ أول اجتماع بين

الصينيين والإسرائيليين في فبراير عام 1955 وحتى وفاة الزعيم ماو تسي تونغ، لم يحدث أي اتصال مباشر بين الحكومتين. حتى إن بعض المصادر تذكر أن حملة الجواز الإسرائيلي كانوا غير مسموح لهم بزيارة الصين، ولم تكن هناك خطوط بريد أو هاتف بين الصين وإسرائيل، وكانت التجارة المباشرة بين الطرفين معدومة (Sufott, 1997: viii)، فقد بدأت الصين تقتنع بأن إسرائيل من صنع الاستعمار البريطاني وأن وجودها في الشرق الأوسط سيؤدي إلى امتداد المصالح الاستعمارية الإمبريالية في المنطقة؛ لذلك وقفت ضدها (هاشم بهبهاني، 1987: 26).

خلاصة القول: إن السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية في فترة عهد ماو تسي تونغ كانت سياسة داعمة للفلسطينيين سياسياً وعسكرياً ومادياً، في المقابل كانت علاقتها مع إسرائيل – ولاسيما بعد مؤتمر باندونغ – علاقة معدومة، وكانت هذه السياسة في الأساس تعبيراً عن الفكر الذي يؤمن به ماو تسي تونغ ونظرته للعلاقة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والسعي الصيني لأداء دور بارز في عملية الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في منطقة الشرق الأوسط.

4 – زيادة القدرات الصينية:

بعد وفاة الزعيم ماو تسي تونغ وقدوم الزعيم البرجماتي دينغ تشاو بينغ، شهدت السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية تغييراً كبيراً. وقد كان أحد أشكال هذا التغير هو انخراط الصين ذاتها في محاولات الأمم المتحدة لحل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام في المنطقة، وهو عكس ما كانت عليه الصين في فترة عهد ماو تسي تونغ؛ حيث كانت نظرتها في السابق إلى الأمم المتحدة ودورها في تسوية القضية الفلسطينية نظرة سلبية. ومنذ عام 1982 بدأت الصين تدعم وجود قوات الطوارئ بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل وسوريا، وفي عام 1988 أصبحت الصين ذاتها عضواً كاملاً في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بعمليات حفظ السلام. كما أن سلوك الصين التصويتي في الأمم المتحدة قد تغير عما كان عليه في السابق. ففي الجمعية العامة صوتت الصين لصالح 258 قراراً من أصل 262 قراراً تم تبنيها في الفترة ما بين عام 1982 وعام 1988، وهي قرارات متصلة بمنطقة الشرق الأوسط بما فيها 22 قراراً مرتبطاً بتقديم الدعم المالي لقوات عمليات

حفظ السلام في المنطقة. وفي مجلس الأمن صوتت الصين في نهاية عام 1989 لصالح 52 قراراً مرتبطاً بمنطقة الشرق الأوسط (Shichor, 1991: 261).

كما بدأت الصين في هذه الفترة تتبنى محاولات السلام الدولية من أجل التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية. ففي الماضي كانت الصين تنظر إلى أن حل القضية الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا من خلال عمل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل مباشر فيما بينهما للتوصل إلى حل أو تسوية مرضية دون تدخل الأطراف الخارجية حتى الأمم المتحدة. إلا أن هذا الوضع تغير في فترة ما بعد ماو تسي تونغ؛ حيث إن الصين لم تود أن تبرز نفسها على أنها تقف عائقاً أمام أية محاولة من أجل دفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط كما كانت في السابق. كما أن القيادة الصينية ربما اقتنعت بأن الأطراف المباشرة في الصراع أصبحت – بعد كل هذه الفترة – غير قادرة على إيجاد حل له، لذلك فإن التماس الحل من الخارج أصبح هو الخيار الآخر الذي يمكن من خلاله إيجاد صيغة تسوية للقضية الفلسطينية. وعليه، صوتت الصين لأول مرة في العاشر من ديسمبر عام 1981 لصالح قرار يدعو لعقد مؤتمر دولي لمناقشة القضية الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين والصين تدعم ذلك القرار، بل أعلنت رغبتها في دعم واستضافة مؤتمر دولي لمناقشة القضية الفلسطينية وحلها (Shichor, 1991: 266). ووافقت الصين على كل المشاريع العربية من أجل السلام، بما فيها الخطوة التي أقدمت عليها مصر للتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل (سامي مسلم، 1982: 16-8)، ومبادرة الأمير فهد لعام 1981 التي تتضمن اعترافاً عربياً بإسرائيل، وخطة الأمير عبدالله المعروفة بالمبادرة العربية للسلام المنبثقة عن قمة بيروت لعام 2002، ولم تدن الصين خطة ريغان ولا خطة بريجنيف حول القضية الفلسطينية.

الموقف الصيني المؤيد للتحرك المصري نحو التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل أدى إلى توجيه الفلسطينيين انتقاداً للحكومة الصينية؛ الفلسطينيون اعتبروا أن هذا التحرك الصيني لدعم خطوة السادات نحو السلام مع إسرائيل هو عمل يأتي على حساب الفلسطينيين؛ في حين اعتبر الصينيون هذه الخطوة ضرورية لمنع التوغل السوفيتي في منطقة الشرق الأوسط. لذلك حاولت الحكومة الصينية تقريب وجهة النظر المصرية مع الفلسطينيين وبخاصة بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان (Legum, 1981: 105-108). وهنا يبرز عنصر التخوف من الاتحاد السوفيتي في السياسة الخارجية الصينية، حيث إن الصين بدأت تشعر

بالتهديد السوفيتي المباشر لمنطقة الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام؛ مما جعلها تتبنى مواقف أكثر ميلاً لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة وأكثر عداء لسياسات الاتحاد السوفيتي.

وعن علاقتها بإسرائيل، بدأت الصين مع مطلع الثمانينيات تتحدث عن حق إسرائيل في الوجود. وعلى الرغم من أن هناك العديد من المصادر تتحدث عن اتصالات جرت بين الطرفين الصيني والإسرائيلي فإن أول اجتماع رسمي بينهما منذ انعقاد اجتماع عام 1955 كان في سبتمبر من عام 1987؛ حيث التقى وزيرا خارجية البلدين في الأمم المتحدة (عبد العزيز حمدي، 1998: 134). وبعدها تمت لقاءات سرية عدة أدت إلى فتح مكتب اتصال إسرائيلي في بكين وآخر للصين في تل أبيب في عام 1990، ومن ثم إقامة العلاقات الرسمية في يناير 1992 (Sufott, 1997: ix). وغابت الصين لأول مرة عن اجتماعات الأمم المتحدة الساعية لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379 الذي اتخذ في عام 1975 والمتعلق بوصف الصهيونية، بالعنصرية وهو القرار الذي دعمته الصين سابقاً (Karp & Kaye, 1992: 13). أما عن العلاقة مع الجانب الفلسطيني فقد اعترفت الصين بتشكيل دولة فلسطين التي أعلن عنها الرئيس ياسر عرفات في نهاية عام 1988؛ وحصلت البعثة الفلسطينية في الصين على وضع السفارة الكاملة؛ واستقبل عرفات استقبال الرؤساء عندما قام بزيارة إلى الصين في أكتوبر من عام 1989.

وفي جانب آخر من جوانب التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية، بدأت الحكومة الصينية ذاتها تقدم مقترحات وخططاً للسلام في الشرق الأوسط؛ ففي أثناء زيارة الرئيس ياسر عرفات إلى بكين تقدم رئيس وزراء الصين لي بينغ بمقترحات للسلام تقضي بالدعوة لحل القضية الفلسطينية وفقاً للأسس الخمسة التالية:

1 – ضرورة تبني أسلوب الحل السياسي مع دعوة جميع الأطراف للامتناع عن استخدام القوة المسلحة.

2 – الدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام تحت غطاء الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأخرى المعنية بالقضية.

3 – تشجيع الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

4 – مطالبة إسرائيل بوقف عمليات اضطهادها للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ودعوتها لسحب قواتها منها في مقابل ضمان أمن إسرائيل.

5 – الحاجة إلى أن يعترف كل طرف بالطرف الآخر في حقه في تشكيل كيانه في دولة، والاعتراف بحق كل شعب في العيش معاً بسلام (Beijing Review, 1989: 6-7).

وفي مايو من عام 2003 تقدمت الحكومة الصينية بمقترح آخر لحل القضية الفلسطينية قائم على أساس دعمها لخطة خارطة الطريق ومعتمدة على النقاط التالية:

1 – الترحيب بخطة خارطة الطريق واعتبارها إيجابية الفحوى، وتقدم أساساً متيناً لعودة المحادثات بين الطرفين: الفلسطيني والإسرائيلي.

2 – الموافقة على خطة خارطة الطريق من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وتطبيقها في أسرع وقت ممكن.

3 – وضع آلية دولية للإشراف على تطبيق الخطة.

4 – بدء المفاوضات بين كل من إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان، في أقرب وقت ممكن وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وبناء على مبدأ الأرض مقابل السلام الذي اعتمده مؤتمر مدريد.

5 – استعداد الصين لتنظيم مؤتمر دولي للسلام على أرضها بحضور الدول الدائمة العضوية والدول المعنية بالقضية (Ministry of Foreign Affairs of PRC, 29 May 2003).

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا غيرت الصين من سياستها تجاه القضية الفلسطينية وبدأت تتبنى حلولاً جديدة تخالف الحلول التي كانت تنادي بها في زمن ماو تسي تونغ؟ الإجابة عن هذا السؤال تأخذنا إلى مجموعة من العوامل التي أدت دوراً بارزاً في إحداث مثل هذا التغيير، وجميعها يصب في الفكرة القائلة: إن الصين أصبحت تود من خلال سياستها الخارجية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية زيادة قدراتها السياسية والعسكرية والتقنية من أجل دفع عملية التحديث في البلاد. وهذه العوامل يمكن إجمالها في التالي:

1 – تبني القيادة الجديدة بزعامة دينغ تشاو بينغ سياسة التحديثات الأربعة، التي تشمل إصلاح الزراعة والصناعة والدفاع والعلم والتكنولوجيا. كان دينغ تشاو

بينغ يسعى من تطبيق هذا البرنامج إلى إدخال الصين الشعبية في مرحلة جديدة يتم من خلالها تطوير الأيديولوجيا الحاكمة في الصين، الماركسية-اللينينية، للوصول إلى ما يسمى بـ "اشتراكية بالطريقة الصينية"، التي من شأنها أن توصل الصين إلى وضع الدولة العظمى. فالتحديث بالنسبة لـ دينغ تشاو بينغ يعني من جهة زيادة في التصنيع، الاستخدام الأكبر للتقنية والتكنولوجيا، التطوير الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة للمواطن الصيني، ومن جهة أخرى يعني تحويل فكر الصينيين – قدر الإمكان – بعيداً عن أفكار الثورة الثقافية ونحو مجتمع أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي. لكن هذا لا يعني على الإطلاق إجراء إصلاحات سياسية في المجتمع الصيني عن طريق إدخال الديمقراطية الغربية عليه؛ بل على العكس، فإن الإصلاحات التي كان ينشدها دينغ تشاو بينغ إنما هي إصلاحات ذات طابع اقتصادي وعسكري ولا تمس بسلطة الحزب الشيوعي أو تقلصها (Baum, 1980). ومن أجل تحقيق هذا الهدف كان لا بد أن تسهم الصين – قدر الإمكان – في خلق بيئة دولية آمنة ومستقرة حتى يتسنى لها القدرة على تجميع طاقاتها لتحقيق الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والعسكري. لذلك بدأت الحكومة الصينية تتبنى ما يسمى بالسياسة الخارجية المستقلة ولاسيما في علاقتها بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فمن خلال هذه السياسة الجديدة تهدف الصين إلى الإبقاء بنفسها بعيدة عن الصراعات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومن ثم تركز على تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى القائمة على أساس تسخير سياستها الخارجية من أجل إنجاح برنامج التحديثات الأربعة. وبناء عليه، فالدعوة إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للقضية الفلسطينية والمشاركة فيه، يصب في خانة هذا التوجه القاضي بالابتعاد عن الميل لطرف ضد طرف آخر وتهيئة الظروف للصين لكي تركز على قضاياها التنموية.

2 – إن مشاركة الصين في السعي الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية سترسل رسالة إلى العالم بأن الصين الدولة صاحبة المقعد الدائم في مجلس الأمن هي دولة مسؤولة ومهتمة بأمن العالم واستقراره، وأنها لا تعوق تحقيق السلام. ومن ثم يمكن للعالم أن يتعامل معها ولا يخشاها. لذلك نجدها تميل إلى الدعوة إلى إيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والمشاركة فيه بعيداً عن الخيارات العسكرية.

3 – كما أن مشاركتها في السعي الدولي للتوصل إلى حل سلمي للقضية

الفلسطينية يعني أيضاً أن الصين تستطيع الانفتاح بشكل أكبر على إسرائيل، وتقيم علاقات دبلوماسية معها، ومن ثم يمكن أن تستفيد منها في زيادة قدراتها العسكرية والتكنولوجية. فأحد العناصر الأساسية التي قام عليها برنامج التحديثات الأربعة هو تحديث الدفاع الصيني، أي تحويل إستراتيجية ماو تسي تونغ القائمة على الحرب الشعبية الشاملة إلى إستراتيجية الحروب العصرية التي تتطلب مهارات ودقة وقدرات تقنية متقدمة. وهذا ما حدث بالفعل في علاقة الصين بإسرائيل؛ فالتقارير المنشورة تشير إلى أن التعاون العسكري الصيني–الإسرائيلي يعود إلى عام 1979، وأن إسرائيل منذ ذلك العام زودت الصين بمعدات عسكرية، منها طائرات كفير ودبابات ميركافا وصواريخ غبرائيل وأجهزة أخرى متنوعة (عبده الأسدي، 2000: 151) وزودتها أيضاً بخبراء عسكريين للتدريب (عبد العزيز حمدي، 1998: 135–137). وبعد أن فرضت الولايات المتحدة حظراً على مبيعاتها من السلاح إلى الصين بوصف ذلك ردة فعل على التحرك العسكري الصيني ضد مظاهرات الطلاب في ميدان تياننمن لعام 1989، أصبحت إسرائيل مصدراً مهماً للسلاح إلى الصين. وفتح مكتب اتصال إسرائيلي في بكين عام 1990 من أجل تنظيم عملية نقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية التي هي أمريكية الصنع في الغالب (Haddad & Foeldi-Hardy, 1999: 49). وكانت هناك عدة زيارات من قبل مسؤولين عسكريين إسرائيليين إلى الصين في فترة ما قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام 1992؛ فعلى سبيل المثال كانت هناك زيارة لمدير عام الصناعة الحربية الإسرائيلي إلى الصين في عام 1979 (كمال إبراهيم، 1992: 61)، وزيارة للقنصل الإسرائيلي في هونغ كونغ إلى الصين في عام 1988، وقد ترأس كل واحد منهما وفداً إسرائيلياً لعرض بعض المعدات العسكرية الإسرائيلية على قوة جيش التحرير الشعبي الصيني، كذلك قام وزير الدفاع الإسرائيلي موشي أرنز بزيارة لبكين في عام 1991. كان لهذه الزيارات دور في نقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية إلى الصين (Gill & Kim, 1995: 82) وفي إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (كمال إبراهيم، 1992: 60). وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية في يناير من عام 1992 زودت إسرائيل الصين بتكنولوجيا ذات صلة بمشروع بناء المقاتلة لافي، الذي دعمته الولايات المتحدة مادياً ولكن لم يستكمل، وتكنولوجيا لصواريخ جو–جو المتمثلة في صاروخ بايثون 3، ومعلومات ذات صلة بصاروخ أ أي إم–7، وهي جميعها أسلحة ذات تكنولوجيا أمريكية وأوروبية (Gill & Kim, 1995: 83). كما أن هناك تقارير

تشير إلى أن إسرائيل زودت الصين بتكنولوجيا صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ الباليستية (Fulghum, 1993: 20)، وبتكنولوجيا تطوير دبابات الجيش الصيني، وبرادارات للغواصات الصينية (Slade, 1993: 17). وكادت إسرائيل تبيع الصين أنظمة رقابة من طراز فالكون في عامي 1999 و2004 لكن المعارضة الشديدة من قبل الولايات المتحدة أجبرتها على التخلي عن خطواتها تلك (Kumaraswamy, 2006). وتعتبر إسرائيل اليوم واحدة من أهم مصدري السلاح إلى الصين. وتهدف إسرائيل من وراء بيعها أسلحة إلى الصين محاولة التأثير على بكين كي تتراجع عن دعمها السياسي للفلسطينيين وعن دعمها العسكري لبعض الأنظمة العربية والإسلامية المعادية لإسرائيل ولاسيما إيران وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، وهي الدول التي كانت تستحوذ على نصيب الأسد من صادرات الصين من السلاح في فترة الثمانينيات والتسعينيات. أما عن الصين فإنها تعتبر إسرائيل المصدر الأساسي لتكنولوجيا السلاح الغربي ولا سيما الأمريكي، الذي لا تستطيع الصين الحصول عليه بذاتها.

4 – أصبحت الصين على إدراك بأهمية إقامة علاقات مع إسرائيل كي تكون مسهمة في عملية التسوية في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث إنه من دون موافقة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على إشراكها في العملية السياسية لتسوية القضية الفلسطينية فإنها لن تستطيع أن تكون جزءاً من هذه العملية. لذلك فإن تغيراً في السياسة الخارجية الصينية تجاه إسرائيل كان لا بد أن يحدث حتى يتسنى للصين أن تكون لاعباً دولياً في القضية الفلسطينية، فجاء مثل هذا التغيير في التوجه الصيني تجاه القضية الفلسطينية؛ مع العلم أن الفلسطينيين قد طلبوا من الصين أن تكون مشاركاً في عملية السلام في المنطقة، الأمر الذي يعني أن الفلسطينيين سيكونون مرحبين بأي تحرك صيني نحو التقرب وإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (Karp & Kaye, 1992: 12). الدافع وراء رغبة الصين في أن تكون لاعباً في عملية السلام مرتبط – أساساً – برغبة الصين، صاحبة الثقل السياسي في الأمم المتحدة، في أن تزيد من قدراتها السياسية على مستوى العالم من خلال وجودها الفاعل في القضايا الدولية؛ كي يكون شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى الفاعلة في النظام الدولي.

5 – لقد عدلت الصين من سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من أجل تقوية أمنها الداخلي أيضاً. فقد كانت الصين راغبة في قطع الطريق أمام

المتشددين من المسلمين الصينيين الذين قد يرون في الموقف الصيني الحكومي تجاه القضية الفلسطينية الرافض للعملية السياسية والمؤيد لاستمرار النضال والكفاح المسلح حافزاً لهم من أجل نصرة إخوانهم في فلسطين. الأمر الذي قد يثير حالة من القلاقل وعدم الاستقرار في بعض المناطق الصينية وفي الدول المجاورة لها. لذلك فقد رأت الحكومة الصينية أن دعم العملية السياسية من شأنه أن يهدئ الأوضاع في الشرق الأوسط، ومن ثم يقلل من فرص التوتر داخل الصين ومن حولها (Kaye & McBeth, 1993: 18).

6 – أخيراً، إن الصين ذاتها أقامت علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة في ديسمبر من عام 1978، ومن ثم لم تعد الولايات المتحدة تعرقل فرص التقارب السياسي بين إسرائيل والصين.

لذلك دعمت الصين مؤتمر مدريد للسلام، وأيدت ما تمخض عنه من مبدأ "الأرض مقابل السلام"، ودعمت خطة خارطة الطريق، وعينت في سبتمبر من عام 2002 لأول مرة مبعوثاً خاصاً لمتابعة عملية السلام، وأيدت الانسحاب الإسرائيلي من غزة واعتبرته عملاً إيجابياً. ورحبت الصين بالاختيار الشعبي لحركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في الأراضي الفلسطينية في يناير 2006؛ لكنها أكدت ضرورة أن تعمل حماس على الأخذ بسبيل الحل السلمي للقضية الفلسطينية وضرورة الاعتراف بإسرائيل (China Daily, 17 May 2006). واستقبلت وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار في أواخر شهر مايو عندما انعقد منتدى التعاون الصيني–العربي في الفترة ما بين 31 مايو و 1 يونيو من عام 2006. ولم تستقبل وزير الخارجية الفلسطيني إلا في أثناء انعقاد المنتدى خشية توتر علاقتها مع إسرائيل من جهة ورغبة منها في التأثير على حركة حماس لضرورة تغيير موقفها الرافض للاعتراف بإسرائيل، لذلك رحبت الصين بتصريحات الوزير الفلسطيني عندما أعلن أن حكومته ستدرس مبادرة السلام العربية بطريقة جادة وإيجابية. وهو ما أكده وزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ في كلمته في مجلس الأمن في الحادي والعشرين من سبتمبر عام 2006 عندما ذكر أن الصين تؤكد ضرورة اعتراف جميع الفصائل الفلسطينية بسيادة إسرائيل باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من أجل دفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط (Xinhua, 22 September 2006). ولكن على الرغم من كل ذلك فإن هذه الخطوات التي اتبعتها

الحكومة الصينية لم تؤد بشكل خاص إلى تطور في مجال دفع عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الأمام. لكنها بينت بشكل كبير نيتها ورغبتها في أداء دور إيجابي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فقرارات الأمم المتحدة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وخطة خارطة الطريق أصبحت هي الخطوط العريضة العامة التي تسترشد بها السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية. وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني وين جياباو في رسالة وجهها بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، وابتعدت كل البعد عن خطابات الحث على الكفاح المسلح التي كان رؤساء الوزراء الصينيون في فترة عهد ماو تسي تونغ يركزون عليها. وفي هذا المجال ذكر وين جياباو:

"إن حل المشكلة الفلسطينية يأتي عن طريق عقد محادثات سياسية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ "الأرض مقابل السلام" وخلق دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لبرنامج خطة خارطة الطريق" (People's Daily, 30 November 2005).

5 – الخلاصة:

مما سبق نستطيع إيجاز مجموعة من النقاط تمثل النتائج الأساسية لهذه الدراسة، وهي:

1 – إن المتتبع للسياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية يلحظ أن هذه السياسة هي سياسة متغيرة وليست ثابتة. هذا التغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية هو نتاج التغير في الفكر الأيديولوجي الصيني والمصلحة التي أصبحت القيادة الصينية الجديدة لفترة ما بعد قيادة ماو تسي تونغ تؤمن بها، وتضعها نصب عينها.

2 – إن المحددات الأساسية للسياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية هي محددات داخلية بالدرجة الأولى، وتتمثل في التالي:

أ – فكر الزعيم ماو تسي تونغ – ولا سيما ذلك الفكر الثوري المرتبط بضرورة السعي لتحرير المنطقة من الوجود الأجنبي – كان هو المسيطر على توجه السياسة الخارجية الصينية تجاه القضية الفلسطينية طوال فترة قيادته للصين الشعبية. لذلك كان من الطبيعي أن نجد الصين تقف إلى جانب الفلسطينيين باعتبار أن قضيتهم تتوافق والتوجه الأيديولوجي الصيني في عهد ماو تسي تونغ.

ب – توجه الصين نحو الرغبة في زيادة قدراتها المختلفة ولاسيما العسكرية والسياسية والتقنية والاقتصادية التي بدأت تتجه نحو تطبيقها في فترة ما بعد قيادة ماو تسي تونغ أصبح هو المحدد الأساسي الجديد لتوجهها الخارجي نحو القضية الفلسطينية منذ فترة نهاية السبعينيات. فعلى الرغم من إدراك الحكومة الصينية لمحدودية الدور الذي يمكن أن تؤديه في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، فإنها تعلم أن اهتمامها بالقضية الفلسطينية – بوصفها لاعباً دولياً إيجابياً – سيجني لها ثماراً في مختلف المجالات ولا سيما في علاقتها بإسرائيل والمجتمع الدولي.

المراجع:

أبوبكر الدسوقي (1998). الصين والقضية الفلسطينية. **السياسة الدولية**، العدد 134: 190–193.

أنس مصطفى كامل (1981). السياسة الصينية والصراع العربي–الإسرائيلي. **المستقبل العربي**، العدد 25: 45–63.

جعفر كرار أحمد (1998). العلاقات المصرية–الصينية: الواقع والمستقبل. **السياسة الدولية**، العدد 132: 144–152.

سامي مسلم (1982). **الصين والقضية الفلسطينية 1976–1981**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

عبد العزيز حمدي عبد العزيز (1998). العلاقات الصينية–الإسرائيلية. **السياسة الدولية**، العدد 132: 127–143.

عبده الأسدي (2000). العلاقات الصينية–الإسرائيلية. **شؤون الأوسط**، العدد 96–97: 149–155.

كمال إبراهيم (1992). العلاقات الصينية–الإسرائيلية: من الأمن إلى السياسة. **شؤون الأوسط**، العدد 8: 59–68.

محمد السيد سليم (1971). الصين الشعبية والقضية الفلسطينية. **السياسة الدولية**، العدد 23: 58–83.

هاشم بهبهاني (1987). **الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي 1949–1986. العرب والصين من التأييد عن بعد إلى التعاون عن قرب – حوار عربي صيني حول الحاضر والمستقبل**. منتدى الفكر العربي.

Baum, R. (1980). *China's four modernizations: The new technological revolutions*. Boulder: Westview Press

BBC (1967). *Summary of World Broadcasts, part 4. The Middle East and Africa*. 2602. 24 October, p. A/14.

BBC (1968). *Summary of World Broadcasts*, part 3. Far East. 2772. 17 May, p. A 4/1

BBC (1969). *Summary of World Broadcasts*, part 3. Far East. 2967. 7 January, p. A 4/1.

Behbehani, H. (1981). *China's foreign policy in the Arab World 1955-1975, Three case studies*. London: KPI.

Beijing Review (1989). China's five steps to peace in Middle East. *Beijing Review*, 32 (42): 6-7.

Ben-Dak, J. (1970). China in the Arab World. *Current History*, (59): 143-154.

Bin Huwaidin, M. (2002). *China's relations with Arabia and the Gulf 1949-1999*. London: Routledge Curzon.

Calabrese, J. (1991). *China's changing relations with the Middle East*. London: Pinter Publishers.

China Daily (2006). China urges Hamas to end violence with Israel. *China Daily Online. Available at http://english.people.com.cn/200605/31/eng20060531_269966.html.*

Cooley, J. (1972). China and the Palestinians. *Journal of Palestine Studies*, 1 (2): 22-33.

Day, A. (1985). *China and the Soviet Union 1949-84*. Essex: Longman Group.

Disney, N. (1977). *China and the Middle East*. Middle East Research and Information Project, (63).

Garver, J. (1993). *Foreign relations of the People's Republic of China*. New Jersey: Prentice-Hall.

Gill, B. & Kim, H. (1995). *China's arms acquisitions from abroad: A quest for "Superb and secret Weapons"*. SIPRI Research Report Number 11. Oxford: Oxford University Press.

Gittings, J. (1968). *Survey of the Sino-Soviet dispute: Commentary and extracts from the recent polemics 1963-67*. Oxford: Oxford University Press.

Godwin, P. (1996). From continent to periphery: PLA doctrine, Strategy and capabilities towards 2000. *China Quarterly*, (146): 464-487.

Fulghum, D. (1993). China exploiting U.S. patriot secret. *Aviation Week & Space Technology*, (pp. 45-46), January.

Haddad, W. & Foeldi-Hardy, M. (1999). Chinese-Palestinian Relations. In P. R. Kumaraswamy (Ed.). *China and the Middle East: The Quest for Influence*, (pp. 42-51). London: Sage Publications.

Harris, L. (1978). Chinese politics in the Middle East. *Current History*, 74 (433): 10-14.

Hinton, H. (1976). *Peking-Washington: Chinese foreign policy and the United States*. Washington Paper. London: Sage Publications.

Karp, J. & Kaye, L. (1992). Shalom to China. *Far Eastern Economic Review*, (155).

Kaye, L. & McBeth, J. (1993). Peace Divided. *Far Eastern Economic Review*, (156).

Kim, S. (1994a). China and the world in theory and practice. In Samuel S. Kim (Ed.). *China and the World: Chinese Foreign Relations in the Post-Cold War Era*, (pp. 3-41). Boulder: Westview Press.

Kim, S. (1994b). China's international organizational behaviour. In Thomas W. Robinson and David Shambaugh (Eds.). *Chinese foreign policy theory and Practice*, (pp. 401-434). Oxford: Oxford University Press.

Kumaraswamy, P. (2006). At what cost Israel-China ties?. *Middle East Quarterly*, 13 (2).

Larkin, B. (1971). *China and Africa 1949-1970*. Berkeley: University of California Press.

Legum, C. (1981). *Crisis and conflicts in the Middle East: The changing strategy from Iran to Afghanistan*. New York: Holmes & Meier Publishers, Inc.

Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, (2003). China's five-point

proposal on the current Middle East Question. Available at http://wcm.fmprc.gov.cn/eng/gjhdq/dq22ywt/2633/2639/t22826.html. 29 May 2003.

Morgenthau, H. (1967). *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred A. Knopf.

Neuhauser, C. (1968). *Third world politics: China and the Afro-Asian people's solidarity organization 1957-1967*. Harvard University: East Asian Research Center.

Peking Review (1967). Chou En-lai's message to Presidents Nasser, Atassi, and Shukairy. *Peking* Review, (24): 14.

Peking Review (1967). The Middle East and the People's War. *Peking Review*, (37): 13-14.

Peking Review (1970). Trends. *Peking Review*, 13 (42): 22.

Peking Review (1973). The UN and the Middle East. *Peking Review*, (44): 5-11.

People's Daily (2005). China reaffirms efforts to continue quest for Mideast peace. *People's Daily Online*. Available at http://english.peopledaily.com.cn/200511/30_224509.html.

Purifoy, L. (1976). *Harry Truman's China Policy: MacCarthysim and the Diplomacy of Hysteria, 1947-1951*. New York: New View Points.

Shichor, Y. (1979a). The Palestinian and China's Foreign Policy. In Chun-tu Hsueh (Ed.). *Dimensions of China's Foreign Relations*, (pp. 104-109). London: Praeger Publisher.

Shichor, Y. (1979b). *The Middle East in China's Foreign Policy 1949-1977*. Cambridge: Cambridge University Press.

Shichor, Y. (1991). China and the Role of the United Nations in the Middle East. *Asian Survey*, (31): 55-69.

Slade, S. (1993). New Variant of Chinese SSNs Revealed. *World Aerospace & Defense Intelligence*. October.

Sufott, E. (1997). *A China Diary: Towards the establishment of China-Israel diplomatic relations*. London: Frank Cass.

Viotti, P. and Kauppi, M. (1993). *International relations theory: Realism, Pluralism, Globalism*. Second Edition. New York: Macmillan Publishing Company.

Weng, B. (1972). *Peking's UN Policy: Continuity and Change*. New York: Praeger.

Xinhua (2006). FM Li Addresses Security Council Meeting on Mideast. *Xinhua Online*, available at http://news.xinhuanet.com/english/2006-09/22/content_5123880.htm.

قدم في: مايو 2006

أجيز في: أكتوبر 2006



China's Policy towards the Palestinian Issue

Mohammed Bin Huwaidin*

This study analyses the foreign policy of the Peoples Republic of China towards the Palestinian issue. It argues that Chinas foreign policy towards the Palestinian issue has been guided mainly by two important factors. The first, Mao Zedongs ideology and political thought, directed Chinas foreign policy towards the Palestinian issue during the time of Maos leadership in the Peoples Republic of China. The second factor, Chinas national interest as defined by increase its military, political, technical, and economic capabilities, directed Chinas foreign policy towards the issue in the post Maos leadership. During Maos era, China supported the Palestinians against Israel, and in the post-Mao era China supported both the Palestinians and Israel and favored the political solution regarding the question of use of force.

Key words: China's foreign policy, Palestinian issue, Palestine and the Chinese leadership, China and the Middle East, China and Israel, China and the peace process, China and Palestine.

(*) Dept. of Political Sciences, College of Humanities and Social Sciences, United Arab Emirates University, United Arab Emirates.

درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية

محمد حسن العمايرة*
سهام السرابي**

ملخص: تهدف الدراسة إلى تعرف درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، والمعوقات التي تحول دون ذلك. تألفت عينة الدراسة من (352) طالباً وطالبة، وتألفت استبانة الدراسة من (54) فقرة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن (66,1%) من أفراد العينة يوافقون على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، وأن (68,2%) من أفراد العينة يرون وجود معوقات أمام تسلمها للمناصب القيادية. وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في درجة موافقتهم على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، لصالح الإناث، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في درجة موافقتهم على تسلّم المرأة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير مكان السكن، ووجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة في درجة شعورهم بالمعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة للمناصب القيادية، لصالح الذكور، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً لأثر متغير مكان السكن (المدينة، القرية) على درجة شعور أفراد العينة بالمعوقات. أما بالنسبة لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً، في حين أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً في درجة شعور أفراد العينة (سكان المدن) بحدة المعوقات التي تواجه المرأة لتسلّم المناصب

* كلية العلوم التربوية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.
** كلية العلوم التربوية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن.

القيادية لأثر تفاعل النوع ومكان السكن، لصالح الذكور، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث الذين يسكنون في القرى، في درجة حدة المعوقات.

المصطلحات الأساسية: المرأة المتعلمة، المرأة والتنمية، المرأة والقيادة، المرأة والمشاركة السياسية.

موضوع الدراسة وأهميته:

احتلت قضايا المرأة مكانة بارزة على مر التاريخ والعصور، وكان ذلك نتيجة لجهود الحركات النسائية النشطة على مستوى العالم، من خلال مؤتمرات المرأة المتعددة التي عقدت خلال الربع الأخير من القرن العشرين، والتي بدأت بمؤتمر المرأة الدولي الأول بكوبنهاجن عام 1975، ثم مؤتمر المرأة الدولي الثاني الذي عقد عام 1985، الذي انتهى بوضع سياسات نيروبي التي هدفت إلى: "تدعيم دور المرأة في جميع الأنشطة والقضايا التي تهتم بخدمة المجتمع بصفة عامة وقضايا المرأة بصفة خاصة " (Krystyna, 1990) وقد تبلور عن هذه السياسات والتوجهات قرارات المؤتمر الدولي الرابع وتوصياته المنعقدة في بكين عام 1995، وتمت متابعة تنفيذ قراراته وتوصياته من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة بـ "المرأة عام 2000" (ناهد رمزي، 2002).

وقد نتج عن هذا الاهتمام العالمي بقضايا المرأة، اهتمام بدفع قضية المرأة العربية لكونه خلق مناخاً عاماً جعل من قضية تطور المرأة في جميع دول العالم جزءاً من خطاب العلاقات الدولية، وهذا بدوره قد شكّل قوة ضاغطة على المجتمع الوطني المباشر، وفسح المجال أمام حضور المرأة على المستويات العامة داخل مجتمعها المباشر وخارجه، وأصبحت قضية المرأة ضمن إطار التنمية الشاملة، شأنها شأن مسألة حقوق الإنسان، ومشكلة السكان والحفاظ على البيئة والتنمية القابلة للاستمرار وعملية النمو المتكاملة (ليلى شرف، 1996).

وإن مسيرة المرأة ودورها ومكانتها في المجتمع قد مرت بمحطات مهمة على مدى سنوات طويلة، تذبذبت خلالها أوضاع المرأة صعوداً وهبوطاً، وكانت الفترات التي حظيت بها المرأة بمكانة عالية في المجتمع، هي الفترات التي ازدهرت فيها البلاد اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وقد انعكس هذا الوضع على أدوار المرأة العربية، حيث إن ما أصاب مكانتها وأدوارها قد حدث بالتوازي مع تقدم الأمة بمجموعها أو

تراجعها، فتحرر المرأة مرتبط بتحرر المجتمع العربي كله (جُذام عدي، 2002). ما سبق يتفق مع نتيجة دراسة قامت بها (ختام تميم، 1998)؛ حيث ذكرت أنه كلما تطور المجتمع وتسارعت وتائر نموه وازدهاره لاحظنا أن دور المرأة فيه دور فعّال ومشاركتها قد وصلت إلى أقصى مدى في ذلك المجتمع.

وبما أن دور المرأة في المجتمع يمثل أحد المعايير الأساسية لمعرفة مدى تقدمه، "لذا لا يمكن تصور أي مجتمع في العصر الحالي يسعى لمواكبة التطورات والمستجدات، تاركاً نصفه في حالة من التخلف أو التهميش" (علي أحمد، 2001).

أما عن الاهتمام بمكانة المرأة في الأردن، فقد جاء على فترات ومراحل متدرجة، وكانت أولى محاولات هذا الاهتمام في بداية العقد الخامس من القرن العشرين؛ حيث تركز الاهتمام في هذه المرحلة على الأدوار السياسية والقانونية للمرأة من حيث حقها في المشاركة بالحياة العامة والمطالبة بالحصول على حق الانتخاب والمشاركة في النقابات العامة وتأسيس الجمعيات النسائية واتحادات المرأة (ستناي شامي، ولوسين تامينيان، 1992)، وتمثلت المرحلة الثانية في إدماج المرأة الأردنية في عملية التنمية وتعزيز مشاركتها في العمل، من خلال خطة التنمية الوطنية (1975-1980)، وقد عقدت المؤتمرات والندوات الحكومية وغير الحكومية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة نتيجة للسياسة التي استهدفت تهيئة مناخ أفضل لمشاركة المرأة في العمل، وذلك بتوقيع الأردن على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة عام 1989 والمصادقة عليها عام 1992، تأكيداً لالتزامه وإعلاناً للعمل على النهوض بالمرأة الأردنية.

وكانت المرحلة الرابعة في عام 1998، وحدث في هذه المرحلة تطور في مفاهيم تمكين المرأة، بحيث " تم التركيز على دور المرأة كعنصر فاعل في التنمية، والقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تنمية قدراتها وتمليكها لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينها من التأثير في العملية التنموية وممارسة حق الاختيار". (أماني قنديل، 2004)، وكذلك أصبح يستخدم مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية بدلاً من مفهوم المرأة في التنمية، وتجسد ذلك في تجاوب الحكومة من خلال دمج النوع الاجتماعي في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1999-2003)، بمبادرة من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (أملي نفاع، 2004).

وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلت للتركيز على دور المرأة ومكانتها في المجتمع، ومن تخصيص سنة دولية للمرأة عام 1975، ومن عقد الندوات والمؤتمرات وحلقات البحث العديدة، وتركيزها على أهمية التوعية بأدوار المرأة، وعلى الرغم من الاهتمام بالتوصيات الصادرة عن كل هذه المؤتمرات التي تعنى بقضية رفع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة وتغيير النظرة لها وتغيير نظرتها لنفسها، فما زال مجتمعنا ذكورياً يظهر فيه الرجل تفوقاً ما بحجة تكوينه الفسيولوجي الذي منحه هذا الحق بشكل يجسد إقرار التبعية المطلقة له، وقد يعود ذلك إلى أن التغيرات التي أصابت القوانين والتشريعات لم تحدث تغييراً جوهرياً في المفاهيم والقيم الثقافية التي تحكم حركة التغيير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى قوة التقاليد التي ما زالت قوة مؤثرة في البنى الثقافية والاجتماعية التي أصبحت ذات وجود مستقل مؤثر في البنية الاقتصادية لصالح تكريس واقع النساء القائم؛ الأمر الذي يحول دون ممارسة المرأة لدورها الطبيعي في الحياة بوصفها كائناً منتجاً، له حق الاختيار والمبادرة، وكذلك ما زالت البرامج الموجهة للأسرة بعيدة عن العملية التثقيفية للمرأة؛ حيث إن المادة المقدمة تدور حول الالتزامات المنزلية، وغالباً ما تقدم المرأة في وسائل الإعلام في أدوار هامشية، وتصور على أن دورها في الحياة ثانوي باستمرار.

المرأة الأردنية والتنمية:

إن مفهومي المرأة والتنمية من المفاهيم التي تأتي على صور ومعانٍ متعددة، وذلك بحسب الهدف من دراستهما، وإن تحديد هذين المفهومين يعد أمراً لازماً لأغراض الدراسة، ويمكن وضع تعريف إجرائي للمرأة على النحو الآتي:

يقصد بالمرأة في هذه الدراسة، المرأة الأردنية المتعلمة، التي تحمل - بحد أدنى - درجة البكالوريوس، وتكون قد مارست أدواراً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، متزوجة أو غير متزوجة، وتقطن في المدينة أو الريف.

أما مفهوم التنمية، فهو مفهوم متعدد المعاني، وذلك بحسب نوع التنمية واتجاهاتها؛ فهناك التنمية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتنمية الشاملة، ومهما كانت التنمية فهي لا تتم إلا إذا كانت مخططة، وقد عرّفها الجوهري: "بأنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى

وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ". (عبد الهادي الجوهري، د. ت)، وقد تكون التنمية عملية موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة، وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية، يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية وموفراً لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي ". (علي الكواري، 1983). وبذلك فإن التنمية تهدف إلى تنمية الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة دخل الفرد، وكذلك تعمل على تنمية النواحي الاجتماعية والسياسية والمعرفية، وهذه التنمية يقوم بها أفراد المجتمع رجاله ونساؤه؛ بمعنى أن معيار تقدم المجتمعات يعتمد بشكل رئيس على استغلال جميع طاقات أفراده، ونظراً لأهمية دور المرأة في عملية التنمية، فقد أصبح يستخدم مصطلح النوع الاجتماعي (Gender) بدلاً من الجنس، وأصبح يستخدم مفهوم النوع الاجتماعي والتنمية (Gender and Development) بدلاً من مفهومي المرأة في التنمية (Women in Development) والمرأة والتنمية (Women and Development).

وإن إدماج المرأة الأردنية في عملية التنمية وتعميق وعيها بالمفهوم الصحيح وزيادة مشاركتها وإسهامها في العملية التنموية لا يتم إلا إذا كانت تملك الوسائل والإمكانات للتأثير على جميع المستويات في المجتمع، وإن غيابها عن المشاركة في العملية التنموية لا يعود إلى قرار ذاتي منها، وإنما هو نتاج لعوامل اقتصادية تتجلى في استمرار تقاليد وقيم موروثة، وسيادة أنساق قيمية وسلوكية معوقة لمشاركة المرأة. (ناهد رمزي، 2002).

وقد أشارت نتائج الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية إلى أن مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية الحديثة قد تبقى مقتصرة - في الغالب - على ما يمكن تسميته بالوظائف النسائية (Quinn, 1977)؛ لأن السياسة التنموية العامة تخدم بشكل عام مصالح فئات اجتماعية معينة دون الأخرى سواء على المستوى القومي أو على مستوى المجتمع المحلي، وتكون في الغالب موجهة للرجل كونه المالك لوسائل الإنتاج (Rassam, 1984, 1-3).

إن ما سبق من التحيز النوعي بين المرأة والرجل لم يقتصر على المنطقة

العربية، بل تعداه إلى كثير من دول العالم (Winfrey, 2000)، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام (1995) الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية، عن وضع المرأة في العالم، من أن النساء يمثلن أكثر قليلاً من نصف سكان الكرة الأرضية، وثلث القوى العاملة في العالم، ومع ذلك فإنهن لا يحصلن إلا على عُشر الدخل العالمي، ولا يستحوذن إلّا على (1%) من إجمالي الملكية (UNDP, 1996).

ما سبق هو انعكاس للقيم الاجتماعية المسيطرة في المجتمع، وهذه القيم هي قيم الرجولة، "إذ يرى الكثير من الرجال أن عمل المرأة لا يخرج عن نطاق المنزل، وأن خروجها يؤدي إلى كثير من المشكلات العائلية والاجتماعية" . (عايد الوريكات، 1998).

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تزايد أعداد النساء الملتحقات بسوق العمل الأردني لم يتحقق نتيجة القناعة بحق المرأة في العمل وفي كونها كائناً منتجاً ومشاركاً بالتنمية بقدر ما جاء نتيجة للتغيرات الاقتصادية وازدياد حاجات الأسرة إلى دخل إضافي تحققه المرأة، ومن هذا المنطلق ظلت المرأة تمثل احتياطي سوق العمل وأسيرة التقسيم "الجندري" له من حيث وجود مهن نسائية خدمية، ومهن رجالية إنتاجية.

ومع ما سبق فإن المرأة الأردنية العاملة قد شكلت ما نسبته 13,3% من إجمالي قوة العمل في قطاع الإدارة العامة في عام (1991) (ليلى شرف، 1996)، وارتفعت هذه النسبة إلى 14% عام (1994) (نانسي باكير، 2000) وارتفعت هذه النسبة إلى 14,8% في عام 1998 (سهام السرابي، 2003)، وأشارت إحصائية دائرة الإحصاءات العامة لعام (1991)، إلى أن المرأة قد شكلت ما نسبته 50,3 % من إجمالي العاملين في قطاع التعليم، و 35,3% من إجمالي العاملين في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، و7,1% من إجمالي العاملين في قطاع الزراعة، و 9,1% من إجمالي العاملين في قطاع الصناعات التحويلية. وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل؛ حيث أشارت إحصائية دائرة الإحصاءات العامة لعام 2004 إلى أن نسبة مشاركة المرأة قد شكلت 55,6% في قطاع التعليم، و39,4% في مجال العمل الاجتماعي والصحة، و 11,7% في مجال قطاع الخدمات.

أما عن وضع الإناث في مجال التعليم العالي لمستوى البكالوريوس فقد أشارت دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2004، إلى أن عدد الإناث الملتحقات

بالجامعات الأردنية (الحكومية، الخاصة) خلال العام الدراسي 2003- 2004 قد بلغ (83321) من مجموع (166598)؛ أي ما نسبته 50%، وبلغ عدد خريجي الجامعات الأردنية لمستوى البكالوريوس في العام نفسه (30115) طالباً وطالبة، منهم (15720) طالبة؛ أي بنسبة 52,2%.

أما عدد الإناث الملتحقات ببرنامج الدكتوراه في الجامعات الأردنية الحكومية خلال العام الدراسي 2003- 2004 فقد بلغ (334) من مجموع كلي مقداره (1146)؛ أي ما نسبته 26,8%.

وبلغ مجموع الإناث في الجهاز الأكاديمي في الجامعات الأردنية (الحكومية، الخاصة) خلال العام الدراسي 2003- 2004 (912)، منهن من حملة البكالوريوس (196)؛ أي ما نسبته 21,5% من قوة العمل في هذا المجال". (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2004: 126)".

أما عن البطالة لدى الإناث في الأردن في عام 2004 فقد أشارت أرقام دائرة الإحصاءات العامة إلى أن نسبة الإناث المتعطلات عن العمل ممن تراوح أعمارهن بين (15) سنة فأكثر قد بلغت 26,5%، وكانت نسبة الإناث المتعطلات عن العمل ممن يحملن درجة البكالوريوس فأعلى 47,4% من مجموع الإناث المتعطلات. (دائرة الإحصاءات العامة، 2005: 144).

المرأة الأردنية والمناصب القيادية:

يقصد بالمناصب القيادية في هذه الدراسة، أن تكون المرأة في موقع (منصب) يؤهلها للمشاركة في اتخاذ القرار أو تعديل القرار سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو العسكرية أو القضائية.

وعلى الرغم من جهود الحكومة المستمرة لزيادة عدد النساء في مواضع صنع القرار في الحياة العامة، فإن المرأة الأردنية، "ما زالت تعاني من نقص التمثيل في مختلف دوائر صنع القرار خاصة في ظل الأعداد المتزايدة من النساء الأردنيات ذوات القدرة والتأهيل العالي" (وسيلة بيترو، وآخرون، 2005، 44)، علماً بأن مؤتمر بكين قد وضع هدفاً أولياً يتمثل في وصول المرأة لمواقع صنع القرار بنسبة 30% بحلول عام 1995 بوصف ذلك خطوة أولى لتحقيق الهدف المرجو (الوصول بالنسبة إلى 50%) (أماني قنديل، 2004)، وأوردت بعض الدراسات أن أكثر التفسيرات شيوعاً لقلة وجود المرأة في مجال صنع القرار، هو النظرة السلبية والنمطية حول

اتجاهات الرجل نحو المرأة القيادية، وبينت دراسة أمريكية عام (1998) أن هناك ميلاً واضحاً لدى الرجال في مواقع صنع القرار إلى وصف المرأة القيادية بضعف الثقة بالنفس وعدم التحكم بالعواطف وانخفاض القدرة على تحليل الأمور ومحدودية القدرات الإدارية، على اعتبار أن القيادة مجندة للرجال، وأن مكوناتها من السمات والاتجاهات النفسية لا تصف النساء إلا نادراً، أو في قليل من الأحيان (عزة بيضون، 1988)، وذلك بالتلازم والتوافق مع الصورة السائدة في المخيلة العامة لكلا الجنسين، هذه الصورة قد تكون ثابتة في هذه المخيلة في وجه التغيرات التي طالت أدوارهما وأدوار المرأة بخاصة (Labaky, 1997). مع أن هناك دراسات أثبتت أن المرأة تتصف بالطموح والدافعية؛ مما يؤهلها لمنصب صنع القرار، ويضمن لها النجاح" (Waley, 2000)، وأن لا فرق بين مميزات المدير الرجل والمدير المرأة (Marshall, 1984, 11).

ومع ما تقدم فإن وجود المرأة الأردنية على الساحة السياسية التقليدية وغير التقليدية، لا يتناسب مع أعدادها وقدراتها وإمكاناتها، وقد يعود ذلك إلى عدم رغبة المرأة المتفوقة علمياً في الاندفاع نحو هذا المجال، وتفضيلها مجالات أخرى كالقطاع الخاص (قطاع الأعمال) أو القطاع الأكاديمي وغيره، من منطلق أن هذه المجالات تعطي المرأة مساحة أوسع لتحقيق ذاتها، وقد أظهرت نتائج دراسة (موسى اشتيوي، وأمل الداغستاني، 1993) أن 68,5% من المبحوثين سيختارون الرجل للمجلس النيابي في تنافسه مع المرأة حتى ولو تساوى مع المرأة في المؤهلات؛ وذلك لأن الرجل يتمتع بقدرة أكثر على العمل السياسي، وهذا يتفق مع ما ذكرته عزة بيضون من "أن النساء لم يتوصلن بعد إلى إضافة ملموسة إلى مراكز القيادة في المنظمات المختلطة، بل إن الموقع القيادي يطوّع أداء النساء لجعله متناسباً مع القواعد والمعايير والأخلاقيات التي وصفها الرجال لذلك الموقع" (عزة بيضون، 2003)، وقد تكون المرأة نفسها سبباً في تدني نسبة وجودها في المستويات الإدارية العليا وفي مراكز صنع القرار نتيجة لتفضيلها لأمور الزواج والعائلة على الاهتمام بزيادة مسؤوليات العمل، وكذلك لشعورها بصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل في مستويات صنع القرار وبين متطلبات الأسرة، ولخضوعها للقيود الاجتماعية وللدور المرسوم لها.

أمام هذا الواقع فقد ناضلت الهيئات النسائية الأردنية منذ عام 1989 لإيصال النساء إلى البرلمان، فكانت أول مشاركة للمرأة في الانتخابات عام 1993، ولم تنجح

إلا امرأة واحدة، ولم تتمكن (17) مرشحة في انتخابات 1997 من الفوز بأي مقعد من مقاعد البرلمان، باستثناء وصول امرأة واحدة بسبب وفاة أحد نواب المجلس، وفي عام 2003 نجحت الهيئات النسائية في تعديل قانون الانتخاب، وخصصت (6) مقاعد للنساء في مجلس النواب من مجموع أعضاء المجلس البالغ (110) نواب.

أما عن وضع المرأة الأردنية في السلطة التنفيذية، فقد عينت امرأة واحدة وزيرة للصناعة والتجارة في وزارة عام 1993، وفي وزارة عام 1995 عينت وزيرتان، وفي وزارة عام 2001 عينت وزيرة واحدة، وفي وزارة عام 2003 عينت (5) وزيرات في الحكومة التي استمرت حتى تشرين الثاني 2005، وفي آخر تشكيل وزاري 2005 عينت وزيرة واحدة، وفي عام 2005 بلغ عدد النساء في مجلس الأعيان (5) نساء من مجموع أعضاء مجلس الأعيان البالغ (55) عضواً.

أما على مستوى وجود المرأة الأردنية في المجالس البلدية، فقد عينت (99) امرأة في المجالس البلدية عام 1994، وفي انتخابات عام 1995 نجحت (10) نساء من أصل (15) مرشحة، ونجحت إحداهن رئيسة لإحدى البلديات، وفي عام 1997 انتخبت (7) نساء أعضاء للمجالس البلدية، وفازت واحدة بالتزكية، وعينت (30) امرأة، وأشارت (أملي نفاع، 2003) إلى أن نسبة النساء في السلك الدبلوماسي قد بلغت 7,4%، وفي سلك القضاء 6,8% من مجموع القضاة لعام 2003.

أما عن دور المرأة الأردنية في المجال السياسي غير التقليدي كالأحزاب وجماعات الضغط كالنقابات ووسائل الاتصال الجماهيري، فإن النساء تشكل 10% من مجموع الأحزاب فقط، وتشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة لعام 1999 إلى أن نسبة النساء في نقابة الممرضين والممرضات 73%، وفي نقابة الصيادلة 43%، وفي نقابة أطباء الأسنان 31%، ونقابة المهندسين الزراعيين 27%، ونقابة الصحفيين 17%، ونقابة المحامين 16%، وفي نقابة المهندسين 8%.

يتبين من الأرقام السابقة أن نسبة إسهام المرأة الأردنية في مواقع صنع القرار في المجالات المختلفة ما زال متدنياً بشكل واضح، ولا تتناسب هذه النسبة مع ما بذلته الحكومة والجمعيات النسائية من جهود لإيصال المرأة إلى مواقع صنع القرار.

ودراسة قضايا المرأة تشكل موضوعاً ثابتاً ليس لأهميته وقيمته الجوهرية فقط، بل لأنه السبيل لفهم الأنماط الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتشكيلها،

فالتغيير في وضع المرأة في أي مجتمع من المجتمعات يمكن أن يكون مؤشراً حساساً للتغير في مختلف جوانب المجتمع، وقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين دراسات متعددة عن المرأة والأسرة، ولكن غلب على هذه الدراسات الطابع الوصفي، واعتمدت في مجملها على الاستنتاجات الشخصية والمعلومات الإحصائية المتوافرة، ونتائج بعض الدراسات الميدانية، ومن هذه الدراسات: دراسة (نوال السعداوي، 1981)، ودراسة (فهد الثاقب، 1982)، ودراسة (مجد الدين خيري، 1983)، ودراسة (ذياب عيوش، 1985)، ودراسة (منور الكردي، 1986)، وقد دلت نتائج هذه الدراسات على أن المرأة العربية بدأت تشق طريقها في مختلف المجالات وبدرجات متفاوتة.

وجاءت الدراسة الحالية محاولة لتعرف درجة موافقة شريحة من المجتمع الأردني، تمثلت بطلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، انطلاقاً من أن طلبة الجامعات سيكون لهم الدور الفاعل خلال السنوات القادمة في التأثير في مجالات الحياة المختلفة.

وكذلك تعد هذه الدراسة الرائدة في هذا المجال؛ حيث لم تجر دراسة في الأردن تتعلق بآراء الطلبة الجامعيين على تسلم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة المناصب القيادية، وهل هناك فروق ذات دلالة في درجة موافقتهم تبعاً لمتغيري النوع ومكان السكن، وكذلك معرفة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة للمناصب القيادية.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة الحالية من أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المرأة المتعلمة في مجال التنمية وفي مجال صنع القرار، على اعتبار أن المرأة تشكل نصف أفراد المجتمع، وأنه كلما تطور دور المرأة وازدادت مشاركتها بفعالية في مختلف مجالات الحياة ازداد تطور المجتمع نحو الأفضل.

وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1 – ما درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة المناصب القيادية؟

2 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة المناصب القيادية تبعاً لمتغير النوع؟

3 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة المناصب القيادية تبعاً لمتغير مكان السكن؟

4 – ما المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

5 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير النوع؟

6 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير مكان السكن؟

7 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

8 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات السابقة التي اطُّلع عليها على النحو الآتي:

1 – دراسات تناولت معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ومن هذه الدراسات:

دراسة (سوزان الصالحي، 1994)، التي هدفت إلى تعرّف المعوقات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في مجال العمل السياسي، وقد تكونت عينة الدراسة من (255) مبحوثاً ومبحوثة من منطقة عمان، وأظهرت نتائج الدراسة أن نظرة المجتمع للمرأة بوصفها قائداً سياسياً تختلف باختلاف المستوى التعليمي، حيث

جاء تقدير الذين يحملون مؤهلات علمية عليا، أعلى للمعوق الاجتماعي من الأفراد الذين يحملون مؤهلات علمية أقل، وبالنسبة للمعوقات الذاتية التي تتعلق بنظرة المرأة لنفسها بوصفها قائداً سياسياً، فقد وجد أنها تختلف باختلاف النوع، إذ إن الإناث أعطت تقديراً أعلى من الذكور.

وأجرت (إياس عاشور، 2003) دراسة بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1981-2001). تكونت عينة الدراسة من عضوات القيادات التنفيذية أو الهيئات الإدارية في التنظيمات السياسية، وقد اختيرت (80) امرأة باعتبارهن عينة الدراسة، وأظهرت النتائج أن معظم أفراد العينة من القيادات النسائية قد مارسن حقهن في التصويت، وأن نظام الصوت الواحد هو معوق رئيس لوصول المرأة إلى البرلمان، وأن معظم أفراد العينة يؤيدن فكرة "الكوتا" النسائية، وأن العشائرية ونظرة المجتمع لدور المرأة وعدم توفر الخبرة السياسية للمرأة، وعدم وجود حياة حزبية قوية، وعدم اهتمام المرأة بالسياسة هي من أهم العوامل المعوقة لوصولها إلى مجلس النواب.

2 – دراسات تناولت الرقي الوظيفي للمرأة الأردنية الموظفة، والصعوبات التي تواجهها. ومن هذه الدراسات:

دراسة (أمل الفرحان، 1991) بعنوان " الرقي الوظيفي للمرأة الموظفة في الجهاز الإداري لوزارة التربية والتعليم في الأردن "، وقد تكونت عينة الدراسة من (158) مديراً من الرجال، وأظهرت نتائج الدراسة أن المرأة تملك القدرة العلمية والمهنية الكافية التي تمكنها من تولي المناصب القيادية بكفاءة، وأشار (90%) من أفراد العينة إلى أن تكوين المرأة الطبيعي والنفسي قد يؤثر على إنتاجيتها، إلا أن هذا الأثر يمكن إزالته بتوفير المناخ الملائم.

أما (آمنة خصاونة، 1992)، فقد أجرت دراسة هدفت إلى تعرف الصعوبات التي تحول دون ترقية المرأة الموظفة إلى المستويات العليا في وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، وقد تكونت عينة الدراسة من (250) فرداً موزعين على فئتي الإدارة العليا (23) فرداً، والإدارة الوسطى (227) فرداً، وأظهرت نتائج الدراسة أن فرصة الإناث في تولي مناصب قيادية عليا – مديراً أو رئيس قسم – تعد متدنية جداً؛ وذلك يعود إلى اعتقاد المسؤولين بضعف قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الموضوعية بعيداً عن تأثرها العاطفي بوصفها أنثى، وعدم قدرتها على ممارسة

النشاطات والمسؤوليات القيادية العليا، ومعارضة الذكور في المؤسسة لرئاسة المرأة، وكذلك أظهرت النتائج أن هناك أسباباً تعود إلى المرأة، منها صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل في المستويات الإدارية العليا ومتطلبات العائلة، وخضوع المرأة للقيود الاجتماعية وللدور المرسوم لها.

وقامت (كائنكان مرعي، 2001) بدراسة عنوانها "معوقات التقدم الوظيفي للمرأة الأردنية الموظفة في منظمات الأعمال في مدينتي سحاب والحسن الصناعيتين"، وقد تكونت عينة الدراسة من (116) شركة، تعمل فيها نساء، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معوقات المجال الاجتماعي كانت الأكثر تأثيراً، وجاءت في المركز الأول بمتوسط حسابي (2,96) من أصل الدرجة الكلية (4,00)، وجاءت معوقات مجال التأهيل المهني والمعرفي في المركز الثاني بمتوسط حسابي (2,84)، ثم معوقات المجال المؤسسي وضعف دعم الإدارة العليا بمتوسط حسابي (2,67)، ثم معوقات مجال عدم المساواة في العمل بمتوسط حسابي بلغ (2,50). وأشارت النتائج إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير العمر والحالة الاجتماعية والمؤهل العلمي للعينة على اتجاهات المبحوثات نحو معوقات تقدمهن وظيفياً، وكذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمتغير عدد سنوات الخبرة الكلية في العمل والخبرة في المنظمة الحالية، والمستوى الإداري والدوائر الوظيفية والراتب السنوي على اتجاهات الموظفات نحو معوقات تقدمهن وظيفياً.

وأجرت (سمر بني عودة، 2002) دراسة بعنوان "معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة"، وقد تألفت عينة الدراسة من (450) من المديرين العاملين في المؤسسات والوزارات الحكومية ورؤساء المنظمات الأهلية، والأحزاب والتنظيمات السياسية غير الحكومية، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = (0,05)$ في معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسسات الفلسطينية تعزى إلى متغير النوع.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = (0,05)$ في معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية تعزى لمتغير مكان الإقامة (المدينة، القرية، المخيم).

3 – دراسات تناولت الدور القيادي للمرأة، ومن هذه الدراسات:

دراسة (فاتن نصراوي، 1986) بعنوان "العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهتي نظر الإناث والذكور القياديين"، وقد تكونت عينة الدراسة من (240) فرداً من القياديين العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة ووكالة الغوث الدولية في مدينتي عمان وإربد، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن جمود بعض الأنظمة التربوية والتدريبية من أكثر العوامل تأثيراً على تطور المرأة، وأن إعطاء الأولوية القيادية للرجل – حتى لو توفرت القدرة والكفاءة بدرجة متساوية بين الرجل والمرأة – يأتي في المرتبة الثانية من حيث العوائق أمام تطور المرأة، وأن عدم التوفيق بين مسؤوليات العمل والبيت هو أحد المؤثرات على تطور المرأة.

أما (أحمد مبارك، 1989) فقد أجرى دراسة لتعرف اتجاهات طلاب كلية التربية الأساسية وطالباتها نحو عمل المرأة في المجتمع الكويتي، وقد تكونت عينة الدراسة من (135) طالباً وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن (73%) من أفراد العينة يرون أن عمل المرأة يجب أن يقتصر على الوظائف التي تناسب وضعها الأنثوي، وأن المهن التي تناسب المرأة هي المهن الخاصة بالتدريس والخدمة الاجتماعية والطب والتمريض والمهن التجارية.

أما وايت كرافت ووليامز (Whitecraft & Williams, 1990)، فقد أجريا دراسة هدفت إلى تعرف أثر النوع على المشاركة في صنع القرار، وقد تكونت عينة الدراسة من (1844) من الذكور والإناث، الذين يعملون مديرين في ولاية تكساس الأمريكية، وقد أظهرت نتائج الدراسة: أن الإناث من المديرين كنّ أقل رضا في مشاركتهن في صنع القرار، واعتقدن أنهن لم يتلقين تدريباً كافياً قبل تولي المناصب القيادية.

أما (علي الزغل، 1992) فقد أجرى دراسة بعنوان "اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني"، وقد تألفت عينة الدراسة من (556) طالباً من المستوى الجامعي، أظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

– إن لنوع الطالب وخلفيته الجغرافية أثراً مهماً في اتجاهه الكلي نحو مكانة المرأة في المجتمع.

– إن أعلى المتوسطات الحسابية لأفراد العينة على الاتجاه الكلي نحو مكانة المرأة في المجتمع كانت للإناث.

وأجرت (فهمية شرف الدين ونادیا كیوان، 1996) دراسة بعنوان " تطور وضع المرأة في السلطة التنفيذية في لبنان (1980–1994) "، وقد اختيرت العينات من مستويات السلطة التنفيذية والتشريعية في القطاع العام. وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي: غياب المرأة اللبنانية غياباً شبه كلي عن دوائر القرار السياسي تشريعاً وتنفيذياً، وأن حضور المرأة في القرار الإداري لا يزال في أدنى درجاته، وأن نسبة مشاركة المرأة في المجال التجاري أكبر منها في المجالين السياسي والإداري، إلا أن هذا الوجود قلما كان له تأثير على أخذ المرأة دوراً في صنع القرار.

أما (علي عسكر، ومعصومة أحمد، 2003) فقد أجريا دراسة بعنوان "الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي"، وقد تألفت عينة الدراسة من (278) من الطلبة الجامعيين والعاملين بمؤسسات دولة الكويت ضمن القطاعين الحكومي والخاص موزعين وفقاً لمتغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي:

– إن كلا الجنسين يتبنى اتجاهاً إيجابياً نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية.

– وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية تبعاً لمتغير النوع، لصالح الإناث.

– وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات أفراد العينة نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية تبعاً لمتغير الجنسية (كويتي، غير كويتي)، لصالح الكويتيين.

تعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة ما يأتي:

– وجود اتفاق على انخفاض نسبة مشاركة المرأة في المراكز الإدارية المتقدمة وفي مراكز صنع القرار.

– وجود اتفاق على كثير من المعوقات التي تحول دون تسلم المرأة للمراكز القيادية.

– أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن اتجاهات المبحوثين نحو تسلم المرأة للمناصب الإدارية العليا لم تتأثر بمتغيري النوع ومكان السكن.

– أشارت نتائج إحدى الدراسات إلى وجود فروق دالة إحصائياً في اتجاهات المبحوثين نحو تولي المرأة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير النوع، لصالح الإناث.

– ظهور تناقض في نتائج بعض الدراسات حول قدرة المرأة على تسلم المناصب القيادية.

– أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن دور المرأة يقتصر على الواجبات المنزلية وبعضها الآخر على بعض المهن، مثل المهن التعليمية والتجارية والطبية والاجتماعية.

وقد يعود سبب التناقض في نتائج هذه الدراسات إلى الاختلاف والتفاوت في نوعية العينات التي استخدمت في هذه الدراسات، من حيث المستوى الثقافي والحضاري لمجتمعات هذه العينات، ويعود كذلك إلى توجهات الباحثين وفروضهم والمستوى التعليمي لعينات الدراسة ومتغيرات الدراسة، وكذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية التي تسود مجتمعات الدراسة، ومدى تأثير التوجهات الدينية في تلك المجتمعات.

وجاءت الدراسة الحالية لمعرفة درجة موافقة عينة من طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على درجة تسلم المرأة المتعلمة للمناصب القيادية، والمعوقات التي تحول دون تسلمها لهذه المناصب.

وتعد هذه الدراسة – من وجهة نظر الباحثين – من الدراسات الرائدة في هذا المجال فيما يتعلق بالمجتمع الأردني، حيث لم تجر دراسة بهذا المضمون على مجتمع الطلبة الجامعيين، وكذلك فإن هذه الدراسة قد أدخلت متغير مكان السكن لمعرفة مدى تأثيره على اتجاهات أفراد العينة نحو موضوع الدراسة، وستكون نتائجها إضافة جديدة للمعرفة التي توصلت إليها الدراسات الأخرى في الوطن العربي.

محددات الدراسة:

1– اقتصرت الدراسة الحالية على عينة من الطلبة الأردنيين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن، وقد جرى تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول 2005/2006.

2 – اقتصرت هذه الدراسة على معرفة درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة على تسلم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، والمعوقات التي تحول دون تسلمها لهذه المناصب.

3 – اقتصرت الدراسة على معرفة أثر متغيري النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة لتسلم المرأة للمناصب القيادية، وعلى درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلم المرأة لهذه المناصب.

4 – تتحدد نتائج الدراسة الحالية بأداة الدراسة المستخدمة، وما لها من دلالات صدق وثبات، وبأفراد عينة الدراسة التي تمثلت في عينة من الطلبة الأردنيين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الطلبة الأردنيين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن، (جامعة الإسراء الخاصة، جامعة الزيتونة الأردنية، جامعة البتراء، كلية العلوم التربوية الجامعية/ الأونروا، جامعة جرش الأهلية، جامعة الزرقاء الأهلية)، ويشمل (3015) طالباً وطالبة، منهم (1540) طالباً، يشكلون ما نسبته (51%) من مجتمع الدراسة و (1475) طالبة، يشكلن ما نسبته (49%) من مجتمع الدراسة.

أما عينة الدراسة فقد اختيرت بالطريقة العشوائية العنقودية؛ وذلك لمراعاة متغيري النوع ومكان السكن، وبلغ عددها (400) طالب وطالبة، يشكلون 13,3% من أصل مجتمع الدراسة، منهم (178) ذكراً، يشكلون ما نسبته (50,6%) من أفراد العينة، و (174) أنثى، يشكلن ما نسبته (49,4%) من أفراد العينة، وهي نسب تتماثل مع نسب متغير النوع في مجتمع الدراسة، وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (352) استبانة، تشكل (88%) من عينة الدراسة المختارة، وجدول (1) يبين توزع أفراد عينة الدراسة بحسب النوع ومكان السكن.

جدول (1)
توزع أفراد العينة بحسب النوع ومكان السكن

العدد	النوع		مكان السكن	
	ذكر	أنثى	مدينة	قرية
352	178	174	244	108
النسبة المئوية	%50,6	%49,4	%69,3	%30,7

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

قام الباحثان بالإجراءات الآتية:

– حدد مجتمع الدراسة وعينتها من طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن، واختيرت عينتها بالطريقة العشوائية العنقودية، وقد بلغت نسبة عينة الدراسة (13,3%) من أصل مجتمع الدراسة.

– أعدت أداة الدراسة، وهي استبانة تألفت في صورتها الأولية من (62) فقرة موزعة على جزأين.

– عرضت أداة الدراسة بصورتها الأولية على لجنة من المحكمين لتحديد مدى صدقها الظاهري، وقد أخذ بملاحظاتهم، وأصبحت الأداة تتألف في صورتها النهائية من (54) فقرة.

– أجريت دراسة استطلاعية على عينة تجريبية لتحديد ثبات أداة الدراسة، واستخدمت معادلة ألفا كرونباخ لاستخراج معامل ثبات الأداة.

– وزعت الأداة على عينة الدراسة من الطلبة الأردنيين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن، وطلب منهم الإجابة عن كل فقرة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وقد بلغت نسبة الاستبانات المسترجعة (88%).

– اعتمد المتوسط الاعتباري الفرضي (3,5)؛ أي ما يعادل (70%) من الدرجة الكلية، للحكم على درجة الفقرة، فإذا زاد المتوسط الحسابي الملاحظ على الدرجة (3,5) على فقرات الجزء الأول (1–29) فإن ذلك يدل على أن أفراد العينة يوافقون على مضمون الفقرة. وإذا قلّ المتوسط الحسابي الملاحظ عن المتوسط الاعتباري الفرضي فإن ذلك يدل على عدم موافقة أفراد العينة على مضمون الفقرة.

ما يتعلق بفقرات الجزء الثاني (30–54)، فإنه إذا زاد المتوسط الحسابي الملاحظ على المتوسط الاعتباري الفرضي (3,5) فإن ذلك يدل على أن الفقرة تشكل معوقاً أمام تسّلم المرأة للوظائف القيادية، أما إذا قلّ المتوسط الحسابي الملاحظ عن المتوسط الاعتباري الفرضي، فإن ذلك يدل على أن الفقرة لا تشكل عائقًا أمام تسلّم المرأة للمناصب القيادية.

– فرغت القيم على نماذج، وأدخلت في الحاسوب، وحللت وعولجت إحصائياً باستخدام برنامج SPSS لحساب المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحراف المعياري للإجابة عن السؤالين الأول والرابع واختبار T-test لمعرفة الفروق بين

متوسطات استجابات أفراد العينة على فقرات الدراسة تبعاً لمتغيري النوع ومكان السكن؛ وذلك للإجابة عن الأسئلة: الثاني والثالث والخامس والسادس، وللإجابة عن السؤالين السابع والثامن، استخدم تحليل التباين الثنائي لمعرفة أثر التفاعل بين النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، والمعوقات التي تحول دون ذلك.

أداة الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة الحالية، أعدّ الباحثان استبانة موجهة للطلبة الأردنيين في كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن (الإسراء الخاصة، الزيتونة الأردنية، العلوم التربوية الجامعية / الأونروا، جامعة البتراء، جرش الأهلية، الزرقاء الأهلية) تألفت في صورتها الأولية من (62) فقرة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وتتألف من جزأين؛ يتعلق الجزء الأول: بدرجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، ويشتمل على (35) فقرة، أما الجزء الثاني فيتعلق بالمعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، وتشتمل على (27) فقرة.

ولبناء الاستبانة استعان الباحثان بالمصادر الآتية:

- استجابات عينة استطلاعية تتألف من (35) طالبًا وطالبة من أفراد مجتمع الدراسة، على سؤالين مفتوحين، يتعلق السؤال الأول بالمناصب الإدارية و مراكز صنع القرار التي يمكن أن تحتلها المرأة الأردنية المتعلمة، في حين يتعلق السؤال الثاني بالمعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية.

- استبانات الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، ومن هذه الدراسات دراسة فاتن نصراوي (1986)، ودراسة سوزان الصالحي (1994)، ودراسة كاثنكان مرعي (2001)، ودراسة إياس عاشور (2003).

- صيغت عبارات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يقيس درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة المناصب القيادية، ويتدرج موقف الطلبة من مضمون الفقرة من: (أوافق بشدة) وتعطى خمس درجات، (وأوافق) وتعطى أربع درجات، و (محايد) وتعطى ثلاث درجات، و (أعارض) وتعطى درجتان، و (أعارض بشدة) وتعطى درجة واحدة.

صدق الأداة وثباتها:

للتحقق من الصدق الظاهري لفقرات الاستبانة، فقد عرضت في صورتها الأولية بفقراتها الـ (62) على عشرة من المحكمين، من ذوي الاختصاص في التربية وعلم الاجتماع والدراسات الاجتماعية والعلوم السياسية، وذلك لإبداء رأيهم في فقرات الاستبانة من حيث السلامة اللغوية والصياغة ومدى وضوحها ودقتها في التعبير، ومدى ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنضوي ضمنه، وتقديم المقترحات بالحذف أو الإضافة أو التعديل، وقد اعتبرت موافقة سبعة من المحكمين من أصل عشرة، على هذه الفقرات دليلاً كافياً على صدق المحتوى لهذه الأداة.

وقد أخذ الباحثان بتوصيات المحكمين وملاحظاتهم، وحذفت (6) فقرات من الجزء الأول، وفقرتان من الجزء الثاني، وأعيدت صياغة (3) فقرات، وبذلك اتخذت الاستبانة صورتها النهائية(*)، وأصبحت تتألف من (54) فقرة موزعة على جزأين؛ الجزء الأول: يتعلق بدرجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، ويتألف من (29) فقرة، والجزء الثاني: يتعلق بالمعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة للمناصب القيادية، ويتألف من (25) فقرة.

وتحقق الباحثان من ثبات الأداة بعد توزيعها على عينة التجريب الأولية، وتتألف من (35) طالباً وطالبة من مجتمع الدراسة، واستخدمت طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، بفاصل زمني مقداره ثلاثة أسابيع، وحسب معامل الثبات باستخدام إلفا كرونباخ Alpha Cronbach، وبلغ معامل الثبات الكلي (0,84,5) وهو معامل ثبات مناسب لأغراض هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

السؤال الأول:

ما درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

للإجابة عن السؤال الأول، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لكل فقرة، ولفقرات المجال بصورة كلية (درجة الموافقة)، وجدول (2) يبين ذلك:

(*) انظر ملحق (1).

جدول (2)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لدرجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	1	المرأة المتعلمة غير واعية لدورها القيادي.	3,948	1,0114	%78,9
28	2	أفضل أن تكون رئيستي في العمل امرأة.	2,667	1,2564	%53,3
6	3	المرأة المتعلمة قادرة على قيادة البرامج التطويرية والتخطيط لها.	3,707	1,0660	%74,1
19	4	المرأة المتعلمة قادرة على إدارة مشروع صناعي.	3,105	1,1362	%62,1
21	5	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة مجلس بلدي.	2,974	1,2617	%59,4
1	6	المرأة المتعلمة قادرة على بناء علاقات اجتماعية مع الموظفين.	3,951	1,0516	%79
4	7	المرأة المتعلمة قادرة على خوض الانتخابات النيابية.	3,772	1,1371	%75,4
3	8	المرأة المتعلمة قادرة على التخطيط ضمن فريق لزيادة الإنتاج.	3,838	0,0948	%76,7
13	9	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة مجلس إدارة شركة.	3,525	1,1909	%70,5
22	10	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة مجلس قروي.	2,963	1,2409	%59,2
14	11	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة جامعة.	3,494	1,3139	%69,8
11	12	المرأة المتعلمة لديها القدرة على منافسة الرجل في المناصب العليا.	3,590	1,2911	%71,8
7	13	المرأة المتعلمة قادرة على اتخاذ القرارات المهمة.	3,698	1,1223	%73,9
10	14	المرأة المتعلمة لديها الخبرات التي تؤهلها للقيادة.	3,619	1,1004	%72,3
25	15	المرأة المتعلمة مؤهلة لقيادة حزب سياسي.	2,727	1,2697	%54,5
12	16	المرأة المتعلمة قادرة على إدارة مؤسسة تجارية.	3,519	1,1245	%70,3

تابع / جدول (2)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لدرجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
17	17	المرأة المتعلمة لديها الخبرات التي تؤهلها للعمل السياسي.	3,233	1,2275	%64,6
8	18	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون وزيرة.	3,687	1,2983	%73,7
9	19	المرأة المتعلمة قادرة على إدارة مشروع زراعي إنتاجي.	3,667	1,1274	%73,3
5	20	المرأة المتعلمة قادرة على صنع القرار.	3,718	1,1512	%74,3
16	21	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون سفيرة لبلادها في الخارج.	3,289	1,3079	%65,7
20	22	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون قيادية في السلك القضائي.	3,005	1,3183	%60,1
27	23	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيس محكمة.	2,676	1,3745	%53,5
23	24	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة لمجلس الأعيان.	2,923	1,2953	%58,4
24	25	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة لمجلس النواب.	2,914	1,2915	%58,2
26	26	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة حكومة.	2,693	1,3491	%53,8
29	27	المرأة المتعلمة قادرة على تسلم مناصب قيادية في الجيش.	2,375	1,3058	%47,5
15	28	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون مستشارة قانونية.	3,474	1,1716	%69,4
18	29	المرأة المتعلمة ناضجة سياسياً لتولي مناصب سياسية متقدمة.	3,119	1,3847	%62,3
		الكلي	3,306	0,7595	%66,1

يتبين من جدول (2) أن المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة موافقة أفراد العينة على الفقرات قد راوح بين (3,951–2,375) بانحراف معياري راوح بين

(1,3847–0,0948)، وبلغ المتوسط الحسابي الملاحظ على فقرات المجال بصورة كلية (3,306)، بانحراف معياري قدره (0,7595)، مما يشير إلى أن المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة موافقة أفراد العينة على فقرات المجال بصورة كلية، أقل من المتوسط الاعتباري الفرضي (3,5)، وهذا يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، ويعود ذلك إلى النظرة المتجذرة في العقلية التي تسود لدى قسم كبير من أبناء المجتمع الأردني، التي ما زالت تنظر إلى المرأة في كثير من الأحيان نظرة قائمة على عدم قبول سلطتها على الرجل، وأن عمل المرأة يؤثر على مهامها الأسرية وعلى تنشئة أطفالها، لذلك فإنه من الصعب عليها أن تقوم بالتوفيق بين مهامها ومسؤولياتها في العمل ومسؤولياتها في المنزل، وبخاصة إذا كانت هذه المهام على مستوى المناصب القيادية العليا، حيث لا تتناسب مع وضعها الأنثوي، وهم بذلك يرون أن المهن التي تناسب المرأة هي المهن التعليمية والخدمة الاجتماعية والتمريض والطب والمهن التجارية.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (أحمد مبارك، 1989) التي أشارت نتائجها إلى أن عمل المرأة يجب أن يقتصر على الوظائف التي تناسب وضعها الأنثوي، وأن المهن التي تناسب المرأة هي المهن الخاصة بالتدريس والخدمة الاجتماعية والمهن التجارية والطبية، واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (علي عسكر، ومعصومة أحمد، 2003) حيث أشارت نتائجها إلى أن كلا النوعين (الذكور والإناث) يتبنى اتجاهاً إيجابياً نحو تولي المرأة الكويتية للوظائف الإشرافية في التعليم.

السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير النوع؟

للإجابة عن السؤال الثاني، استخدم اختبار (ت) الإحصائي T-test لمعرفة الفروق في متوسطات درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، تبعاً لمتغير النوع، وجدول (3) يبين ذلك:

جدول (3)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) الإحصائي لمتوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة تبعاً لمتغير النوع

النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
ذكر	178	3,066	0,7419	*6,317	0,000
أنثى	174	3,551	0,6982		

* دالة إحصائياً α = (0,05)

يتبين من نتائج اختبار (ت) الموضحة في جدول (3)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية α = (0,05) في درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، لصالح الإناث، حيث بلغ المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة موافقة الإناث على فقرات المجال بصورة كلية (3,551)، بينما بلغ المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة موافقة الذكور (3,066)، وتعزى هذه النتيجة إلى التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي الذي حققته المرأة الأردنية المتعلمة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ حيث بدأت تثبت وجودها في قوة العمل بجدارة عالية، وهذا يعزز ثقة المرأة بنفسها ويجعلها تتطلع للمزيد مما لها من حقوق ومكانة في المجتمع، وكان للجهد الذي تقوم به الجمعيات النسائية كعقد الندوات والمحاضرات لتبيان مكانة المرأة ودورها في المجتمع، الأثر الأكبر في تغيير اتجاهات أفراد العينة نحو مكانة المرأة في المجتمع، وكذلك قد تكون هذه النتيجة متطابقة مع طبيعة الأمور؛ حيث تنظر المرأة لنفسها بشكل أفضل مما ينظر إليها الرجل، وفي ذلك تحقيق لذاتها، وهذا يدفعها لمحاولة الوصول إلى درجة المساواة بالرجل وإثبات وجودها.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (علي الزغل، 1992) ودراسة (علي عسكر، ومعصومة أحمد، 2003)، اللتين أشارت نتائجهما إلى وجود فروق دالة إحصائياً في درجة موافقة المرأة على تسلم المناصب الإدارية والإشرافية تبعاً لمتغير النوع، لصالح الإناث.

السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة طلبة كليات العلوم

التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير مكان السكن؟

للإجابة عن السؤال الثالث، استخدم اختبار (ت) الإحصائي T-test لمعرفة الفروق في متوسطات درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، تبعاً لمتغير مكان السكن، وجدول (4) يبين ذلك:

جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) الإحصائي لمتوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
مدينة	244	3,266	0,7782	*1,501	0,134
قرية	108	3,397	0,7105		

* غير دالة إحصائياً α = (0,05)

يتبين من نتائج اختبار (ت) الإحصائي، الموضحة في جدول (4)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية α = (0,05) في درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير مكان السكن، ويعود ذلك لتقارب متوسط درجات موافقة أفراد العينة من سكان المدن، وسكان القرى، ويعزى عدم الاختلاف في وجهات نظر أفراد العينة (سكان المدن، سكان القرى) إلى أن التجمعات القروية في الأردن قريبة من المناطق الحضرية، وأن تأثيرات المدن امتدت بشكل متفاوت إلى المناطق القروية وخصوصاً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين نتيجة ما أصاب المجتمع الأردني من ازدهار اقتصادي شمل المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى إتاحة فرص التعليم الجامعي لأبناء المدن وأبناء القرى على حد سواء، نظراً لانتشار الجامعات الخاصة في مناطق ريفية في غالب الأحيان، وأن تأثير الحياة الجامعية قد عدّل في أنماط تفكير طلبة الجامعات بشكل عام حول كثير من القضايا السياسية والفكرية والاجتماعية، ويكونون بذلك قد اكتسبوا اتجاهات وهم على مقاعد الدراسة؛ حيث إن وجودهم في مؤسسة تعليمية مختلطة يدعم نظرتهم للمساواة بين النوعين.

السؤال الرابع:

ما المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

للإجابة عن السؤال الرابع، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لكل فقرة، ولفقرات الجزء الثاني بصورة كلية، وجدول (5) يبين ذلك:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لدرجة موافقة أفراد العينة على معوقات تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
2	30	معارضة العديد من العاملين الرجال ترؤس المرأة لهم.	3,769	1,2152	%75,3
13	31	عدم وجود قناعة كافية لدى المرأة للمشاركة في الحياة السياسية.	3,281	1,1211	%65,6
8	32	يشكل عدم استمرار المرأة في العمل صعوبة أمام تسلّم المرأة المناصب الإدارية العليا.	3,539	1,0827	%70,7
6	33	تدخل الأقارب الذين لا يؤيدون عمل المرأة السياسي.	3,550	1,2864	%71
16	34	يتم استثناء المرأة عند إشغال المناصب الإدارية العليا.	3,224	1,1855	%64,4
22	35	المرأة ليست ناضجة سياسياً.	2,835	1,2904	%56,7
21	36	لا يوثق بالمرأة أن تكون صانعة قرار.	2,951	1,2745	%59
15	37	واجبات المرأة المنزلية تعوق تقدم المرأة في المناصب العليا.	3,238	1,2380	%64,7
5	38	يعكس التفكير السائد في المجتمع الأردني مقولة أن المرأة أقل تحكماً في انفعالاتها وعواطفها من الرجل.	3,573	1,3140	%71,4
16	39	الأحزاب السياسية في الأردن لا تشجع مشاركة المرأة السياسية.	3,244	1,1584	%64,4
12	40	المرأة ضعيفة أمام هيمنة الرجل الأسرية.	3,321	1,3017	%66,4

تابع/جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لدرجة موافقة أفراد العينة على معوقات تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية.

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
19	41	تتأثر قيادتي لمرؤوسي سلبياً كوني امرأة.	3,113	1,1138	%62,2
18	42	التنشئة السياسية داخل الأسرة موجهة للذكر دون الأنثى.	3,130	1,2921	%62,6
11	43	تتأثر قراراتي في العمل بعاطفتي وبأحوالي النفسية كوني امرأة.	3,352	1,2407	%67
4	44	إن العشائرية تعوق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية.	3,622	1,2320	%72,4
23	45	اعتقاد المسؤولين في الإدارة العليا بأن المرأة أقل ولاءً وانتماءً للعمل من الرجل.	2,735	1,3101	%54,7
6	46	لا يتقبل الرجل دور المرأة القيادي.	3,551	1,2347	%71
20	47	المرأة غير قادرة على اتخاذ قرارات سياسية مهمة.	3,065	1,3221	%61,3
13	48	قناعة الرجل بأن المرأة مكانها المنزل وتربية الأطفال.	3,284	1,4437	%65,6
1	49	إن متطلبات العمل مثل ساعات العمل المتأخرة أو العمل في مناطق جغرافية مختلفة تضعف فرص تسلم المرأة للمناصب العليا.	3,795	1,1364	%75,9
9	50	يعتقد المسؤولون – وبخاصة الذين هم في الإدارة العليا – بأن المرأة أقل استقراراً من الرجل في العمل.	3,523	1,1814	%70,4
3	51	عدم تقبل الأهل فكرة سفر المرأة إلى خارج البلاد في حالة توليها أي منصب قيادي.	3,761	1,2334	%75,2
10	52	يعتقد المسؤولون – وبخاصة الذين هم في الإدارة العليا – بأن المرأة أقل قدرة على إدارة العمل من الرجل في الوظائف العليا.	3,360	1,2302	%67,2
24	53	المرأة لا ترغب في أن تتسلم وظائف قيادية.	2,707	1,1228	%54,1
25	54	المرأة لا تثق بنفسها صانعة قرار.	2,613	1,3476	%52,2
		الكلي	3,410	0,6688	%68,2

يتبين من جدول (5) أن المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية من وجهة نظر أفراد العينة قد راوح بين (2,613 – 3,795) وبانحراف معياري راوح بين (1,0827 – 1,4437)، وبلغ المتوسط الحسابي الملاحظ على فقرات المجال بصورة كلية (3,410) بانحراف معياري مقداره (0,6688).

ويلاحظ أن المتوسط الحسابي الملاحظ يقل عن المتوسط الاعتباري الفرضي (3,5)، وهذا يعني أن أفراد العينة لا يرون أن الفقرات الواردة في الاستبانة بصورة كلية تشكل معوقات حادة تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، ولا يخلو الأمر من وجود بعض المعوقات الحادة، ويعود ذلك إلى عوامل التنشئة القائمة على النوع الاجتماعي والضغوط الوظيفية والمعوقات الهيكلية للتمييز ضد المرأة في الترشيح للمواقع والمناصب القيادية، وكذلك للوضع الاجتماعي للمرأة الذي يضع في غالب الأحيان قيوداً على حريتها، ويحدد خروجها من البيت، حتى مع الاعتراف بقدرتها وجدارتها للقيام بالمهام والمسؤوليات المنوطة بها، وحتى مع وجود التعاطف والتأييد لها من البعض أحياناً في قدرتها ومكانتها في المجتمع، إلا أن هذا الموقف والتعاطف لا يدومان طويلاً؛ إذ نجد أصحابهما يعودون ليؤكدوا حقيقة موقفهم تجاه المرأة، الذي هو حقيقة موقف غالبية أبناء المجتمع، على أنها المخلوق الضعيف الذي يختلف عن الرجل فكرياً وأيديولوجياً.

ومع أن تغيراً ملموساً قد حدث في الأردن تجاه المرأة ومكانتها في المجتمع فإن النظرة التقليدية إليها ما زالت متحكمة في عقلية كثير من أبناء المجتمع الأردني تجاه قيامها ببعض المهام مثل: رفض فكرة رئاسة المرأة للرجل في العمل، وفكرة ترشيح المرأة للانتخابات النيابية، وبشكل خاص في المناطق الريفية، وذلك لهيمنة العشائرية على قرار النساء في مثل هذه القضايا، وكذلك رفض فكرة سفر المرأة خارج البلاد نتيجة لطبيعة منصبها القيادي الذي تحتله؛ لأن ذلك من وجهة نظرهم يؤثر على دورها في المنزل، مع العلم أن كثيراً من الدراسات أشارت إلى أنه كلما ارتفعت مكانة الزوجة في الثقافة والعمل كانت أكثر اعتقاداً بتكامل الأنثى الفطري وبالطموح في أن تكون زوجة إلى جانب العمل وبالتشاور – بدرجة كبيرة مع زوجها – في شؤون الأسرة.

السؤال الخامس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، تبعاً لمتغير النوع؟

للإجابة عن السؤال الخامس، استخدم اختبار (ت) الإحصائي T-test لمعرفة الفروق في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية من وجهة نظر أفراد العينة، تبعاً لمتغير النوع، وجدول (6) يبين ذلك:

جدول (6)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد العينة على المعوقات تبعاً لمتغير النوع

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
ذكر	178	3,457	0,5712	*5,182	0,000
أنثى	174	3,100	0,7134		

* دالة إحصائياً α = (0,05)

يتبين من نتائج اختبار (ت) الإحصائي، الموضحة في جدول (6)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية α = (0,05) في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، من وجهة نظر أفراد العينة، تبعاً لمتغير النوع، لصالح الذكور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة حدة المعوقات التي تواجه المرأة من وجهة نظر أفراد العينة الذكور (3,457)، بينما بلغ المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة حدة المعوقات التي تواجه المرأة، من وجهة نظر أفراد العينة من الإناث (3,100)، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الذكور أكثر متابعة للقضايا التي تمس المجتمع وأكثر اهتماماً بها، وقضية المرأة من القضايا التي تلقى الاهتمام في وسائل الإعلام والندوات، ولكون الأمر لا يتعلق بشكل مباشر بالذكور فإنهم في غالب الأمر يصدرون أحكامهم على المعوقات التي تواجه المرأة المتعلمة بشكل أكثر واقعية من الإناث، حيث تحاول الإناث تجاهل هذه المعوقات وعدم الاعتراف بها أو التقليل من شأنها رغبة منهن في التخلص منها.

وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (سمر بني عودة، 2002)، التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى α = (0,05) في

معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية تعزى لمتغير النوع.

السؤال السادس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، تبعاً لمتغير مكان السكن؟

للإجابة عن السؤال السادس، استخدم اختبار (ت) الإحصائي T-test لمعرفة الفروق في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، من وجهة نظر أفراد العينة، تبعاً لمتغير مكان السكن، وجدول (7) يبين ذلك:

جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) الإحصائي لمتوسطات استجابات أفراد العينة على المعوقات تبعاً لمتغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
مدينة	244	3,314	0,6733	*1,406	0,161
قرية	108	3,205	0,6553		

* غير دالة إحصائياً α = (0,05)

يتبين من نتائج اختبار (ت) الإحصائي، الموضحة في جدول (7)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية α = (0,05) في درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، من وجهة نظر أفراد العينة، تبعاً لمتغير مكان السكن، على الرغم من وجود فرق في المتوسطات الحسابية بين أفراد العينة الذين يسكنون في المدينة وأفراد العينة الذين يسكنون في القرية، إلا أن هذا الفرق غير دال إحصائياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتوسط استجابات أفراد العينة الذين يسكنون المدن (3,314)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمتوسط استجابات أفراد العينة الذين يسكنون القرى (3,205)، ويعود تقارب المتوسطات الحسابية بين أفراد العينة إلى كون التأثيرات والمفاهيم التي يتعرض لها طلبة أبناء المدينة هي نفسها تقريباً التي يتعرض لها طلبة أبناء القرية، وكذلك فإن المجتمع الأردني هو نفسه (سكان المدن، القرى) بعاداته وتقاليده، وإن تفاوتت هذه النظرة أحياناً بين سكان المدن

وسكان القرى، وكذلك فإن الحياة الجامعية قد أكسبت أفراد العينة اتجاهات إيجابية نحو المرأة وحقوقها في المجتمع، ومبدأ المساواة بين النوعين.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (سمر بني عودة، 2002)، التي أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية تعزى لمتغير مكان الإقامة (المدينة، القرية، المخيم).

السؤال السابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

للإجابة عن السؤال السابع، استخدم تحليل التباين الثنائي Two-way ANOVA لمعرفة أثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، وجدول (8) يبين ذلك:

جدول (8)
نتائج تحليل التباين الثنائي لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية للمناصب القيادية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
النوع × السكن	8,763	1	8,763	*0,169	0,681
الخطأ	180,577	348	0,519		
الكلي	4050,479	352			

* غير دالة إحصائياً α = (0,05)

يتبين من نتائج تحليل التباين الثنائي، الموضحة في جدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية α = (0,05) لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (0,169)، وهي قيمة أقل من قيمة (ف) الحرجة عند مستوى الدلالة (0,681) ودرجة حرية (1) و (348)، ويعود ذلك إلى تقارب المتوسطات الحسابية لدرجة موافقة أفراد العينة (الذكور والإناث) و (سكان المدينة والقرية) على تسلّم المرأة الأردنية

المتعلمة للمناصب القيادية، وتقارب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة على درجة موافقتهم على تسلم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبعاً لمتغير مكان السكن، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة الذين يسكنون في المدن (3,266)، وللذين يسكنون في القرى (3,397)، ومع أن هناك فروقاً في المتوسطات الحسابية فإنها غير دالة إحصائياً.

أما بالنسبة لمتغير النوع، فقد بلغ المتوسط الحسابي لمتوسطات استجابات الإناث (3,551)، ولمتوسطات استجابات الذكور (3,066)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية، لصالح الإناث.

وعند استخدام معادلة تحليل التباين الثنائي لمعرفة أثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على تسلم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية تبين أن قيمة (ف) المحسوبة أقل من قيمة (ف) الحرجة عند مستوى الدلالة (0,681)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α = (0,05).

السؤال الثامن:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية؟

للإجابة عن السؤال الثامن، استخدم تحليل التباين الثنائي Two-way ANOVA لمعرفة أثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، وجدول (9) يبين ذلك:

جدول (9)
نتائج تحليل التباين الثنائي لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية للمناصب القيادية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
النوع × السكن	1,669	1	1,669	*4,05	0,045
الخطأ	143,367	348	0,412		
الكلي	3945,712	352			

* دالة إحصائياً α = (0,05)

يتبين من نتائج تحليل التباين الثنائي، الموضحة في جدول (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (4,05)، وهي قيمة أكبر من قيمة (ف) الحرجة عند مستوى الدلالة (0,045) ودرجة حرية (1) و (348)، وقد جاءت هذه الفروق لصالح الذكور الذين يسكنون في المدن، وجدول (10) يبين ذلك:

جدول (10)
المتوسطات الحسابية لأثر تفاعل النوع ومكان السكن لأفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية للمناصب القيادية

النوع × مكان السكن		المتوسط الحسابي
ذكر	مدينة	3,532
	قرية	3,281
أنثى	مدينة	3,085
	قرية	3,133

يتبين من جدول (10) أن المتوسط الحسابي الملاحظ لدرجة حدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية من وجهة نظر أفراد العينة من الذكور الذين يسكنون في المدن (3,532)، وهذا المتوسط يفوق المتوسطات الحسابية لأفراد العينة من الذكور الذين يسكنون في القرى (3,281)، مما يشير إلى أن شعور الذكور الذين يسكنون في المدن بالمعوقات يفوق شعور الذكور الذين يسكنون في القرى، ويعود ذلك إلى أن الطلبة الذين يسكنون في المدن على دراية ومعرفة بالمعوقات التي تقف في وجه المرأة المتعلمة من الوصول إلى المناصب العليا؛ وذلك لأن نسبة كبيرة من أمهاتهم يزاولن العمل في القطاعين العام والخاص، ونسبة كبيرة منهن من ذوات التعليم العالي، ومن المعروف أنه كلما كان المستوى التعليمي للأم مرتفعاً فإن ذلك يؤدي إلى توافر بيئة تسهم بشكل إيجابي في طريقة تفكير الأبناء، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ الأبناء مواقف أكثر تقبلاً ومرونةً تجاه المرأة ودورها في المجتمع.

بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً لأثر تفاعل النوع ومكان السكن في حدة

المعوقات بين الإناث (سكان المدن، القرى)، وذلك لتقارب المتوسطات الحسابية لاستجاباتهم على فقرات الاستبانة.

مناقشة النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى تعرف درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن، على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، والمعوقات التي تحول دون تسلمها لهذه المناصب، وفيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن (66,1%) من أفراد العينة يوافقون على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، وقد جاءت نسبة الموافقة أقل من نسبة الموافقة المعتمدة في هذه الدراسة (70%)، وجاءت الموافقة في معظمها مقتصرة على المهام والمناصب التي لا تشكل مناصب قيادية متقدمة، وأظهرت النتائج أن (79%) من أفراد العينة يعترفون بقدرة المرأة الأردنية المتعلمة على بناء علاقات اجتماعية مع الموظفين، وأن (78,9%) من أفراد العينة يعترفون بأن المرأة واعية لدورها القيادي، وأشار (76%) منهم إلى قدرة المرأة المتعلمة على التخطيط ضمن فريق لزيادة الإنتاج، بينما أشار (75,4%) إلى أن المرأة المتعلمة قادرة على خوض الانتخابات النيابية، وأن (74,3%) يعترفون بقدرة المرأة المتعلمة على صنع القرار.

ومع موافقة أفراد العينة على قدرة المرأة على التخطيط وصنع القرار، وخوض الانتخابات النيابية، ووعيها لدورها القيادي، فإننا نجد تناقضاً في استجاباتهم في المجال التطبيقي لدور المرأة القيادي، حيث عارض (52,5%) من أفراد العينة على تسلّم المرأة مناصب قيادية في الجيش، ورفض (46,7%) أن تكون رئيستهم في العمل امرأة، وعارض (46,5%) منهم أن تكون المرأة رئيسة محكمة، وعارض (46,2%) من أفراد العينة أن تكون المرأة المتعلمة في منصب رئيسة حكومة.

ويعود هذا التناقض في استجابات أفراد العينة إلى النظرة التقليدية الراسخة عن المرأة وسيطرة قيم ثقافية واجتماعية معينة، ترى أن دور المرأة في الحياة يقتصر على الاهتمام بالأسرة، والقيام ببعض الوظائف والمهن التي تتناسب مع طبيعتها.

كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، لصالح الإناث،

حيث أشار (71%) من الإناث إلى موافقتهن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، بينما أشار (61,3%) من الذكور إلى موافقتهم على تسلّم المرأة للمناصب القيادية، وهذه النتيجة طبيعية على اعتبار أن المرأة تنظر إلى نفسها بشكل أفضل مما ينظر إليها الرجل.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة موافقة أفراد العينة على تسلّم المرأة الأردنية للمناصب القيادية، تبعاً لمتغير مكان السكان (المدينة، القرية)، ويعود ذلك إلى قرب مجتمع الدراسة من أبناء القرى إلى مجتمع الدراسة في المدينة واتصاله به، وللقرب المكاني بين القرى والمدن في الأردن، ولوصول تأثيرات المدينة إلى المناطق القروية.

أظهرت الدراسة وجود بعض المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية للمناصب القيادية، وجاءت المعوقات التالية (مرتبة تنازليًا) على قمة المعوقات من وجهة نظر أفراد العينة، إن متطلبات العمل في مناطق جغرافية مختلفة يضعف فرص تسّلم المرأة المناصب العليا، معارضة العديد من العاملين الرجال ترؤس المرأة لهم، عدم تقبل الأهل فكرة سفر المرأة خارج البلاد في حالة توليها أي منصب قيادي، إن العشائرية تعوق ترشيح المرأة للانتخابات النيابية، إن المرأة أقل تحكماً في انفعالاتها وعواطفها من الرجل، وقد بلغت نسبة حدة هذه المعوقات على الفقرات السابقة، من وجهة نظر أفراد العينة على النحو الآتي: (75,9%)، (75,3%)، (75,2%)، (72,4%)، (71,4%).

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (فاتن نصراوي، 1986)، ودراسة (آمنة خصاونة، 1992،) ودراسة (إياس عاشور، 2003،).

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة في درجة شعورهم بحدة المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة الأردنية للمناصب القيادية، لصالح الذكور، ويعود ذلك إلى أن الذكور أكثر اهتماماً و واقعية في متابعة القضايا الاجتماعية والسياسية، أما الإناث فإنهن لا يعترفن كثيراً ببعض المعوقات الاجتماعية التي تحول دون وصولهن إلى مراكز القيادة، محاولة منهن لكسر هذه المعوقات، ولم تظهر نتائج الدراسة أثراً لمكان السكن على حدة المعوقات.

أما بالنسبة لأثر تفاعل النوع ومكان السكن على درجة موافقة أفراد العينة على درجة تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية، فقد أظهر تحليل التباين

الثنائي Tow-way ANOVA عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين أفراد العينة، بينما أظهر فروقاً دالة إحصائياً لأثر هذا التفاعل في درجة شعور أفراد العينة في حدة المعوقات بين الذكور والإناث ممن يسكنون المدن، لصالح الذكور؛ وذلك لأن أبناء المجتمع الحضري يتقبلون ما يحدث في المجتمع من تغيرات فكرية واجتماعية بدرجة عالية، ويعود ذلك لتمردهم ورفضهم لبعض القيم والعادات السائدة في المجتمع، وأن أبناء المدن على درجة عالية من الثقافة والوعي ببعض القضايا التي تتعلق بالمجتمع الأردني، ومن ضمنها ما يتعلق بالمرأة، والذكور بشكل خاص أكثر واقعية من الإناث في درجة تقديرهم لحدة المعوقات التي تواجه المرأة من تسلم المناصب القيادية، أما الإناث فإنهن يحاولن تجاهل هذه المعوقات وعدم الاعتراف بها وذلك للتخلص منها. وأن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة شعور أفراد العينة في حدة المعوقات بين الذكور والإناث ممن يسكنون في القرى، يعود إلى أن تأثير القيم الاجتماعية السائدة في مجتمعاتهم ما زال قوياً على الذكور والإناث؛ ولأن أبناء القرى لا يشعرون كثيراً بحدة المعوقات التي تواجه المرأة من تسلم المناصب القيادية وذلك لاقتصار هذه المناصب على المدن.

وفي ضوء النتائج السابقة يوصي الباحثان بما يأتي:

1 – أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة – وبشكل خاص المرئية – بإظهار المرأة في أدوار تنموية وقيادية وفي مراكز صنع القرار، والتخفيف من إظهارها في أدوار هامشية وثانوية في قوة العمل.

2 – أن تتولى النقابات النسائية والجهات الحكومية وغير الحكومية، عقد المؤتمرات والندوات التي تعمل على:

- التوعية بأدوار المرأة داخل المنزل وخارجه.
- رفع المستوى الثقافي للمرأة.
- التخفيف من حدة التمييز ضد المرأة.
- زيادة ثقة المرأة بنفسها وثقة الرجل بها.

3 – أن تتولى وسائل الإعلام والنقابات المهنية والجمعيات النسائية استضافة أصحاب الفكر والرأي والنفوذ (من كلا النوعين)، في مهمة تعديل بعض القيم الثقافية السائدة في المجتمع الأردني، التي تنظر إلى المرأة على أنها مخلوق ضعيف، وأن عملها ينحصر فقط في تربية الأبناء والاعتناء بالزوج، وذلك من خلال

تبيان أدوار كل من الرجل والمرأة سواء داخل المنزل أو خارجه، بحيث تعدل اتجاهات الرجال نحو مشاركة المرأة في قوة العمل بالإضافة إلى عملها داخل المنزل واعتنائها بالأسرة، وكذلك تعديل اتجاهات الرجال بأن مهامهم لا تنحصر فقط في قوة العمل خارج المنزل وإنما المشاركة أيضاً في شؤون المنزل.

4 – زيادة تمثيل النساء في مختلف دوائر صنع القرار وإدماج المرأة في عملية التنمية، ووضع معايير واضحة لمناصب صنع القرار على أن يؤخذ بعين الاعتبار التمثيل المتوازن بين النوعين.

5 – أن تحتوي المناهج المدرسية والجامعية على مادة التنشئة الاجتماعية، وأن يظهر فيها موضوع الأدوار النوعية (دور كل من الرجل والمرأة في المجتمع) سواء على صعيد المنزل أو العمل.

6 – أن تقوم الحكومة بوضع "كوتا" للنساء في تولي المناصب القيادية؛ بحيث تشمل هذه "الكوتا" المناطق الحضرية والريفية.

7 – العمل على تطوير الثقافة السياسية للمجتمع الأردني؛ بحيث تصبح نظرة المجتمع أكثر إيجابية تجاه وجود دور أساسي للمرأة في مواقع صنع القرار، وذلك من خلال الاهتمام بعملية التنشئة السياسية من خلال قنواتها المختلفة، وبشكل خاص المناهج التعليمية لمختلف المراحل الدراسية.

المراجع:

أحمد مبارك (1989). اتجاهات طلاب وطالبات كلية التربية الأساسية نحو عمل المرأة في المجتمع الكويتي. **مجلة دراسات تربوية**، 4 (19): 98–129.

أماني قنديل (2004). تمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 12–32.

أمل الفرحان (1991). اتجاهات المسؤولين في الإدارتين العليا والوسطى في القطاع العام نحو عمل المرأة. **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، 18 (2): 136–212.

أملي نفاع (2004). تمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، دار نوبار للطباعة، مصر، 46 – 55.

آمنة خصاونة (1992). صعوبات ترقية المرأة الموظفة إلى المستويات العليا في وزارتي التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم، رسالة ماجستير، (غير منشورة) جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

إياس عاشور (2003). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989 – 2002)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، عمادة الدراسات العليا، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.

حذام زهور عدي (2002). قضايا المرأة العربية المعاصرة. **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، (275): 133 – 145.

ختام حسين تميم (1998). المرأة العربية السورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

دائرة الإحصاءات العامة (2005). التقرير السنوي، مسح العمالة والبطالة، الأردن: عمان.

ذياب عيوش (1985). أحوال الزواج والطلاق في الضفة الغربية المحتلة، دراسة إحصائية تحليلية، **مجلة جامعة بيت لحم**، (4): 71 – 97.

ستناي شامي، ولوسين تامينيان (1992). **مجلة أبحاث اليرموك**، 8 (3)، جامعة اليرموك. الأردن: إربد: 9 – 51.

سمر بني عودة (2002): معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة، رسالة ماجستير " غير منشورة "، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين.

سهام السرابي (2003). علاقة مستوى التعليم الجامعي ومتغيرات أخرى لمستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان، الأردن.

سوزان ناجي الصالحي (1994). المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي، دراسة ميدانية في مدينة عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

عايد الوريكات (1998). اتجاهات المرأة العاملة نحو القيم الأسرية والاجتماعية والاقتصادية للعمل في محافظة الكرك. **مجلة ابحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 14 (3): 187 – 205.

عبد الهادي الجوهري (د. ت). **قاموس علم الاجتماع**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 74.

عزة شرارة بيضون (1988). الهوية النسائية الجيدة، دراسة ميدانية في التنميط الجنسي عند الشابات اللبنانيات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة اللبنانية، لبنان.

عزة شرارة بيضون (2003). القيادة النسائية والإبداع، حالة المنظمات غير الحكومية في لبنان، **المستقبل العربي**، (292): لبنان.

علي حسن أحمد (2001): المرأة وتحديات العمل الأهلي "ملامح العمل الاجتماعي"، **مجلة التربية**، (147)، قطر: 220 – 234.

علي خليفة الكواري (1983). **نحو فهم افضل للتنمية، المستقبل العربي**. (49)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: 4–27.

علي الزغل (1992). اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مكانة المرأة في المجتمع الأردني، **مجلة أبحاث اليرموك**، جامعة اليرموك، 8 (2): 107 – 149.

علي عسكر، ومعصومة أحمد (2003). الاتجاه النفسي نحو تولي المرأة للوظائف الإشرافية

بمنظمات العمل المختلفة في المجتمع الكويتي. مجلة العلوم الاجتماعية، 31 (4)، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت: 857- 879.

فاتن جريس نصراوي (1986). العوامل التي تؤثر في الدور القيادي للمرأة في المجتمع الأردني من وجهتي نظر الإناث والذكور القياديين، رسالة ماجستير في التربية (غير منشورة) كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

فهد الثاقب (1982). الروابط العائلية – القرابية في مجتمع الكويت المعاصر. **حوليات كلية الآداب** (3)، كلية الآداب، جامعة الكويت: 7–69.

فهيمة شرف الدين، ونادبا كيوان (1996). تطور وضع المرأة في السلطة واتخاذ القرار في لبنان (1980 – 1994). **مجلة أبعاد**، (5)، لبنان: 40–149.

كاتنكان فواز مرعي (2001). معوقات التقدم الوظيفي للمرأة الأردنية الموظفة في منظمات الأعمال في مدينتي سحاب والحسن الصناعيتين " دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ليلى شرف (1996). **المرأة العربية: الوضع القانوني والاجتماعي**. منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1 – 17.

مجد الدين خيري (1983). المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية، "دراسة استطلاعية". **مجلة العلوم الاجتماعية**، (2): الكويت، 143 – 165.

موسى اشتيوي، وأمل الداغستاني (1993). مشاركة المرأ ة الأردنية في الحياة السياسية لعام 1993. مركز الدراسات الإستراتيجية: الجامعة الأردنية.

منور الكردي (1986). واقع المرأة العربية – المرأة الأردنية. **مجلة المرأة العربية**، (4): بغداد، 135 – 141.

نانسي باكير (2000). النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ورشة العمل الإقليمية (11 – 13 آذار 2002).

ناهد رمزي (2002). المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق، دراسة في ثلاثة مجتمعات عرقية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 30 (3)، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي: 580 – 607.

نوال السعداوي (1981). المرأة العربية وعقبات التنمية. **المستقبل العربي**، (31): 83 – 93.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2004). الكتاب الإحصائي السنوي. العدد 55، عمان، الأردن.

وسيلة بيترو، ومنى الحديدي، وحنان ملكاوي، وليلى أبو حسان، ورغدة شريم (2005). **المرأة والتعليم العالي: واقع وتطلعات**. وزارة التعليم العالي، الأردن.

Krystyna, C (1990). *Literacy for rural woman in the third world*, UNESCOZ

Labky, H. N. (1997). *Perceived acceptances of women business: Leaders in lebanon*, American University of Beirut.

Marshall, J. (1984). *Women manageres: Travelers in a male world*. Jhon Weley and Sons.

Rassam, A. (1984). Introduction: Arab women: The status of research in the social sciences and the status of women's. In UNESCO, social science research and the women in the Arab World, Frances and Pinter, London, 1-3.

Waley, P. (2000). Women and higher education: The good news and the bad news. *Adults Learning*, 11 (7): 13-19.

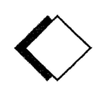
Whitecraft, C, & Williamas, M. (1990). Gender differences and public sector manager women perceptions of equality in state governs. Paper Presented at international communication association convention. Ireland: Dublin, June. 24-25.

Winfrey. J. (2000). Mother load: Mining for the god of grac. *Journal of Psychology and Christianity*, 19(1): 88-92.

UNDP(1996). *Human development report*. New York: UNDP: P.51.

Quinn, N. (1977). Anthropological on women's status. *Annual Review of Anthropology*, vol.6. 15 -22.

قدم في: مارس 2006
أجيز في: سبتمبر 2006



ملحق (1)

الجزء الأول: درجة موافقة طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الخاصة بالأردن على تسلّم المرأة الأردنية المتعلمة للمناصب القيادية.

الرقم	الفقرات	درجات المعوقات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	المرأة المتعلمة غير واعية لدورها القيادي.					
2	أفضل أن تكون رئيستي في العمل امرأة.					
3	المرأة المتعلمة قادرة على قيادة البرامج التطويرية والتخطيط لها.					
4	المرأة المتعلمة قادرة على إدارة مشروع صناعي.					
5	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة مجلس بلدي.					
6	المرأة المتعلمة قادرة على بناء علاقات اجتماعية مع الموظفين.					
7	المرأة المتعلمة قادرة على خوض الانتخابات النيابية.					
8	المرأة المتعلمة قادرة على التخطيط ضمن فريق لزيادة الإنتاج.					
9	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة مجلس إدارة شركة.					
10	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة مجلس قروي.					
11	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة جامعة.					
12	المرأة المتعلمة لديها القدرة على منافسة الرجل في المناصب العليا.					
13	المرأة المتعلمة قادرة على اتخاذ القرارات المهمة.					
14	المرأة المتعلمة لديها الخبرات التي تؤهلها للقيادة.					

الرقم	الفقرات	درجات المعوقات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
15	المرأة المتعلمة مؤهلة لقيادة حزب سياسي.					
16	المرأة المتعلمة قادرة على إدارة مؤسسة تجارية.					
17	المرأة المتعلمة لديها الخبرات التي تؤهلها للعمل السياسي.					
18	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون وزيرة.					
19	المرأة المتعلمة قادرة على إدارة مشروع زراعي إنتاجي.					
20	المرأة المتعلمة قادرة على صنع القرار.					
21	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون سفيرة لبلادها في الخارج.					
22	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون قيادية في السلك القضائي.					
23	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيس محكمة.					
24	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة لمجلس الأعيان.					
25	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة لمجلس النواب.					
26	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون رئيسة حكومة.					
27	المرأة المتعلمة قادرة على تسلم مناصب قيادية في الجيش.					
28	المرأة المتعلمة قادرة على أن تكون مستشارة قانونية.					
29	المرأة المتعلمة ناضجة سياسياً لتولي مناصب سياسية متقدمة.					

الجزء الثاني: المعوقات التي تحول دون تسلّم المرأة للمناصب القيادية

الرقم	الفقرات	درجات المعوقات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
30	معارضة العديد من العاملين الرجال ترؤس المرأة لهم.					
31	عدم وجود قناعة كافية لدى المرأة المتعلمة للمشاركة في الحياة السياسية.					
32	يشكل عدم استمرار المرأة المتعلمة في العمل صعوبة أمام تسلّم المرأة المناصب الإدارية العليا.					
33	تدخل الاقارب الذين لا يؤيدون عمل المرأة السياسي.					
34	يتم استثناء المرأة عند إشغال المناصب الإدارية العليا.					
35	المرأة المتعلمة ليست ناضجة سياسياً.					
36	لا يوثق بالمرأة أن تكون صانعة قرار.					
37	واجبات المرأة المنزلية تعوق تقدم المرأة في المناصب العليا.					
38	يعكس التفكير السائد في المجتمع الأردني مقولة أن المرأة أقل تحكماً في انفعالاتها وعواطفها من الرجل.					
39	الأحزاب السياسية في الأردن لا تشجع مشاركة المرأة السياسية.					
40	المرأة ضعيفة أمام هيمنة الرجل الأسرية.					
41	تتأثر قيادتي لمرؤوسي سلبياً كوني امرأة.					
42	التنشئة السياسية داخل الأسرة موجهة للذكر دون الأنثى.					
43	تتأثر قراراتي في العمل بعاطفتي وبأحوالي النفسية كوني امرأة.					

الرقم	الفقرات	درجات المعوقات				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
44	إن العشائرية تعوق عملية ترشيح المرأة للانتخابات النيابية.					
45	اعتقاد المسؤولين في الإدارة العليا بأن المرأة أقل ولاءً وانتماءً للعمل من الرجل.					
46	لا يتقبل الرجل دور المرأة القيادي.					
47	المرأة غير قادرة على اتخاذ قرارات سياسية مهمة.					
48	قناعة الرجل بأن المرأة مكانها المنزل وتربية الأطفال.					
49	إن متطلبات العمل مثل ساعات العمل المتأخرة أو العمل في مناطق جغرافية مختلفة تضعف فرص تسلم المرأة للمناصب العليا.					
50	يعتقد المسؤولون- وبخاصة الذين هم في الإدارة العليا - بأن المرأة أقل استقراراً من الرجل في العمل.					
51	عدم تقبل الأهل فكرة سفر المرأة إلى خارج البلاد في حالة توليها أي منصب قيادي.					
52	يعتقد المسؤولون - وبخاصة الذين هم في الإدارة العليا - بأن المرأة أقل قدرة على إدارة العمل من الرجل في الوظائف العليا.					
53	المرأة لا ترغب في أن تتسلم وظائف قيادية.					
54	المرأة لا تثق بنفسها صانعة قرار.					

The Acceptance of Women's Leadership Roles by Educational Sciences Students in Private Universities in Jordan

Mohmmed H. Amayreh[*]
Seham Al-Sarabi

The purpose of this study is to define the acceptance of women's leadership roles by educational sciences students in private universities in Jordan. The study sample consisted Of (352) male and female students, and a questionnaire of (54) items was designed. The results indicated the following: 66.1% of the respondents accepted women's leadership roles. Furthermore, 68.2% of the respondents perceived that there are obstacles for women's leadership, and there were statistically significant differences in response according to male and female respondents. There were no significant differences in response from women according the place of residence (city, village) toward the acceptance of women's leadership. However, there were statistically significant differences in response from males residing in cities, but no significant differences for village dwellers regardless of gender.

Key words: Women in education, Women and development, Women and leadership, Women and political participation.

(*) Educational Sciences Faculty, Al-Isra Private University, Jordan.
(**) Educational Sciences Faculty, Al-Isra Private University, Jordan.

مراجعات الكتب:

اجتماع

البعد الاجتماعي لاتفاقية الجات

تأليف: أحمد علي اللقاني
الناشر: مؤسسة الأهرام، القاهرة 2005، 247 صفحة.
عرض: ياسمين كمال محمد*

تتزايد الحاجة إلى إنشاء التكتلات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية والدولية التي تضطلع بمهمة تنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول. وفي هذا الصدد، تسعى الدول النامية والمتقدمة – على حد سواء – إلى رفع القدرة التنافسية لمنتجاتها حتى تحظى بنصيب وفير من حجم إيرادات التجارة العالمية. ولعل منظمة التجارة العالمية من أهم المنظمات الدولية التي تعنى بهذا الشأن فضلا على قيامها بمهمة فض المنازعات التجارية والاقتصادية بين الدول (حال حدوثها).

في هذا الإطار، تنبع أهمية كتاب **البعد الاجتماعي لاتفاقية الجات**، من أنه يرصد نشأة تلك المنظمة الدولية المهمة، وكذلك يلفت النظر إلى نتائج اتفاقيات الجات لكن ليس من الوجهة الاقتصادية التجارية وإنما من الوجهة الاجتماعية؛ بمعنى أن هذا الكتاب يطرح تساؤلاً حول طبيعة الآثار السلبية – ذات البعد الاجتماعي – التي يمكن أن تنشأ نتيجة للتفاعلات بين الدول المختلفة بعد تطبيق أحكام اتفاقيات الجات وتحرير التجارة العالمية. بمعنى آخر، فقد جاء محور الاهتمام في هذا الكتاب من خلال تناول أبعاد غير اقتصادية أو تجارية، وفي المقابل يشرح البعد الاجتماعي للاتفاقية، ويسعى إلى إلقاء الضوء على الربط الذي يحدث ما بين معايير العمل الدولية من ناحية، وتحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

---

* باحثة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر.

ولقد قسم الكاتب هذا الكتاب إلى **بابين**؛ تناول في **الباب الأول** ماهية الشرط الاجتماعي: تعريفه، وتاريخه، ونطاقه، وذلك في الفصل الأول. ثم استعرض، في الفصل الثاني، معايير العمل الأساسية، التي تمثل مضمون الشرط الاجتماعي. ويختتم هذا الباب بفصل ثالث خصصه لمناقشة الأبعاد السياسية والإنسانية والاقتصادية للشرط الاجتماعي، أما **الباب الثاني** فيتناول تطبيق الشرط الاجتماعي داخل منظمة التجارة العالمية بشكل تحليلي.

نشأة منظمة التجارة العالمية:

أنشئت منظمة التجارة العالمية في سنة 1995، وذلك للاضطلاع بمهام الإدارة والإشراف على اتفاقيات تحرير التجارة (الجات)؛ حيث أدت – اتفاقية الجات – دوراً كبيراً على الساحة الدولية اقتصادياً وتجارياً. ومن ثم، فقد أسهمت هذه المنظمة في إرساء عدة قواعد اقتصادية في إطارها، وصارت هي الجهة المنوط بها تطبيق ما اتفقت عليه دول العالم في إطار اتفاقيات الجات على اختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية.

وقد وصف بعض المحللين النظام الاقتصادي الدولي بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية "بثالوث العولمة الاقتصادي"، المتمثل في منظمة التجارة العالمية، التي تدير اتفاقيات التجارة الحرة – الجات – وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وفي هذا الصدد، تصاعدت بعض الدعاوى التي اتهمت ظاهرة العولمة بشكلها الجديد (المتمثل في منظمة التجارة العالمية) بافتقادها للوجه الإنساني والأخلاقي؛ إذ يقوم تطبيق معايير هذه المنظمة وما يتعلق بها من تحرير كامل للتبادلات التجارية بين الدول، على التضحية بعدة معايير ذات طابع إنساني، بما في ذلك حقوق العمال الأساسية، وهو ما يحدث ويطبق لتحقيق هدف تدعيم قدرة المنافسة، وكسب الأسواق الجديدة باستمرار. ومن هنا ثار الاهتمام بمسألة البعد الاجتماعي للعولمة.

ومما يثير الدهشة أن الدول التي لفتت أنظار النظام الدولي وأطرافه المختلفة لهذا البعد الاجتماعي هي دول كبرى ومتقدمة بالأساس، وليس الدول النامية (التي تواجه خسارة اقتصادية محتملة وبشدة من جراء تطبيق قواعد تحرير التجارة العالمية). وفي هذا الصدد، أثارت الدول الصناعية المتقدمة، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، قضية ضرورة الربط بين قواعد التجارة الحرة ومعايير العمل الدولية، في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تشرف عليه وتديره منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الإطار، طالبت هذه الدول، بضرورة وجود (شرط اجتماعي) في

تطبيق اتفاقيات الجات، وكذلك نظام عمل منظمة التجارة العالمية. وتجدر الإشارة إلى تضمن هذا الشرط للربط بين حرية التجارة الدولية، من جهة، ومعايير العمل المقبولة دولياً من جهة أخرى. ومن ثم، يفترض - بموجب هذا الشرط - أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالتزام معايير العمل المقبولة دولياً، وما يتضمنه من السماح بفرض عقوبة تجارية على الدول التي تنتهك هذه المعايير.

ماهية الشرط الاجتماعي:

يشير مصطلح أو مفهوم الشرط الاجتماعي إلى تضمين الاتفاقيات التجارية الدولية (الثنائية والمتعددة الأطراف) بنداً يصبح بموجبه على الأطراف المتعاقدة -حتى تستفيد من مزايا الاتفاقية، وتتجنب العقوبات التجارية التي تفرضها - أن تلتزم وتكفل الحقوق الأساسية للعمال، التي تجسدها معايير العمل المقبولة دولياً. ويتضح من هذا التعريف، أن الشرط الاجتماعي قد يتضمن اشتراطاً سلبياً، يجعل من الممكن إيقاف أو تقييد الاستيراد من شركات أو دول معينة تكون أوضاع العمل فيها أقل من الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً. كما أنه قد يتضمن اشتراطاً إيجابياً، يجعل من الممكن مكافأة الدول التي تلتزم أوضاع العمل المتفقة مع المعايير الدولية، والمكافأة قد تكون بوسائل شتى منها: تقرير معاملة تفضيلية لصادرات تلك الدول، واستفادتها من برنامج التعاون التقني والتنموي التي تقدمها بعض المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.

وبعد استعراض معنى الشرط الاجتماعي ومضمونه بوجه عام، ينتقل الكتاب إلى بيان الخلفية التاريخية للشرط الاجتماعي؛ حيث يقصد بتاريخ الشرط الاجتماعي بوجه عام، أبرز محاولات ربط معايير العمل بالتجارة الدولية عبر التاريخ، ويتعين هنا التنبيه على أن قضية الشرط الاجتماعي قضية قديمة، ولها تاريخ طويل، ولقد عادت مرة أخرى إلى محور الاهتمام والتركيز بعد تعمق آثار العولمة الاقتصادية وتعددها، وتحرير التجارة الدولية، وازدياد المنافسة العالمية، وشيوع الانتهاكات الصارخة لحقوق العمال الأساسية على مستوى العالم.

وإذا نظرنا إلى أهم محاولات إرساء الشرط الاجتماعي عبر التاريخ نجد أنه قد برزت قضية ربط معايير العمل بالتجارة في أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر؛ أي منذ نحو 150 عاماً عند مطلع الثورة الصناعية مروراً بنحو ما يقرب من 22 محاولة انتهت بصك تجديد معاهدة لومي عام 1990. وقد تضمن هذا الصك إشارات إلى

الحقوق الإنسانية، وإلى الحقوق المساوية بين الرجال والنساء. غير أن المحاولات آنفة الإشارة لربط معايير العمل بالتجارة الدولية أكدت - بما لا يدع مجالاً للشك - قدم قضية الشرط الاجتماعي، بل إنها أقدم من معايير العمل ذاتها.

أما بالنسبة لإطار الشرط الاجتماعي فيقصد به نطاق تطبيقه في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛ بمعنى أيطبق في مجال التجارة الدولية في السلع فقط أم يمتد كذلك ليطبق في مجال التجارة في الخدمات؟

من ناحية أخرى، فإنه إذا كانت قضية الشرط الاجتماعي - بحسب الأصل - هي قضية اجتماعية لما تهدف إليه من تعزيز حقوق العمال الأساسية في ظل الاقتصاد المعولم والتجارة الحرة فإنه لا يمكن إغفال أبعادها السياسية والاقتصادية.

الشرط الاجتماعي ومنظمة التجارة العالمية:

من خلال هذا الباب تطرق الكتاب لدراسة الشرط الاجتماعي ومسألة إدراجه في منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال توضيح الخلاف النظري العميق، بين الدول المتقدمة والدول النامية، حول إدراج الشرط الاجتماعي في اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية، وقد قسم هذا الباب إلى فصلين؛ الأول، يتناول الخلاف حول إدراج الشرط الاجتماعي في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. أما الثاني، فيتعرض لتناول الشرط الاجتماعي من خلال المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية.

ويمكن القول إن قضية إدراج شرط اجتماعي في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، تعتبر من أبرز القضايا الخلافية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وشهدت، ولا تزال تشهد جدالاً واسعاً وخلافاً أيديولوجياً عميقاً، لدرجة أنها أضحت توصف بأنها واحدة من ضمن أشهر القضايا الخلافية التي أفرزتها ظاهرة العولمة على الإطلاق.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ إثارة القضية في مؤتمر مراكش بالمغرب عام 1994 وجد انقسام حاد حول القضية بين مؤيد ومعارض. فالمؤيدون للشرط الاجتماعي في منظمة التجارة العالمية يتألفون من أغلب الدول المتقدمة، وأغلب الاتحادات النقابية العمالية الدولية، ومعظم منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية. أما المعارضون، على الوجه الآخر، لهذا الشرط فيتشكلون من جميع الدول النامية تقريباً، والشركات المتعددة الجنسية وأصحاب العمل، وبعض النقابات العمالية في دول العالم الثالث، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية في هذه الدول. وللمعسكرين المؤيد والمعارض حلفاء داخل كل من الدول المتقدمة والدول النامية. وذلك بمعنى أنه ليس

كل من ينتمي إلى الدول المتقدمة يؤيد الشرط الاجتماعي أو يعارضه، وليس كل من ينتسب إلى الدول النامية يعارض هذا الشرط أو يؤيده.

وبشكل أكثر تدقيقاً، فإنه تتبدى وجهة نظر الأطراف المؤيدة لتلك القضية الخلافية في ضرورة إدراج شرط اجتماعي في اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، ويقوم هذا الشرط على معايير العمل الأساسية (وهي حرية التنظيم النقابي، والحق في المفاوضة الجماعية، والقضاء على العمل الجبري والإلزامي، وحظر عمالة الأطفال والقضاء عليها فوراً، وحظر التمييز في الاستخدام أو المهنة)، وقد تكون هناك آلية إلزام أو فرض لهذه المعايير؛ بحيث تتيح للمنظمة سلطة اتخاذ تدابير تجارية - قد تصل إلى حد العقوبات - ضد الدول التي تنتهك هذه المعايير كلها أو بعضها. ويترتب على اتباع ذلك النظام فرض عقوبات وجزاءات تحددها المنظمة على الدول أو الأطراف التي ستقوم بانتهاك هذا الشرط وما يتضمنه من أساليب وأنظمة في العمل والإنتاج.

وفي الختام، وبعد عرض أهم ملامح ما جاءت به الأجزاء المتتالية لهذا الكتاب الذي حاول عرض وجهة نظر اجتماعية - بالأساس - ناجمة عن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية الجات، والدور الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية في هذا المضمار، واستعراض بعض الحلول الاجتماعية الناجمة عن تطبيق اتفاقيات الجات، فإن الكاتب لم يحاول إبراز تلك المشكلات بشكل مقارن؛ بمعنى إيضاح مدى اختلافها في الدول النامية عنها في المتقدمة، ولا سيما إذا ما أخذ في الاعتبار الاستجابة المتباينة لهذه الاتفاقيات بين دولة وأخرى. وعلى سبيل المثال، تحاول الدول النامية تأخير تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة عالمياً، حتى تتمتع بمزايا الإجراءات الحمائية، ومن ثم زيادة تنافسية منتجاتها، في حين - على الوجه الآخر - تسعى الدول المتقدمة جاهدة بشتى الوسائل إلى إزالة جميع الحواجز أمام منتجاتها في جميع الأسواق العالمية لما لذلك من أثر في زيادة معدلات تبادلها التجاري، وما يستتبعه من آثار اجتماعية واقتصادية، أهمها الانتعاش الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار السياسي. ومما لا شك فيه أن هذا -في المقابل - لا يصب في مصالح الدول النامية التي لا تمتلك الإمكانات الاقتصادية والتقنية الكافية لمنافسة منتجات الدول المتقدمة.



اجتماع

الفقر في الوطن العربي

تأليف: أحمد السيد النجار
الناشر: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2005.
عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

تشكل ظاهرة الفقر واحدة من أخطر مصادر تهديد الأمن الإنساني، وبخاصة أنها ليست عملية اقتصادية فحسب بل هي ظاهرة متعددة الأبعاد، وأخطر أبعادها تتمثل في تداعياتها على الأمن القومي. وفي الوطن العربي، تشكل ظاهرة انتشار الفقر واحدة من أخطر التحديات ولا سيما أن الوطن العربي يندرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلاً في العالم، وذلك على الرغم مما يتوافر فيه من موارد هائلة من النفط والغاز الطبيعي، والثروات المعدنية، وثروات المحاجر، ومن الأراضي القابلة للزراعة، والثروات الحيوانية والسمكية، والأهم من ذلك البشر، بما يؤكد أن الفقر المنتشر في ربوع الوطن العربي الكبير هو نتاج النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير العادلة وغير المعنية بمكافحة الفقر، وهو أيضاً نتاج لضعف كفاءة الإدارات الاقتصادية في العديد من البلدان العربية التي لا تقوم بالدور المنوط بها في توظيف القدرات العربية.

ويناقش الكتاب ظاهرة الفقر في الوطن العربي من حيث التركيز على أسبابها ومؤشراتها وآثارها وآليات مكافحتها. ركز الكتاب في **الفصل الأول** على مناقشة جغرافية الموارد الاقتصادية وعلاقاتها بالفقر في البلدان العربية ودلالات ذلك بالمقارنة مع نماذج دولية نامية ومتقدمة؛ إذ ركز على دراسة جغرافية الموارد الطبيعية في البلدان العربية وعلاقتها بالفقر فيها مقارنة بدولتين تعتبران نموذجاً

* باحثة بمركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

للفقر في الموارد والثراء المادي المبني على عمل البشر وعلمهم وإنجازاتهم التقنية وكفاءة حكوماتهم في إدارة اقتصاد بلادهم، وهما اليابان وسنغافورة، وذلك من خلال دراسة حجم الموارد الزراعية والحيوانية وناتجها في البلدان العربية، والموارد المعدنية في الوطن العربي، والموارد العربية من النفط والغاز وكفاءة توظيفها لمكافحة الفقر، وكذلك تصنيف الدول العربية من زاوية الفقر والثراء مقارنة باليابان وسنغافورة.

وفي **الفصل الثاني** ناقش الكتاب، الرؤية النظرية للفقر؛ فركز على دراسة الرؤى النظرية المختلفة حول تفسير الفقر وسبل مكافحة الظاهرة وآلياتها. وفيما يتعلق بالرؤى النظرية المختلفة حول تفسير الفقر طرح الكتاب تفسيرين أساسيين؛ الأول هو تفسير اقتصادي (نظرية الحلقة المفرغة للفقر)، أما التفسير الاجتماعي فتمثل في تفسير الفقر برده للملامح الفطرية، وتفسير الفقر برده لخصائص فردية مكتسبة، وتفسير الفقر في ضوء الخصائص المجتمعية الطارئة، وتفسير الفقر بوصفه جزءاً من طبيعة النسق الاجتماعي.

وعلى الرغم من أهمية التفسيرات المطروحة للفقر فإن هناك تفسيرات أخرى أكثر أهمية، ومن بينها طبيعة النظام الدولي وبخاصة النظام الدولي الحالي وعملية العولمة التي أسهمت في زيادة عدد الفقراء في العالم؛ نظراً لما تقوم عليه من سياسات تهدف إلى تحقيق مصالح القوى الدولية المهيمنة في النظام الدولي على حساب الدول الأكثر فقراً، وهو ما أسهم في زيادة حدة الفقر في العالم في الوقت الحالي، ولا سيما في ظل عدم وجود آليات مناسبة لتصحيح هذه الأوضاع. وفي هذا السياق، لا يمكن تفسير الظاهرة بمعزل عن بنية النظام الدولي وبوجه خاص في فترة ما بعد الحرب الباردة.

أما **الفصل الثالث** فقد ناقش الآليات الاجتماعية لنشوء الفقر ومعدلاته في الدول العربية؛ إذ نوقشت ست آليات اجتماعية محركة للفقر بالدول العربية، وهي الخطاب الديني والعامل الثقافي، وكبر حجم الأسرة، وانتشار الفساد، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، وتأنيث الفقر، ونظام المواريث. وخلص هذا الفصل إلى أن تلك الآليات تؤدي دوراً رئيساً في نشوء الفقر، وازدياد حجمه ومعدلاته في الدول العربية.

أما عن طبيعة الموازنات الحكومية العربية (من يمولها ومن يستفيد منها)، فقد

خصص **الفصل الرابع** لمناقشة هذا المحور؛ إذ ركز المؤلف على رصد وتحليل لتطور الإنفاق الاجتماعي للدول العربية، وذلك الجزء من الإنفاق العام المتعلق بالأغراض الاجتماعية للدولة التي تمثل الحاجات العامة وتؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات والأفراد الذين يعيشون ظروفاً اجتماعية تستدعي المساندة، وبذلك فهو ليس أداة لتصحيح آثار النمو غير المتوازن واختلالات السوق ومعالجتها فقط ولكن لدفع النمو الاقتصادي عبر تركيز رأس المال الإنساني أيضاً؛ أي مجموع المهارات والخبرات اللازمة لاستغلال رأس المال المادي، والمستوى الصحي الذي يسمح بالمحافظة على القوة العاملة.

وفي **الفصل الخامس** ناقش الكتاب مؤشرات الأداء الاقتصادي وعلاقاتها بالفقر؛ إذ ركز على دراسة حركة المؤشرات الرئيسة المعبرة عن أداء الاقتصاد في البلدان العربية وتأثيرها على الفقر؛ وذلك من خلال مناقشة حجم الناتج ونصيب الفرد منه وفقر الدول العربية أو ثرائها، والنمو الاقتصادي المتذبذب فيها، وارتفاع معدلات التضخم وإعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء، والبطالة في العالم العربي، والادخار والاستثمار ومكافحة انتشار الفقر في الدول العربية، والاستثمارات العربية في الخارج وإهدار فرص تمويل التنمية ومكافحة الفقر ومحدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تقليل الدور الدولي في المعالجة التلقائية للفقر في البلدان العربية، وذلك من خلال تقديم معالجة متميزة للبعد الاقتصادي للظاهرة في العالم العربي، وأكد كذلك أهمية تحسن مؤشرات النمو والتشغيل والاستثمار والتضخم باعتبارها الطريق لزيادة دخل الأمة ومتوسط نصيب الفرد فيها من الدخل وارتفاع تصنيفها من مستوى إلى مستوى أعلى من زاوية الدخل وفقاً لتصنيف البنك الدولي، معتبراً أن ذلك يوجد ظروفاً مواتية لمكافحة الفقر، غير أن تلك المكافحة تتطلب سياسات عامة مساعدة على توزيع الدخل بشكل عادل، وتعمل على تقليل الفوارق بين الطبقات. لكن هذا الفصل أغفل الربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، ومن ذلك على سبيل المثال الربط بين بعض القرارات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية؛ إذ تغفل القرارات الاقتصادية الأبعاد الإنسانية، وهو ما يترتب عليه تداعيات اجتماعية وإنسانية خطيرة.

أحد الأبعاد الأخرى لظاهرة الفقر في العالم العربي هو سوء التغذية، الذي خصص **الفصل السادس** لمناقشته في محاولة لدراسة الوضع التغذوي في البلدان

العربية، وسوء التغذية عند الأطفال، وسوء التغذية عند الأمهات، ونقص العناصر الغذائية، ونصيب الفرد في البلدان العربية من الطاقة والبروتين، والنمو الاقتصادي بوصفه حلاً لمشكلات الفقر والتغذية. وفي واقع الأمر، فإن هذا الفصل ركز على تقديم دراسة وصفية؛ إذ لم يدرس أسباب الظاهرة وسبل حلها؛ فسوء التغذية لا ينتج من الفقر فحسب بل إنه – في بعض الأحيان – مرتبط ببعض العادات الخاطئة، وهو ما يتطلب توعية بهذا الأمر، وكذلك السبل الملائمة لمكافحة الظاهرة في ضوء الإمكانات المتاحة.

أما **الفصل السابع** فقد ناقش الآثار الاقتصادية للفقر، وذلك من خلال التركيز على دور النمو الاقتصادي كآلية للقضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخول والثروات الناتج من تطبيق سياسات الخصخصة وبرامجها، وتحرير التجارة وعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ إذ ركز هذا الفصل بصورة أساسية على آليات تأثير النفط ونمو توزيع الدخل على النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه الآليات في تفاوت توزيع الدخول وتطور المجتمع الاستهلاكي، وتأثير الفقر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على سياسات التغذية والاقتصاد وعملية التنمية الاقتصادية، وتأثير الفقر على كل من مستوى الإنفاق على الاستثمار الأجنبي، وبناء القدرات البشرية، والنمو الاقتصادي ومعدل الإنجاب.

وناقش **الفصل الثامن** الآثار السياسية والاجتماعية لانتشار الفقر في الوطن العربي، وذلك من خلال التركيز على انتشار العنف بوصفه رد فعل للظاهرة، إلا أن أحد الأبعاد المهمة التي أغفلت هو ظاهرة الهجرة؛ فعملية الهجرة الاقتصادية إحدى الظواهر المنتشرة بشدة في العالم العربي بوصفها رد فعل لسوء الأحوال الاقتصادية، وكذلك انتشار التطرف والإرهاب، وهو ما يتطلب وضع رؤية متكاملة للبحث عن آليات معالجة الظاهرة وبخاصة في ظل اتساع حجم تأثيرها.

أما **الفصل التاسع**، وهو آخر فصول الكتاب، فقد خصص لمناقشة آليات مكافحة الظاهرة في العالم العربي من خلال اقتراح مجموعة من التوصيات، من بينها ضرورة وجود دور قوي للدولة في تحديث الاقتصاد والمجتمع لتحقيق التنمية بمعناها الشامل بما يحقق تمكين البشر، وبناء إرادة اجتماعية ونخبوية لتجاوز التحدي الذي يمثله تخلف هياكل الإنتاج والصادرات وجهودها، والعمل على وقف نزوح المدخرات المحلية العربية للخارج، وضرورة مكافحة البطالة المنتشرة على

نطاق واسع في البلدان العربية بوصف ذلك آلية رئيسة لمكافحة الفقر. وربما ما أغفل من بين تلك التوصيات هو ضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية للقرارات الاقتصادية والسياسية؛ فالقرارات السياسية والاقتصادية تتخذ دون دراسة كافية لأبعادها الإنسانية والاجتماعية؛ مما يترتب عليه مشكلات اجتماعية خطيرة. وعلى هذا، فهناك حاجة للربط بين الأبعاد الاجتماعية من ناحية، والأبعاد الاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى.

وفي واقع الأمر، تأتي أهمية الكتاب من عدم تركيزه على مناقشة الظاهرة بوصفها ظاهرة اقتصادية بحتة لكن التركيز على دراسة الأبعاد الاجتماعية للظاهرة، وهو شيء مهم، لكن ما أغفله الكتاب هو تقديم تحليل للأبعاد السياسية للظاهرة، وربما كان من الملائم تخصيص فصل لمناقشة البعد السياسي لظاهرة الفقر في الوطن العربي على أن يكون ذلك وفقاً لمحورين؛ أولهما يناقش الوضع الداخلي من مثل ضعف الإرادة السياسية لدى بعض النخب العربية ومدى إسهامها في عدم معالجة الظاهرة، وكذلك دراسة القرارات السياسية الداخلية وتداعياتها على الظاهرة. أما المحور الثاني فيناقش الظاهرة من خلال التركيز على الدور الدولي والقرارات السياسية الدولية وقرارات المنظمات الدولية التي تجسد في كثير من الأحيان مصالح دول بعينها. وربما كان من الملائم أيضاً تخصيص أحد الفصول أو المحاور لمناقشة العولمة والفقر في الوطن العربي من حيث دراسة تداعيات ظاهرة العولمة التي أكدت دراسات عدة تداعياتها السلبية على جوانب حياة الأفراد كافة، ومن ثم تزايد انتشار الفقر في العالم العربي.

ويظل الكتاب أحد المراجع المهمة في إثراء المكتبة العربية وربما يكون نواة لدراسات أخرى أكثر تخصصاً لمناقشة مختلف جوانب الظاهرة.



علم نفس

تفسير الإبداع: علم الابتكار البشري

Explaining Creativity: The Science of Human Innovation

تأليف: ر. كيث ساوير
الناشر: مطبعة جامعة أكسفورد، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006؛ 368 صفحة.
عرض: إيهاب عبدالرحيم محمد*

يعد هذا أول كتاب عن الإبداع، يتضمن دراسات حول الأداء والارتجال. ويستند المؤلف إلى أحدث نتائج الأبحاث ليظهر أهمية التعاون والسياق بالنسبة لجميع النشاطات الإبداعية. ويعد علم الإبداع اليوم فرعاً علمياً متعدد التخصصات؛ فبالإضافة إلى الدراسات النفسية للإبداع، يتناول هذا الكتاب الأبحاث التي أجراها علماء الأنثروبولوجيا على الإبداع في الثقافات غير الغربية، وأبحاث علماء الاجتماع حول موقف النشاط الإبداعي، وسياقاته، وشبكاته.

يقوم كتاب تفسير الإبداع بتجميع وجهات النظر هذه معاً ضمن المنظور الاجتماعي – الثقافي للإبداع، الذي يدين في وجوده للدراسات الرائدة من قبل هوارد بيكر، وميهالي تشيسينتميهالي، وهوارد جاردنر. ويتخطى المنظور الاجتماعي – الثقافي حدود الفرد ليتدبر السياقات الاجتماعية والثقافية للإبداع، مما يؤكد دور التعاون والسياق في العملية الإبداعية.

والكتاب الذي بين أيدينا مقسم إلى **خمسة أجزاء**، يندرج تحت كل منها عدد من الفصول؛ بحيث تشكل معاً نظرة متكاملة لتفسير الإبداع وفق أحدث المستجدات في عالم اليوم.

* رئيس قسم التأليف والترجمة، مركز تعريب العلوم الصحية، «الكويت»، ومحرر مجلة تعريب الطب.

ففي **الجزء الأول**، وعنوانه «**المفاهيم**»، يبدأ المؤلف بمقدمة يوضح فيها الإبداع بكونه كلمة تصف أعلى مستويات الأداء الإنساني؛ فعندما ننخرط في عمل إبداعي، فنحن نؤدي بأفضل ما لدينا من قدرات. وعلى الرغم من أهمية الإبداع، فإنه لم يحظ بما يستحقه من اهتمام الباحثين والعلماء. فحتى عهد قريب، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الدراسات التي تتناوله.

ويحدد المؤلف الأسباب التي دعته إلى تأليف الكتاب في أن تفسير الإبداع بوسعه أن يساعدنا على اكتشاف المواهب الإبداعية الفردية لدى كل منا وتنميتها، ويساعد القادة على الاستجابة - بصورة أفضل - للتحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، كما يساعدنا على إدراك أهمية التجارب الإيجابية للصحة النفسية، وقد يفيد المربين على التدريس بصورة أكثر فعالية.

وفي الفصل التالي، يتناول المؤلف مفاهيم الإبداع؛ فيبدأ بالسيرة الذاتية للدكتور ميهالي تشيسينتميهالي Csikszentmihalyi، وكيف أدت تجاربه الشخصية والأكاديمية إلى قيامه بوضع أسس المقاربة الاجتماعية - الثقافية للإبداع، التي تبدأ بمحاولة تعريف الإبداع، وهو ما يرى المؤلف أنه أمر بالغ الصعوبة ومحل لجدال كبير بين الباحثين.

ويتناول الفصل بالشرح عدداً من «خرافاتنا» المتعلقة بالإبداع، التي نعتبرها من المسلمات، بينما دحضتها الأبحاث الحديثة في معظمها، ومنها أن الإبداع يأتي من اللاشعور؛ الأطفال أكثر إبداعاً من الكبار؛ الإبداع يمثل الروح الداخلية للمرء؛ الإبداع هو ضرب من الاكتشاف العلاجي للذات؛ كثير من الإبداعات تظل منسية في عصرها ولا تكتشف إلا بعد عقود؛ كل إنسان مبدع؛ الأصالة والإبداع هما الشيء نفسه؛ الفنون الجميلة أكثر إبداعاً من الحِرف.

ويختتم الجزء بفصل إضافي بعنوان تعريف الإبداع، وفيه يحاول المؤلف الوصول إلى تعريف عام للإبداع.

وفي **الجزء الثاني، المقاربات الفردية**، يتناول المؤلف الإبداع من منظور علم نفس الشخصية؛ فذكر أن بداية الدراسات المعاصرة للإبداع بوصفه فرعاً علمياً مستقلاً كانت عام 1950 في خطبة تولي رئاسة الجمعية الأمريكية لعلم النفس APA من قبل الدكتور ج. جيلفورد Guilford، الذي قاد سابقاً أكبر برنامج للاختبارات النفسية في التاريخ، خلال الحرب العالمية الثانية. ويتناول المؤلف المدارس السائدة

في علم النفس في ذلك الوقت، وسبب عدم إعارتها الإبداع ما يستحقه من اهتمام بحثي، وهي المدرسة السلوكية التي قادها بافلوف، وانصب اهتمامها على مراقبة سلوك الحيوان، ومدرسة التحليل النفسي التي قادها فرويد، وكانت ترى أن معظم السلوكيات البشرية تنجم عن رغبات مكبوتة - جنسية في الغالب. كانت الدراسات المتعلقة بالإبداع محتدمة خلال فترة سباق التسلح النووي بين القوتين العظميين في ذلك الوقت - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - حيث بذلت الجهود لاكتشاف المواهب الإبداعية وتنميتها لدى مواطني الدولتين العظميين. ويتطرق الكتاب بعد ذلك لدراسة العلاقة بين الإبداع والذكاء، وسمات الشخصية الإبداعية، والنماذج المختلفة التي وضعها علماء النفس لقياس الإبداع، ويختتم الفصل بسرد الأسباب التي أدت لفشل مدرسة علم نفس الشخصية فيما يتعلق بدراسة الإبداع. وفي الفصل التالي، يتناول المؤلف المدارس التي سادت التفكير العلمي لعلم النفس خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأهمها علم النفس المعرفي، الذي يعنى بدراسة البنى التمثيلية للعقل، والعمليات العقلية المحولة لها. وبدلاً من دراسة الشخصية المبدعة، حوَّل علماء النفس المعرفيون اهتمامهم لدراسة العمليات العقلية الإبداعية؛ فحاولوا تفسير الإبداع بإظهار أنه ينشأ من العمليات العقلية اليومية العادية - أي تلك القدرات المعرفية التي يمتلكها جميع البشر، وهي العمليات نفسها المستخدمة في الأنشطة غير الإبداعية.

وفي الفصل التالي، يتناول الكتاب تأثير البيولوجيا على الإبداع؛ فيذكر أنه عند وفاة عالم الفيزياء الشهير آينشتاين Einstein في عام 1955، قام الباحثون بحفظ مخه ودراسته لمعرفة سبب ذكائه وإذا ما كانت هناك علامات «بيولوجية» مميزة في مخه، لكن التحليلات المتعددة التي أجريت على مخه لم تكشف أية اختلافات، بل إن مخه كان أقل وزناً من متوسط وزن مخ البالغ العادي. ومنذ ذلك الحين، تغيرت المقاربات ولكن الهدف بقي واحداً، وهو محاولة تفسير السلوك البشري عن طريق الفروق البيولوجية بين البشر، وأحدثها محاولة الوصول إلى «جين» للعبقرية وآخر للإبداع، وهو الأمر الذي لم يمكن الوصول إليه حتى الآن.

لكن المؤلف مقتنع بأن البيولوجيا يمكنها أن تساعدنا، مع ذلك، في فهم الإبداع، فيتناول التجارب العصبية المتعلقة بوظيفة نصفي كرة المخ الأيمن والأيسر، والعلاقة بين المرض العقلي والإبداع، وأخيراً النظريات التي تحاول تفسير تطور الإبداع في الجنس البشري بوصفه نوعاً من الأحياء.

وفي الفصل الأخير من هذا الجزء، يعرض المؤلف للمقاربات الآلية للإبداع؛ حيث يتناول عدداً من برامج الذكاء الاصطناعي، بداية من أول «حاسوب» اخترعه تشارلز باباج Babbage في القرن التاسع عشر، الذي أطلق عليه اسم «الآلية التحليلية»[1]، ومروراً ببرنامج التأليف الموسيقي المسمى «الذكاء الموسيقي التجريبي»[2]، حتى برنامج الرسم المسمى AARON، الذي صممه الرسام الإنجليزي هارولد كوهين Cohen، وبرنامج «عالم الرياضيات الاصطناعي»[3] من تصميم عالم الكمبيوتر دوج لينات Lenat، وكلها تطرح أسئلة مثيرة حول الإبداع؛ فهي، من ناحية، تلبي المتطلبات التعريفية للإبداع، فتأتي بحلول جديدة ومناسبة؛ لكنها، من الناحية الأخرى، ينظر إليها من قبل كثيرين على أنها تفتقر إلى الإبداع؛ إذ إنها لا تفعل سوى تنفيذ ما برمج لفعله من قبل المصممين، وتبقى الإجابة عن سؤال مفاده: هل كانت الآلات مفكرة، أو مبدعة يوماً؟ محل جدال حتى اليوم.

أما **الجزء الثالث** من الكتاب، فيحمل عنوان «**المقاربات السياقية**»، ويتكون من ثلاثة فصول رئيسة تتناول الإبداع من وجهة نظر علم الاجتماع؛ فيجادل المؤلف بأن أهم أنماط الإبداع في ثقافتنا المعاصرة - أي الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية، والتجارب العلمية الكبرى، وبرامج الحاسوب وألعاب الفيديو وما إليها - هي أنشطة تعاونية مشتركة لشبكة معقدة من الأفراد المهرة؛ ومن ثم، فمن أجل تفسير إبداع المجموعات التعاونية المعقدة، نحن بحاجة إلى منظور علمي يسمح لنا بفهم الكيفية التي تعمل بها مجموعات من البشر معاً، وكيف يؤدي العمل الجماعي لعدد كبير من الأشخاص إلى عمل إبداعي متكامل.

ثم يتناول المؤلف دراسة الإبداع من وجهة نظر علماء الأنثروبولوجيا، الذين يستخدمون تعبير «الثقافة» بطريقة متصلة بعبارات معاصرة شائعة مثل «الثقافة الشعبية»، و«الثقافة الجماهيرية»، و«الثقافة الفرعية»؛ لكنها أكثر تعقيداً من ذلك بكثير، ومن ثم لا يزال علماء الأنثروبولوجيا في خلاف حول تعريف الثقافة منذ القرن التاسع عشر حتى الآن. وعندما نعرّف الثقافة باعتبارها رموزاً، تصبح الثقافة أشبه ما يكون باللغة، وهنا موضع ارتباط الثقافة بالمقاربة الاجتماعية - الثقافية

(1) The Analytical Machine.

(2) Experimental Music Intelligence; EMI.

(3) The Artificial Mathematician; AM.

للإبداع؛ فالميدان الإبداعي يشبه ميداناً ثقافياً صغيراً، والميدان مثل اللغة، من حيث إنك لا تستطيع خلق أي شيء دون ميدان، حتى لو كنت غير واع بأهميته طوال الوقت؛ فالثقافات هي منظومة من الميادين المرتبطة فيما بينها، وكذلك، فالثقافة تؤثر على الإبداع بصورة أساسية من خلال التأثير على تلك الميادين.

وأخيراً، يوضح الكتاب مفهوم الإبداع من الناحية التاريخية؛ وليس المقصود هنا دور التاريخ في تشكيل الإبداع، بل تاريخ حياة الفرد ذاته، ويضرب المؤلف مثالين لذلك من عالم الفنون، هما الرسامان الفرنسي سيزان Cezanne والإسباني بيكاسو Picasso، فكلاهما عاش فترة طويلة، واشتهرت لوحاته وأعماله خلال فترة حياته، لكن أهم أعمال سيزان (1389–1906) جاءت في أواخر حياته؛ أي أن المؤشر الإبداعي لديه ظل يرتفع مع تقدمه في العمر؛ وعلى العكس منه كان بيكاسو (1881–1973)، إذ إن أهم أعماله جاءت خلال الفترة المبكرة من حياته – في العشرينيات من العمر –، وبعدها ظل مؤشره الإبداعي في انخفاض. ويحاول الكتاب تفسير الإبداع من هذا المنظور التاريخي مع سرد النظريات المختلفة التي طرحها الباحثون في هذا المجال.

وفي نهاية الجزء، أفرد المؤلف فصلاً إضافياً عن تطبيق المقاربات الفردية والسياقية للإبداع.

وفي **الجزء الرابع** من الكتاب، وعنوانه **«الإبداع الفني»**، تتناول فصوله الأربعة موضوعات تبدأ بالإبداع البصري، حيث إن الفنون الجميلة – واللوحات الفنية على وجه الخصوص – هي أول ما يتبادر إلى الذهن عند دراسة الإبداع الفني؛ ويرجع السبب في ذلك إلى أن الرسم يتناسب بصورة أفضل مع مفاهيمنا الخرافية عن الإبداع، والمنتمية إلى المدرسة الفردية في علم النفس؛ فأكثر من أي مجال آخر، نحن نتخيل الرسام وهو يرسم في عزلة، دون أن يتأثر بالعالم من حوله، وهو ما كان ينظر إليه عادة على أنه «إبداع». لكن المؤلف يتعمق في دراسة الرسم وسيلة لتفسير الإبداع البصري، ويتناول تعريف الرسام، والعوامل المؤثرة على شخصيته؛ وبعد ذلك يتخطى الرسم بوصفه وسيلة للإبداع البصري، ويتناول أمثلة عديدة، أهمها التصوير الفوتوغرافي، والأفلام السينمائية، والرسوم المتحركة، والبرامج التلفزيونية.

وبعد ذلك يتطرق المؤلف إلى الكتابة، ويتناول الإبداع الشعري والخطابي، ويؤكد أهمية الكتابة بوصفها عملاً إبداعياً معقداً يتضمن ارتباط الكاتب بالثقافة

والتاريخ، إضافة إلى مكنونات نفسه ومواهبه التي تساعده على تنفيذ أعماله الإبداعية، ومن ثم يتطرق إلى علم نفس الكتابة الإبداعية، ويؤكد أن المؤلف هو الشخص الذي يجد الكتابة أصعب مما يجدها الأشخاص العاديون. ويتناول الصفات النفسية والعقلية للكاتب، والعوامل المؤثرة على إنتاجه، ومن ثم إبداعه الكتابي. وبعد ذلك يتطرق لدراسة الشعر بوصفه فناً خطابياً، ثم الروايات الرومانسية، والكتابة الجماعية، والكتابة المساعَدة بالحاسوب، حيث يصف وجود برامج حاسوبية لمساعدة الكتّاب، وخصوصاً كتاب السيناريو في هوليود، الذين استخدموا البرنامج في كتابة العديد من الأفلام الشهيرة التي فازت بالجوائز.

ثم يتناول الإبداع الموسيقي؛ فيقارن المؤلف بين تلحين الموسيقى وعزفها؛ حيث إن تفسير الإبداع الموسيقي ينزع لتفضيل أحدهما على الآخر – غالباً لمصلحة التلحين، وبحسب خرافاتنا السائدة برأي المؤلف؛ ويتناول بعد ذلك الطبيعة الاجتماعية للإبداع الموسيقي باعتبارها عملاً اجتماعياً يتشاركه الملحن والعازفون والمستمعون.

وأخيراً، يدرس الإبداع في مجال التمثيل، بداية من العروض المسرحية القديمة، مروراً بتمثيل المسرحيات المكتوبة، والعوامل المؤثرة على إبداع الممثل وشخصيته، والتفاعل بين الممثل وجمهوره. ويتطرق المؤلف بعدها لاعتبار التمثيل ترجمة مرئية للإبداع الفني المتضمن في كل من العمل الأدبي المكتوب، والتمثيل البشري الذي يؤديه الممثلون، وبقية العوامل الداخلة في الإنتاج الفني كله، مثل الديكور والموسيقى التصويرية.

ويختتم الجزء بفصل إضافي بعنوان «وداعاً لخرافاتنا المتعلقة بالإبداع»، وفيه يحاول دحض بعض تلك الخرافات الشائعة.

أما **الجزء الخامس**، والأخير، من الكتاب فيتناول «**الإبداع اليومي**»، وينقسم إلى ثلاثة فصول تتناول الإبداع العلمي، فيبدأ بتساؤل: «هل العلماء مبدعون حقاً؟» فالبعض يرى أن العلماء مجرد أشخاص يكتشفون حقائق موجودة بالفعل من خلال النظر إلى العالم بأجهزة غريبة يمتلكونها. ولدحض هذه الفكرة، يبدأ المؤلف بسرد الصفات الشخصية للعالم المبدع، والعلاقة بين علم الجمال والعلم؛ ثم يتناول الإبداع العلمي بالتفصيل، فيبدأ بدحض الخرافات المتعلقة بالعبقرية وتعريفها، ومن ثم يعرّف العالم العبقري ويحدد صفاته؛ وأخيراً يؤكد أهمية التعاون العلمي باعتبار

معظم الاكتشافات الكبرى قد تمت نتيجة لجهود مشتركة بين العديد من العلماء، وهو ما يجسد العبقرية العلمية برأي المؤلف.

وبعد ذلك يتطرق إلى الإبداع في مجال الأعمال؛ فيبدأ باقتباس مقولة لعالم الاقتصاد الشهير، جوزيف شمبتر، يقول فيها إن الإبداع هو قلب الرأسمالية؛ فالابتكارات الجديدة تحل محل القديمة؛ مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير جذري في المفاهيم السائدة، وما يسمى بالتدمير الإبداعي. ويورد الكتاب العديد من الأمثلة من شركات الأعمال لتوضيح الفكر الإبداعي لرؤساء هذه الشركات والعاملين فيها، وخصوصاً شركتي الحاسوب الأشهر – مايكروسوفت وأبل. ويقارن المؤلف بعد ذلك بين الابتكار والإبداع في مجال الأعمال، والفروق الثقافية في الإبداع، وأهمية التعاون في مجال الأعمال لتحقيق نتائج إبداعية.

وأخيراً، يقدم المؤلف لنا نصائحه في الفصل الأخير من الكتاب، وعنوانه «كيف تصبح أكثر إبداعاً؟»، وفيه يبين المؤلف أن غرضه من الكتاب كان، بالإضافة إلى تفسير الإبداع مفهوماً وفكرة، استكشاف أفضل الطرق لزيادة إبداعنا نحن الأفراد العاديين، ويبدأ بسرد نبذة تاريخية عن التدريب على الإبداع، والطرق المختلفة المستخدمة في ذلك، بما فيها العصف الذهني brainstorming، والتخيل التطبيقي وغيرها. وبعد ذلك يتناول علم النفس «الإنساني» وحركة العصر الحديث وخصائص كل منهما، ويخلص إلى تقديم نصائحه للقارئ لكي يزيد من قدرته على الإبداع.

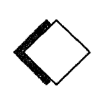
ويذيل المؤلف كتابه بخاتمة يطرح فيها النقاط الأساسية لنظريته عن الإبداع؛ وفي نهاية الكتاب، هناك قائمة مطولة بالمراجع التي استخدمها المؤلف في إعداد الكتاب، وهي تعتبر مرجعاً لمزيد من المعلومات للباحثين في هذا المجال.

بعد أن عرضنا النقاط الأساسية التي أوردها المؤلف في كتابه، من الواضح أن كتاب **تفسير الإبداع** يمثل مقدمة مبسطة لأحدث الأبحاث العلمية عن الإبداع؛ فخلال السنوات الخمسين الماضية، قام علماء النفس، وباحثو الأنثروبولوجيا، وعلماء الاجتماع بدراسة الإبداع على نحو متزايد، ومن ثم، فنحن نعرف اليوم عن الإبداع أكثر من أي وقت مضى.

ولا يقتصر الكتاب على تدبّر فنون مثل الرسم والكتابة، بل يتناول العلم، والأداء المسرحي، والإبداع في مجال الأعمال. حتى قبل نحو عقد من الزمن، كان الباحثون في مجال الإبداع يميلون إلى التركيز على الأنشطة التي تحظى بقيمة

عالية مثل رسم الفنون الجميلة والعلوم الفائزة بجائزة نوبل؛ لكن مؤلف الكتاب الذي بين أيدينا يتناول أحدث الاتجاهات في تفسير الإبداع بتضمين الأفلام، والأغاني المصورة، والصور المتحركة، وألعاب الفيديو، والقصص المنشورة على الإنترنت، وتقنيات الكمبيوتر.

ما أحوجنا في هذا العصر الذي تنامى فيه دور الآلية والمكننة للعودة إلى جذورنا الإنسانية – الإبداعية التي أوشكنا على نسيانها في خضم التحولات الحديثة في شتى مناحي الحياة، ولئن كنا بحاجة للعودة إلى جذورنا الإبداعية، لا بد أن نذكر هنا أن الإبداع العربي – الفني والعلمي – كان بمنزلة النبراس الذي مهد الطريق لعصر النهضة الأوروبية قبل قرون، فلم لا نعود إلى جذورنا لنكون نحن أيضاً مبدعين، ومشاركين فاعلين في عالم اليوم، وليس مجرد متفرجين ومستهلكين؟



علوم سياسية

بين الملوك والشيوخ والسلاطين

تأليف: عبدالله بشارة
الناشر: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية - الكويت، 2004
عرض: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

توجد عدة طرق وأساليب لكتابة المذكرات الشخصية. فالبعض يعدها في صورة يوميات، والبعض الآخر في صورة أحداث وذكريات وآراء، إلا أنه بصفة عامة يغلب على السيرة الذاتية أو أدب المذكرات طابع التأمل في تجربة الماضي وأحداثه، والحديث عن الذات ودورها في تطوراتها، وهو أمر طبيعي، والمسوغ لكتابة السير والمذكرات الشخصية.

وكتاب «عبدالله بشارة» وإن كان يندرج - من ناحية الشكل - ضمن قائمة كتب «السيرة الذاتية» فإن مراجعته تكشف عن أنه يمكن أن يصنف ضمن قائمة أخرى، ربما أمكن تسميتها «السيرة العملية أو الموضوعية». فقد قدم لنا المؤلف صوراً لأهم أحداث هذه المرحلة وذكرياتها، وأتبعها بآراء تمثلت في جمل وعبارات قصيرة ومعبرة، بعد العرض الموجز لكل موقف أو حدث، هادفاً أن يكون في الكتابة عن هذه التجربة ما يساعد على إلقاء أضواء كاشفة جديدة على أحداث هذه المرحلة، ليستفيد منها الآخرون.

ويمثل هذا الكتاب سفراً طويلاً؛ فهو يقع في 705 صفحات من القطع الكبير. وقد صدر في أكتوبر 2004، عن (المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت)، وتناول يوميات السفير «عبدالله بشارة» عندما كان يشغل منصب الأمين

* مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، وباحث متخصص في شؤون التكامل الخليجي، مصر.

العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لقرابة ثلاثة عشر عاماً (1981–1993)، وهي يوميات تضمنت تسجيلاً شبه يومي أو شهري لأهم الأحداث التي عاشها وعاصرها داخل هذا المجلس.

يتكون الكتاب من ثلاثة عشر فصلاً، تتناول ظروف اختياره أميناً عاماً، والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي كانت تمر بها منطقة الخليج في هذه المرحلة الممتدة، وأهم الاستراتيجيات والسياسات التي تبناها قادة دول المجلس لمواجهة مختلف التحديات الإقليمية والدولية، والآليات التي سارت عليها الأمانة العامة لمجلس التعاون لتنفيذ هذه الإستراتيجيات والسياسات، مسلطاً بعض الضوء على ما دار داخل اجتماعات المجلس الأعلى لقادة دول المجلس، وأهم القرارات التي خرجت بها قممهم، والأجواء السياسية التي انعقدت فيها، إضافة إلى الاجتماعات الوزارية، وآلية التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء ومصالحها.

وقد تأثر الكاتب وأداؤه في المجلس بخلفيته الوظيفية السابقة له بوصفه دبلوماسياً، عمل طوال عشر سنوات مندوباً دائماً لدولة الكويت، ومكنه ذلك من إقامة شبكة من العلاقات الشخصية مع العديد من الشخصيات الدولية، سعى لتوظيفها والاستفادة منها بعد تعيينه أميناً عاماً لمجلس التعاون. وتستعيد الفترة الزمنية ليوميات «عبدالله بشارة» جانباً لأهم أحداث هذه المرحلة، أقول جانباً، لأنه اقتصر في كتابتها على عرض أهم وقائعها بإيجاز شديد، ودون تحليل في أغلب الأحوال، مفترضاً أن القارئ على دراية بتفاصيل الحدث، الذي مضى على وقوعه فترة قصيرة من الزمن نسبياً.

ولا شك أن المؤلف ترك بصمته على الهيكل التنظيمي للمجلس في هذه المرحلة؛ فقد تولى منصبه أول أمين عام له في المرحلة التأسيسية الأولى، وهي مرحلة صعبة بلا شك، أتاحت له وضع أسس العمل الخليجي المشترك ومبادئه، في إطار أجهزة المجلس ومؤسساته المختلفة، كما أتاحت له أن يكون شاهداً من الداخل على مراحل التأسيس وإمكانات التطور وعقباته.

وفيما يلي أهم الانطباعات والملاحظات على هذه اليوميات:

1 – كان المؤلف بين الحين والآخر يورد عبارة تعكس انطباعاته عن مسيرة العمل الخليجي المشترك، ويلاحظ أنه يهتم بشكل واضح بجزالة التعبير، واستخدام العبارات ذات الإيحاء والتأمل. ويلاحظ بصفة عامة أنه تجنب توجيه النقد للدول

الأعضاء ومسؤوليتها عن بطء مسيرة التكامل، وفضل إلقاء اللوم بين الحين والآخر على الأجهزة البيروقراطية، ويلاحظ أن ذلك يتم بحرص واضح ومغرق فيما أسماه بـ «الأريحية السياسية»؛ فنجده مثلاً يصنف (في ص368) مسببات التململ بشأن بطء الإنجازات في مجلس التعاون في تقريره إلى المجلس الوزاري بتاريخ 1989/8/28، ويجد لها المسوغ بقوله: «المجلس كائن حي، متحرك يكبر لكنه لا يشيخ، وينضج ولا يترهل، ترافقه دائماً حيوية الشباب، تفتق عن أفكار، ليس بالضروري عذبة، لكنها متجددة، والمجلس لا يعرف الإحباط، إيماناً منه بأن الخير في المستقبل، وأن ثمرته هي لجيل الغد، وأن مشاكل اليوم هي هموم الدنيا وليست أمراضاً قاتلة، ولقد أثبتت الأيام جدوى هذه الفلسفة وفاعليتها، وهي فلسفة تعتمد على مبدأين أساسيين: التراضي والإقناع، وزبدتها قبول الجميع للقرار، لأن القرار لا يؤذي أحداً، ويوفر مصلحة الجميع».

وعلى هذه الوتيرة يتابع «عبدالله بشارة» تسجيل أحداث هذه الفترة، فتتحول تدريجياً إلى نوع من الشهادة على أداء مجلس التعاون، وسيرته التي أخذت بالحكمة القائلة: «إذ لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع».

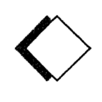
2 – عرف المؤلف كيف يوظف المعلومات المتعلقة بالمحطات الرئيسة لمسيرة المجلس وتوظيفها في نصوص أقرب للتسجيلي منه إلى التحليلي. فقد تجنب التوغل بعمق في تفاصيل المشاهد ودور الفاعلين الرئيسيين فيها؛ لأن ذلك يستلزم مجلدات. لكن الأرجح، أن الكاتب بعد عمله أكثر من 12 عاماً أميناً عاماً، وبعد قرابة 11 عاماً على تركه لمنصبه، لم يتبن المنهج النقدي مع هؤلاء الفاعلين؛ لأنه لم يستطع فض الارتباط الشخصي والمعنوي بهم.

3 – وربما يمكن تفسير عزوف الكاتب عن تزويدنا بمزيد من التحليل النقدي الذي يساعد على القراءة ما بين السطور، وفهم تطورات الأحداث بشكل أفضل، أن مستوى الحرية السياسية والالتزامات المعنوية لرجل العمل العام في عالمنا العربي، يفرض أحياناً على الكاتب نوعاً من القيود والالتزامات على نشر الحقائق والوثائق بلا حرج أو مساءلة. فحتى الدول العربية نفسها ما زالت ضعيفة في نشر أرشيفها الوثائقي في السياسة والدبلوماسية.

4 – كان من الأنسب إضافة فهرس في نهاية هذا السفر الطويل يسهل للقارئ الرجوع للأسماء والأحداث الواردة في الكتاب، بشكل أكثر يسراً.

5 – أشار المؤلف في الفقرة الأخيرة (في ص 499) إلى سبب عزوف الرئيس الراحل حافظ الأسد عن حضور قمة بغداد في مايو 1990، على الرغم من إلحاح صدام حسين على مشاركته فيها، ونقل رسالة إليه بهذا المعنى عبر الرئيس حسني مبارك، إلا أن الرئيس السوري أصر على الرفض لشعوره بأن الرئيس العراقي يدبر شيئاً غير طبيعي. ثم أضاف المؤلف في السطر الأخير لهذه الفقرة عبارة «نقل لي هذا التقرير سفير مصري سابق في دمشق». ولما كنت السفير المعني فقد لزم التنويه، بأنه لم يكن هناك تقرير قد قُدِّم، بل لم يزد الأمر عن مجرد دردشة سياسية متبادلة تمت عام 2002، كتلك التي تتم عادة بين أي دبلوماسيين (سابقين)، لشرح وفهم بعض السلوكيات السياسية لصانعي الأحداث، بعد مرور عدة سنوات عليها.

وهذه الملاحظات لا تمنعنا من القول إن هذا الكتاب يضيف الكثير إلى الأدبيات السياسية التي تناولت مجلس التعاون، ويمثل شهادة مفيدة من الداخل أو من قلب البيت، وإن تركتنا عطشى للمزيد، ولعله يفكر في إصدار جزء ثان تحليلي.



سياسة

عملية صنع السلام الكورية: الآفاق والمشكلات، ومستقبل كوريا الشمالية

The Korean Peace Process and the Four Powers,

تأليف: Tae - Hwan Kwak, & Seung - Ho Joo.
الناشر: Ashgate: Hampshire, 2003
عرض: نيللي كمال الأمير*

تعود بدايات علاقة كوريا الشمالية بالأسلحة النووية إلى عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وتحديداً عندما زادت وطأة الهجمات الجوية الأمريكية على المدن اليابانية في الحرب العالمية الثانية، مما دفع باليابان إلى أن تتخذ قرارها بنقل برنامجها النووي السري إلى كوريا الشمالية (التي كانت تحتلها في تلك المرحلة). وفي هذا الإطار، يأتي هذا الكتاب الذي يجمع بين دفتيه أبعاد القضية النووية في كوريا الشمالية، إضافة إلى موقف الدول الأربع (الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، زكوريا الجنوبية) التي تعد بمنزلة الفواعل الرئيسة في هذه القضية، حيث يتعرض هذا الكتاب للسياسات التي تنتهجها تلك الدول إزاء كوريا الشمالية.

وقد قسم الكتاب إلى ثمانية محاور أساسية، تناولت الأربعة الأولى منها مفهوم عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، والخلفية التاريخية المستقبلية للعلاقات ما بين كوريا الشمالية وجيرانها. وعلى النحو الآخر، تناولت المحاور الأربعة الأخرى من الكتاب سياسات الدول الأربع (الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وروسيا) تجاه كوريا الشمالية. ومن ثم، فقد غطت فصول الكتاب الموضوعات التالية: عملية بناء السلام في شبه الجزيرة الكورية، الآفاق والعوائق، والتغيرات في علاقات كوريا

* باحثة، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

الشمالية ومستقبلها، والولايات المتحدة وعملية صنع السلام في كوريا الشمالية، والصين وعملية صنع السلام في كوريا الشمالية، ثم اليابان وصنع السلام في كوريا الشمالية، وأخيراً، روسيا وعملية صنع السلام في كوريا الشمالية.

وينطلق الكتاب من فرض أساسي مفاده أن قضية تطوير كوريا الشمالية لأسلحة نووية تعبر عن العائق الرئيس لتحقيق سلام في شبه الجزيرة الكورية. من ناحية أخرى، يسعى الكتاب إلى تأكيد أن حل هذه القضية يحتاج إلى تعاون كوريا الشمالية مع الولايات المتحدة.

لقد مثلت سنة 2003 الذكرى الخمسين للاتفاقية التي وقعت عليها الكوريتان الشمالية والجنوبية للهدنة، إلا أن نظام تحقيق السلام بشكل متكامل لم يصل إليه الأطراف حتى الآن. وذلك على الرغم من حقيقة أن الكوريتين الشمالية والجنوبية قد اتفقتا على إطار عمل للتعايش السلمي بعد الإعلان المشترك الصادر عن القيادتين في 15 يونيو سنة 2000 خلال القمة التي جمعت رئيسي كوريا الشمالية والجنوبية. ويمكن القول إن عملية السلام الكورية قد توقفت منذ تصريح كوريا الشمالية بامتلاكها اليورانيوم المخصب في أكتوبر سنة 2002.

عملية صنع السلام الكورية: الآفاق والمشكلات، ومستقبل كوريا الشمالية:

من خلال هذا الجزء من الكتاب يتم التحليل والربط بين تحقيق نظام سلمي داخل شبه الجزيرة الكورية، وتحقيق الوحدة الكورية؛ حيث بدأ العمل في هذا الاتجاه (اتجاه دفع الوحدة الكورية) منذ انعقاد القمة الكورية في يونيو سنة 2000؛ بمعنى آخر، يرى الكتاب أن الخطوة الأولى لتحقيق الوحدة بين شطري الجزيرة الكورية هي تفعيل عملية السلام الكورية. كما أن دول كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة تواجه مهمة الاستمرار في إزالة العوائق التي قد تعترض تطوير التعاون بين الكوريتين. من ناحية أخرى، فإن كوريا الشمالية عليها أن تجد طريقاً أو سبيلاً لحل أزمتها النووية بطريقة سلمية ودبلوماسية، وهذه الخطوات تعتبر مهمة لتحقيق الوحدة الكورية.

وعلى الرغم من صدور إعلان التعايش بين الكوريتين، الذي أعقب لقاء القمة في يونيو سنة 2000 فإن العلاقات بين الدولتين لا تزال توصف بعدم الثقة وافتقادها للتعاون المشترك والخلاف في الإيديولوجيات السياسية، إلا أنه في الوقت ذاته، لا تزال عملية السلام مستمرة، ومن داخل هذه العملية تبرز عدة مستويات: المستوى

الأول هو ما بين الكوريتين، والمستوى الثاني يضم بجانب الدولتين تعاونهما دولياً بين الصين والولايات المتحدة، من خلال إيجاد سياسة تعاونية وإحلال اتفاقية الكوريتين لسنة 1953، باتفاقية سلمية، كما تحاول إيجاد مساحة أكبر من الثقة والتعاون المتبادل بين الكوريتين.

هناك عدد من التغيرات التي شهدتها كوريا الشمالية تؤثر على عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية. وقد ساعدت هذه التغيرات على نشوب جدال داخل كوريا الجنوبية أيضاً؛ إذ يرى المحافظون أن هذه التغيرات ليست تغيرات جذرية حيث يستخدم المحافظون النظام الشيوعي في كوريا الشمالية.

إن تنفيذ الإعلان الصادر عن القمة الكورية التي عقدت في يونيو سنة 2000 قد تطلب توقيع ثلاثين اتفاقية. وعلى الرغم من تأزم القضية النووية في كوريا الشمالية فإن المحادثات أو المفاوضات بين الدولتين لم تتوقف، كما أن المحادثات الثنائية بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة قد تعثرت بسبب السياسات التي انتهجتها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه كوريا الشمالية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001.

ومن الجدير بالذكر، أنه بعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت كوريا الشمالية في انتهاج عدد من السياسات المغايرة لما كانت تتبعه في فترة الحرب، وذلك من أجل بقائها واستجابة للتغيرات في النظام الدولي. وخير دليل على هذه التغيرات قمة الكوريتين سنة 2000.

مستقبل كوريا الشمالية:

في هذا الصدد، يطرح الكتاب تساؤلاً حول مدى جدية كوريا الشمالية في تعهداتها؛ فهل ترغب أو تنوي – بالفعل – استغلال إمكاناتها النووية في مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان؟

ويعتقد البعض أن كوريا الشمالية لن تتمكن من تطويع الغرب، بغض النظر عن السياسات التي ستنتهجها إدارات الدول الثلاث: الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، واليابان؛ وذلك نتيجة وجود قناعة لدى تلك الدول بأن كوريا الشمالية ليست من الدول المتعاونة.

كما يرى الكتاب أن كوريا الشمالية ليست بالشريك الذي يمكن أن يعتمد عليه أو يوثق به في أثناء عملية المفاوضات وجولاتها المختلفة. فإذا ما اتفقت الدول الأربع على الدخول في مفاوضات مع كوريا الشمالية فإنها قد تعرقل مسيرة تلك

المحادثات، كما أنها قد ترفض التخلي عن قدراتها ورؤوسها النووية. فضلا على ذلك، فإنها قد تحاول بناء مزيد من الأسلحة البيولوجية والكيماوية الخاصة بقواتها المسلحة. بمعنى آخر، فإنه ما دامت كوريا الشمالية تشعر بأن المساعدات الاقتصادية طويلة الأجل تفوق في منافعها المخاطرة العسكرية في الوقت القصير فإن عليها أن تتخلى أو تتراجع عن معظم قدراتها النووية أو كلها. ومن الجدير بالذكر أن تخطي تلك المرحلة يعتمد بشكل كبير على سياسات الدول الأربع.

مواقف الدول الأربع من القضية النووية الكورية:

وقد تناول هذا الجزء من الكتاب الدور الأمريكي في القضية الكورية وسياسات الولايات المتحدة تجاه عملية السلام في شبه الجزيرة الكورية، من خلال الصيغ المختلفة والبدائل المتاحة أمام الولايات المتحدة في أثناء رسمها لتلك السياسة، ثم في أثناء السياسة الأمريكية تجاه كوريا وإقليم آسيا والمحيط الهادي.

وتتنوع هذه الصيغ أو البدائل بين تأييد عملية الوحدة الكورية ورسم سياسات تدفع من خطواتها، أو في المقابل معارضة الوحدة الكورية ورسم سياسات تتناول عملية السلام الكورية والقضية النووية الكورية بشكل مستقل عن احتمالات توحيد شطري شبه الجزيرة الكورية.

أما ما يتعلق بالموقف الصيني من القضية النووية في كوريا الشمالية، فيمكن القول: إن مصالح الصين الحيوية في هذا الإقليم قد تأثرت بالمعضلة التي كانت تواجهها دوماً بين علاقاتها مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وحساسيتها تجاه تغير علاقات القوى الكبرى بهذا الإقليم.

ويدعم وجهة النظر تلك مثالان؛ الأول في ديسمبر سنة 2002 عندما أصدر الرئيس الصيني السابق جينج زيمين والرئيس الروسي فلاديمير بوتين إعلاناً عقب القمة التي جمعتهما في بكين؛ حيث دعا كوريا الشمالية إلى إنهاء أي برنامج من شأنه تنمية أسلحة نووية تسببت في أزمة متجددة داخل شبه الجزيرة الكورية. كما تضمن الإعلان أيضاً دعوة الولايات المتحدة واليابان إلى الإسهام في خفض حدة التوترات التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية من خلال استئناف جولة المفاوضات مع النظام السياسي لكوريا الشمالية، وقد هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية مثلما فعلت إثر الأزمة النووية التي نشبت سنة 1994، ولكن الصين لم تؤيد خيار العقوبات الاقتصادية.

من ناحية ثالثة، فإنه فيما يتعلق بسياسات اليابان تجاه القضية النووية في كوريا الشمالية يرى الكاتب ضرورة تعاون اليابان مع الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى ضرورة استخدام لغة صريحة ومباشرة مع كوريا الشمالية فيما يتعلق بالجزاءات والمكافآت التي قد تحصل عليها في حالات الاستمرار في تنمية البرنامج النووي أو التخلي عنه، كما أنه على اليابان حث الولايات المتحدة على بدء مفاوضات مع كوريا الشمالية؛ نتيجة لأن المحادثات المباشرة قد تمثل دافعاً حقيقياً لحل الأزمة النووية.

ومن خلال آخر أجزاء الكتاب، تعرض المؤلف لموقف روسيا بوصفها واحدة من الدول الأربع الفاعلة في الأزمة الكورية (الولايات المتحدة، واليابان، والصين، وكوريا الجنوبية). وفي هذا الإطار، فإنه منذ سنة 2000 والعلاقات بين روسيا وكوريا الشمالية تشهد تطورات إيجابية متسارعة؛ فقد عقدت خلال السنوات 2000 إلى 2002 ثلاث قمم، كما زادت الاتصالات بين الحكومتين. وقد أسهم عدد من العوامل في هذا التقارب، منها؛ أولاً: الصلات الشخصية التي توطدت بين القائدين السياسيين كيم يونج إيل، رئيس كوريا الشمالية، وفلاديمير بوتين رئيس روسيا الاتحادية. ثانياً: سياسة الرئيس الأمريكي بوش تجاه كوريا الشمالية، حيث سعت الأخيرة إلى توطيد علاقاتها مع روسيا لمواجهة التهديدات الأمريكية لها أو موازنتها، بالإضافة إلى ذلك يأتي العامل الثالث المتمثل في إرادة الرئيس الروسي بوتين تعزيز تأثير روسيا في هذه القضية، وزيادة الدور الدولي لروسيا؛ بهدف جذب مزيد من التأييد له على المستوى الداخلي في روسيا.

وختاماً، فإن أهمية هذا الكتاب تعود إلى تعرضه لواحدة من أكثر القضايا جدالاً على المستوى الدولي في المرحلة الراهنة، وهي المتعلقة بالقضية النووية لكوريا الشمالية، كما أنه يتعرض بالدراسة لموقف الأطراف الأربعة الإقليمية والدولية التي تعتبر صاحبة المصلحة الأساسية في تسوية هذه القضية، وهي الولايات المتحدة واليابان والصين وكوريا الجنوبية. في الوقت نفسه يطرح الكتاب افتراضاً حول حتمية التنسيق بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة إذا ما أرادت الأولى تسوية تلك القضية، وهو ما تعبر عنه وجهة النظر الكورية (الجنوبية)، واليابان، بينما تقل درجة الاتفاق مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بحالة روسيا والصين؛ حيث شهدت الدولتان تنسيقاً منفصلاً تجاه القضية النووية في كوريا الشمالية.

التقارير:

ورشة عمل عن " المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر"

إعداد: رشا عبدالعظيم محمود*

بالتعاون بين مركز المشروعات الدولية الخاصة ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام عقدت ورشة عمل لمدة يوم واحد، في العاشر من يونيه 2006 حول "المجتمع السياسي وقضايا التحول الاقتصادي في مصر" .. تضمنت الورشة ثلاث جلسات، شهدت عرض خمس دراسات وخمسة تعقيبات، ومناقشات من الحاضرين الذين مثلوا بعض الأحزاب السياسية، والباحثين، وعدد من نواب مجلس الشعب من المستقلين ومن اتجاهات مختلفة.

وجاءت أعمال الورشة على النحو التالي:

الجلسة الأولى: أدار أعمالها د. طه عبد العليم، ونوقشت فيها الأبعاد الاقتصادية. وقدمت خلالها دراستان؛ الأولى بعنوان "أسس التقدم الاقتصادي وتطبيقاته.. حالة مصر" وقدمها الأستاذ عبد الفتاح الجبالي، وعقب عليها د. إبراهيم العيسوي .. أما الدراسة الثانية فكانت حول "الأبعاد السياسية والقانونية" وقدمها د. إمام حسانين، وحملت عنوان "دور المؤسسات والقانون في التشريع الاقتصادي"، وعقب عليها د. جمال زهران النائب في مجلس الشعب.

الجلسة الثانية: رأسها د. عبدالمنعم سعيد، ونوقشت فيها الأبعاد السياسية والحزبية. وقدمت خلالها دراستان؛ الأولى بعنوان "التحالفات الحزبية في مصر وقضايا التحول الاقتصادي"، وقدمها الأستاذ حسين عبد الرازق، وعقب عليها الأستاذ أحمد حسن. أما الدراسة الثانية، فقدمتها د. أماني قنديل بعنوان "جماعات المصالح الاقتصادية والتحول الاقتصادي"، وعلق عليها الأستاذ فؤاد ثابت.

الجلسة الثالثة: كانت حول "سياسات مواجهة الفقر وتأثيرها على التحول

---

* باحثة في مركز الكنانة للبحوث والدراسات، مصر.

الاقتصادي في مصر" وقدمتها د. منال متولي، وعقب عليها د. شريف دلاور.

وفيما يلي عرض لأهم فعاليات تلك الورشة:

الأستاذ عبد الفتاح الجبالي رأى – في دراسته "**أسس التقدم الاقتصادي وتطبيقاته... حالة مصر**" – أن "السوق الديمقراطي".. يضع الإصلاح الاقتصادي على أجندة نهضة مصر حيث تناول مسيرة مصر الاقتصادية عبر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتمثلة في:

1- الأزمة المالية الحادة التي عاناها الاقتصاد المصري؛ حيث ظل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة من حيث المتوسط عند مستوى 23% من الناتج المحلي الإجمالي مع تدهور البنية الأساسية في المجتمع وهبوط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- التحولات في النظام الدولي الذي اتجه إلى تغطية اقتصاد سياسة السوق، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتحول الاهتمام إلى التنمية البشرية والمستدامة والخصخصة، وتصاعد مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)

وتلك العوامل الداخلية والخارجية قادت مصر إلى انتهاج سياسة اقتصاد السوق، أما من حيث جوهر السياسات المطبقة، فهي مجموعة من السياسات تهدف إلى تحويل الطلب الكلي وإعادة تخصيص الموارد من القطاعات المنتجة للسلع غير الداخلة في التبادل الدولي إلى القطاعات الاقتصادية للسلع المتداولة خارجياً، ومن الاستهلاك إلى الاستثمار أيضاً. وينتج ذلك عن طريق تحرير الأسعار وتغيير هيكلها النسبي في صالح المنتجات المتداولة خارجياً؛ بحيث تحول الموارد من مجال إنتاج السلع التي لاتتداول خارجياً، إلى إنتاج السلع القابلة للتصدير أو تلك التي تحل محل الواردات، ويتطلب نجاح هذه السياسات مرونة كاملة للموارد في الانتقال. ورأى الباحث أن السياسة الاقتصادية المتبعة، قامت على ثلاثة محاور أساسية هي:

أولاً: تثبيت أوضاع الاقتصاد، أي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة والوصول به إلى حدود مقبولة اقتصادياً واجتماعياً.

ثانياً: إعادة التوازن الداخلي على المستوى الجزئي في إطار سياسة الإصلاح الهيكلي، وتهدف إلى تحويل الاقتصاد نحو سياسة تعتمد على القطاع الخاص والصادرات.

ثالثاً : علاج الآثار السلبية لهذه السياسة، على الدخول الحقيقية للفئات الفقيرة، وذلك بإنشاء "الصندوق الاجتماعي للتنمية"،وفي هذا السياق طبقت الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات، تتركز فيما يلي:

– العمل على تخفيض العجز المالي للدولة.

– تحرير سياسات الأسعار؛ بحيث تترك في معظمها لتحدد وفقاً لآلية السوق دون تدخل من جانب الدولة.

– تعديل أسعار الصرف والفائدة وإلغاء القيود على المعاملات الجارية، بغية إصلاح القطاع الخارجي وعلاج الخلل في ميزان المدفوعات المصري.

وفي هذا السياق طبقت الحكومة المصرية حزمة هائلة من الإجراءات الاقتصادية، وهي :

– السياسة المالية.

– السياسة الضريبية.

– السياسة الجمركية.

– السياسة النقدية.

وأدت نتائج التحول الاقتصادي إلى:

– رفع معدل النمو: إذ حقق الاقتصاد المصري معدلاً للنمو بلغ 5,4% خلال الفترة 1980/1990، وهبط قليلاً إلى 4,5% خلال الفترة 1990/2003، مع ملاحظة أن البلدان المتوسطة النمو – التي تقع من ضمنها مصر – قد حققت معدل نمو بلغ 2,8% خلال الفترةالأولى، و3,5% خلال الفترة الثانية.

– زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية.

– الإنفاق الاجتماعي ومستويات المعيشة: إن تحليل أرقام الإنفاق الاجتماعي توضح تلك الأهمية المتقدمة التي نالها البعد الاجتماعي على الرغم من تزايد أعباء خدمة الدين، وزادت نسبة الإنفاق الاجتماعي من جملة الإنفاق الحكومي من 19% في المتوسط خلال الفترة 1987 – 1993 إلى 25% خلال الفترة 1994– 1997، ثم إلى 39,8 % عام 2000–2001، ثم إلى 40,6% عام 2003–2004. وهو ما أدى إلى تحسن مستوى التنمية البشرية بنسبة 50% بين 1975 – 2003. وخلص الباحث إلى نتيجة مفادها أن أفضل السبل لإحداث النهضة في المجتمع المصري هو السير

على نظام السوق الديمقراطي"، الذي يرتكز على معادلة الدولة الرشيدة والسوق الناضجة، وهي الوسيلة المثلى لصنع النهضة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وذلك انطلاقاً من أن النهضة هي عمل إرادي وليست عملية تلقائية، وهي عملية إيجابية تهدف إلى النهوض بقدرات المجتمع. فإذا كان النمو يتحقق من المصادر الثلاثة المعروفة، وهي تراكم رأس المال المادي والبشري وكفاءة تخصيص الموارد بين قطاعات المجتمع ورفع مستوى الإنتاجية، فإن ذلك لن يتحقق إلا عبر تحديد واضح للأدوار بين القطاع الخاص والدولة.

وتعقيباً على ما أوردته تلك الدراسة، طرح د. إبراهيم العيسوي رؤية مختلفة بشأن الإصلاح الاقتصادي الذي طبقته مصر خلال العقود الثلاثة الماضية ، وطالب بتطبيق نموذج التنمية المستدامة / المعتمدة على الذات في خمسة أركان:

الركن الأول: إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلي، **الركن الثاني:** الاعتراف بدور حاكم للدولة في التنمية، يتضمن – إلى جانب التحفيز والتشجيع والتوجيه للقطاع الخاص الإنتاجي وضبط السوق – أربع مهام أساسية هي: ضبط الاستهلاك والاستيراد لزيادة الادخار، والسيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزاته، والاشتراك المباشر في الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، والنهوض بالتعليم والقدرات العلمية والتكنولوجية. **الركن الثالث:** المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل، وذلك باعتبار أن حسن التوزيع شرط ضروري لتفعيل المشاركة الديمقراطية؛ أي لتمكين عموم الناس من التأثير في صناعة القرارات. **الركن الرابع :** ضرورة انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج، حتى تصبح هذه العلاقات عوناً لاعبئاً على التنمية الوطنية.

الركن الخامس : التعاون الإقليمي والتعاون جنوب– جنوب بصفة عامة، وبخاصة التعاون في الإنتاج المشترك وليس في التجارة وحدها. وواضح أن الباحثين ينطلقان من مدرستين مختلفتين في الاقتصاد.

أما الدراسة الثانية فقدمها د. إمام حسانين خليل، وكانت بعنوان "دور المؤسسات والقانون في التشريع الاقتصادي"، وأجاب فيها عن السؤال الآتي: "كيف يتعامل مجلس الشعب مع قضايا المال والاقتصاد؟" واستهلها بتقديم مفاده، أن الإصلاح الاقتصادي والسياسي في مصر، وإن كان أمامه العديد من الخطوات، فإنه يجب إعادة النظر في مساراته على ضوء دور المؤسسات الدستورية فيه، وما

يمكن أن يسهم فيه استقلال هذه السلطات بعضها عن بعض؛ بحيث لايكون استقلالاً جامداً، ولاتعاوناً تضيع معه الحدود الفاصلة بينها لتصبح إحدى هذه السلطات تابعة للأخرى. وأن التشريع الصادر من السلطة التشريعية (البرلمان) يأتي في مقدمة الآليات لصياغة سياسات الإصلاح وبرامجه، حيث إن السلطة التنفيذية لايمكنها أن تنظم هذه المسائل الاقتصادية بعيداً عن مجلس الشعب، وإن كان هذا لايمنع من أن السلطة التنفيذية لها حق السبق في اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بتلك الموضوعات لخبرتها في ذلك، ومن ثم فهي تمثل الغالبية العظمى من مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة بالنسبة لباقي المجالات، فضلاً عما لها من حق إصدار قرارات بقوانين بشأنها لايملك أعضاء المجلس إزاءها سلطة التعديل، فإما القبول وإما الرفض، بالإضافة إلى سلطتها المتمثلة في الأغلبية البرلمانية داخل المجلس والقادرة على تمرير مشروعات القوانين. وأخيراً حقها في إصدار القوانين وإصدار اللوائح التنفيذية الخاصة بها. وعرض بعد ذلك عملية التحول الاقتصادي التي قامت بها الحكومة المصرية من خلال منظومة تشريعية قدمتها للمجلس على مدى فصوله التشريعية وأدوار انعقاده المختلفة، سواء كانت مشروعات جديدة، أم معدلة لقوانين قائمة أو تقنيات مثل قانون التجارة، وقانون العمل، وقانون الطفل، وقانون ضمانات الاستثمار وحوافزه، الذي يعدل باستمرار. ثم استعرض فعاليات مجلس الشعب المصري في إقرار الموازنة العامة للدولة والمناقشات التي دارت حولها، وكذلك القرارات بقوانين. ثم عرض الرقابة البرلمانية : حيث لايقتصر دور المجلس التشريعي على الجانب التشريعي والسياسي، لكنه يؤدي دوراً رقابياً من خلال حقه في مساءلة الحكومة عن تنفيذها للسياسات العامة، عبر أدوات رقابية كفلها له الدستور، تتمثل في الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات الموجهة إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه عن أي موضوع يدخل في اختصاصهم، وحقه في سحب الثقة منهم بعد تقرير مسؤوليتهم من خلال استجواب بناء على طلب مقدم من عشر عدد الأعضاء – أي 46 عضواً–، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس، كذلك فإن لعشرين عضواً من الأعضاء حق طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه، كما يكون لكل عضو من أعضاء المجلس إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء، كما أن لمجلس الشعب أن يشكل لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أي جهاز تنفيذي أو

إداري، أو أي مشروع من المشروعات العامة، وذلك من أجل تقصي الحقائق وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية، أو إجراء تحقيقات في أي موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة. واستعرض فعاليات البرلمان في مجالاته المختلفة.

وتعقيباً على ماقدمه د. إمام حسانين استعرض د. جمال زهران جملة من الملاحظات، أبرزها ما لاحظه من تغير خريطة العضوية في البرلمان المصري ذاته نظراً لوجود مايقرب من ربع عدد الأعضاء من المستقلين (ملاحظة : المستقلون في البرلمان المصري، هم إما من التيار الإسلامي، الإخوان المسلمين الذين لا يسمح لهم بالترشح بانتمائهم؛ لأن تلك الجماعة محظورة قانوناً في مصر، أو ممن لم يتم اختيارهم من الحزب الحاكم المنتمين إليه فترشحوا مستقلين، أو ممن ليس لهم انتماء حزبي محدد) والمعارضين لحكومة الحزب الوطني؛ الأمر الذي يصب في تغيير أداء البرلمان ولكن دون الوصول إلى درجة الفاعلية والتأثير في أداء العملية التشريعية نفسها. كما رأى المعقب، أن الأداء الاقتصادي لمجلس الشعب المصري منحاز لرجال الأعمال.

الجلسة الثانية: الدراسة الأولى قدمها الأستاذ حسين عبد الرازق، وكانت بعنوان "**التحالفات الحزبية في مصر وقضايا التحول الاقتصادي**"، وطرح في بدايتها تساؤلاً مفاده: لماذا غاب الاقتصاد عن برامج تحالفات أحزاب المعارضة؟ وحاول الإجابة عنه بالقول: إنه على الرغم من محاولات التحالف والعمل المشترك التي شهدتها الساحة السياسية المصرية منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة في مارس 1976، فقد غابت أو كادت التحالفات الحزبية القائمة على أسس اقتصادية واجتماعية، مع أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية قد ازدادت عنفاً وضراوة، وأثرت بالسلب على مستوى معيشة طبقات عريضة، من العمال والفلاحين والموظفين والشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى. بدءاً من سياسة الانفتاح الاقتصادي الحالية، وانسحاب الدولة من الاستثمار والمسؤولية عن التنمية، لحساب القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وماسمي بحرية التجارة وحرية السعر بناء على العرض والطلب. ورأى الباحث، وهو أحد قياديي حزب التجمع اليساري المعارض، أنه مع ذلك وبالمقابل جرى التركيز على قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري والقضية الفلسطينية وتطوراتها. ورأى أنه على الرغم مما بينهما من تباعد سياسي فإن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والإخوان المسلمين يتبنيان

سياسة تقوم على إطلاق حرية رأس المال (المحلي والأجنبي) في الاستثمار، وبيع القطاع العام وتصفيته (الخصخصة) وانسحاب الدولة من العملية الإنتاجية وتقديم الخدمات الأساسية بأسعار تناسب محدودي الدخل، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه وتأمينه من كل تعسف إداري أو قانوني أو سياسي. ولايختلف موقف حزب الوفد كثيراً عنهما.

وتعقيباً على الأفكار الواردة في ورقة الأستاذ حسين عبد الرازق، **أشار الأستاذ أحمد حسن إلى النقاط التالية:**

إن التنمية الاقتصادية لاترتبط – بالضرورة – بموضوع التحالفات الحزبية، بل يمكن ربطها بحركة المجتمع كله. وعلى هذا الأساس فإن الافتراض بإمكانات قيام تحالفات اقتصادية في مرحلة التعددية فقط، أمر تعوزه الدقة، وبخاصة أن الإحصاءات تشير إلى تخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل ثورة 1952؛ أي خلال مرحلة التعددية الحزبية الثانية، كما تشير إلى تراجع مؤشرات التنمية بعد عام 1976؛ أي خلال مرحلة التعددية الحزبية الثالثة، وذلك كله مقابل زيادة معدلات النمو في عقد الستينيات من القرن الماضي، وهو الذي شهد سياسة اقتصادية مخططة وموجهة مركزياً، وأدى فيها القطاع العام دوراً بارزاً. وبعبارة أخرى، إن مسألة التنمية الاقتصادية غير مرتبطة بتحالفات أحزاب، لأنها قضية توجهات سياسية / اجتماعية للدولة كلها، وتؤثر في حركة المجتمع بعيداً عن حركة الأحزاب. وإن غياب مفهوم مشترك للديمقراطية بين الأحزاب والقوى السياسية المصرية، هو أمر مهم يؤخذ في الحسبان قبل الخوض في الحديث عن إمكانية نشوء تحالفات حزبية حول الهم الاقتصادي.

أما الدراسة الثانية التي قدمتها د. أماني قنديل، وكانت بعنوان **"جماعات المصالح الاقتصادية والتحول الاقتصادي"** فقد أوضحت فيها الباحثة أن دراستها تهدف إلى الكشف عن مدى اهتمام جماعات المصالح الاقتصادية بالتحول الاقتصادي في مصر، مع الأخذ في الاعتبار وجود جماعات ليست اقتصادية، لكنها تهتم بشكل أو بآخر بقضايا التحول الاقتصادي.

وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة أهمها: هل يمكن رسم خريطة عامة لجماعات المصالح الاقتصادية؟ وهل هذه الجماعات هي جزء من خريطة المجتمع المدني، وينطبق عليها أيضاً المفهوم نفسه؟

وما أولويات القضايا التي تهتم بها جماعات المصالح إزاء عملية التحول الاقتصادى والخصخصة ؟

ثم ما "حدود" الدور الذي تؤديه هذه الجماعات ؟

وأخيراً .. هل يمكن تصور إمكانات تحالف بينها، أم أن هناك مصالح ومطالب مبعثرة ومشتتة، وأحياناً متناقضة بين بعض جماعات المصالح (ومثال ذلك نقابات العمال، وجماعات رجال الأعمال)؟ ثم أوضحت **الإطار المرجعي الذي تنطلق منه بالقول: إنه** مع رياح توجهات النظام السياسي المصري، لتلبي التعددية السياسية (المقيدة)، وسياسة اقتصادية جديدة – عرفت باسم "الانفتاح الاقتصادي" – بدأت التوجه نحو إعلاء دور القطاع الخاص، والتراجع الصغير المنتظم "عن السياسة الاشتراكية". في ذلك التوقيت بدأ يتردد مصطلح "جماعات المصالح" في مصر، سواء من جانب كتابات عربية، أو كتابات باحثين مصريين (في إطار ما تعارفنا عليه في النصف الأول من الثمانينيات بالمدرسة الجديدة للعلوم السياسية في مصر) .. ويمكن إبداء عدد من الملاحظات المهمة قبل الإشارة إلى معنى المفهوم ذاته:

– إن توظيف مفهوم جماعات المصالح، في المدرسة المصرية للعلوم السياسية، التي تصدت بشكل عميق لدراسة أبعاد العملية السياسية والنظام السياسي المصري في إطار السياسة المقارنة، قد اتسم بالحداثة، وارتبط بتغير توجهات النظام السياسي المصري نحو التعددية السياسية المقيدة وحرية أكبر لقوى السوق.

– إن قطاعاً كبيراً من هذه الجماعات، كان قائماً من قبل، ولم يشكل ظاهرة جديدة على الساحة، ومن ذلك الغرف التجارية والصناعية وبعض الجماعات المهنية التي لها اهتمام بالسياسة الاقتصادية، وبعض الجمعيات الأهلية أيضاً.

– إن الجديد الذي طرح على الساحة، مع أوائل عقد الثمانينيات، تمثل في تأسيس مايعرف باسم جماعات رجال الأعمال، ثم سلسلة جماعات سيدات الأعمال في السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين.

– إن الجديد أيضاً الذي طرح على ساحة الخبرة المصرية كان "التفاعلات" بين هذه الجماعات والحكومة، والبرلمان، وبعض الأحزاب السياسية .. وكذلك الصدمات المتتالية بين بعض أطراف جماعات المصالح (الغرف التجارية وجماعات

رجال الأعمال، وكذلك الأخيرة مع الاتحاد العام لنقابات الأعمال). ثم قدمت الباحثة تعريفاً **لجماعات المصالح**، وذكرت أن أكثر التعريفات شيوعاً – والمتوافق حولها – يشير إلى أن "جماعات المصالح" هي تجمعات أو تحالفات أفراد (وأحياناً "مجموعات").. تقوم على أساس تطوعي للدفاع عن مصالح / مطالب .. وإن كان هدفها هو التأثير في العملية السياسية .. وأخيراً يترتب على ذلك أن هذه الجماعات هي وسيط بين الحاكم والمحكوم، وأنها تتحرك في إطار سلمي.. وقد أضاف "جابريل ألموند"، عالم السياسة الشهير، عنصراً لتمييز الجماعات النشطة وغير النشطة، وهو الوعي بهذه المصالح، وإدراك "اقتسام" جماعة المصالح لمصالح واحدة". واللافت هو تحليلها **لجماعات سيدات الأعمال**، وقد تعمدت تخصيصها في نقطة مستقلة، أو تصنيفها في نمط مستقل، لعدة أسباب (بعيدة عن النوع الاجتماعي) أهمها أن أولى جمعيات سيدات الأعمال في مصر، قد أشهرت بوصفها جمعية أهلية عام 1997 (أي تتسم بحداثة كبيرة)، وأن معظم هذه الجمعيات تمول ويدعم تأسيسها من هيئة المعونة الأمريكية، وهي أيضاً لاتحدد شروطاً انتقائية للانضمام إليها (تضم خليطاً من العضوات المهنيات، في القطاع الخاص والحكومة)، وأخيراً فإن أغلب هذه الجماعات لسيدات الأعمال تعمل في اتجاه توفير القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة، استناداً إلى القبول العالمي والمحلي لمفهوم "التمكين الاقتصادي للمرأة". ووفقاً لأحدث تقدير، يصل عدد جماعات سيدات الأعمال أوائل عام 2006، إلى 16 جماعة في القاهرة والمحافظات، ومسجلة وفقاً لقانون الجمعيات .. وأخيراً، قد يكون من المهم الإشارة إلى حركة الانشقاقات التي تشهدها. ولم توجد إشارات في وثائق أهم هذه الجمعيات تبرز تأثيرها في السياسة الاقتصادية. ثم تناولت محوراً مهماً يدور حول:

القضايا الاقتصادية وجماعات المصالح الفاعلة والتأثير وأشارت إلى أن، الاعتبارات التي تحدد درجة الفاعلية والتأثير بين جماعات المصالح، تختلف درجة فاعليتها في توجيه السياسة الاقتصادية، من نمط إلى آخر، والأهم من ذلك أن الفاعلية تختلف داخل النمط الواحد.

والنموذج الرئيس هنا جماعات رجال الأعمال؛ فهي مع تعددها وتنوعها، وإثارتها المطالب نفسها، وتعبيرها عن المصالح نفسها تجاه دعم القطاع الخاص وتعميقه، فإن الفاعلية تختلف من جماعة إلى أخرى. وقد بدا من الخبرة السابقة لهذه

الجماعات، حتى الآن، (وهو ما أبرزته بعض البحوث من قبل)، أن درجة الفاعلية (التأثير في توجيه السياسة الاقتصادية)، تتوقف على عدة اعتبارات، أهمها:

– خبرة الجمعية ذاتها، ومدى امتدادها لفترة زمنية طويلة أو قصيرة نسبياً، وهو مايوفر لها القدرات والإمكانات على تفهم العمل السياسي من ناحية، ومراكز صنع القرار الاقتصادي من ناحية أخرى، بالإضافة إلى استيعاب الآليات المؤثرة.

– استقلالية الجماعة، وهنا نشير إلى أمرين .. أولهما، القانون الحاكم للجماعة وحرية اختيار مجلس الادارة وانتخابه. وثانيهما، الاستقلالية المالية للجماعة.

– الجماعة وطبيعة الأعضاء، فالخبرة المصرية لجماعات المصالح الاقتصادية في مصر، تشير إلى أنه كلما اتسعت الجماعة، وضمت أعضاء أكبر لهم خلفيات تعليمية واجتماعية واقتصادية مختلفة، قلت الفاعلية.

– ارتباط الثروة بالسلطة من خلال عدة أشكال، وهو ما اتضح تماماً في السنوات الخمس السابقة.

– اتفاق ضغوط "جماعات المصالح مع التيار" أو مع "الريح"، وهنا فإن النجاح أو مدى الفاعلية يتحقق بمدى اتفاق جماعات المصالح مع :

أ – سياسات الحكومة وبرامجها (أو حتى نواياها المستقبلية).

ب – القوى الخارجية الضاغطة للتحول الاقتصادي.

وتعقيباً على ما أوردته د. أماني قنديل بدراستها، طرح الأستاذ فؤاد ثابت الملاحظات التالية :

إن الدراسة أغفلت بعض الأمور المهمة عند تعريفها لجماعة المصالح، كما أنها أغفلت ذكر بعض الجماعات الخاصة ذات التأثير الإيجابي في المجتمع. وفي السياق ذاته، أغفلت الدراسة بعض الكيانات القائمة سواء كان اتحاد غرف تجارية، أم اتحاد مقاولين، وهذا الأخير هو اتحاد يمثل نحو 70 ألف مقاول في مصر. وهناك شبكة من التحالفات الموجودة بالفعل بين الجمعيات الأهلية أحدثت تغييراً ملموساً في المجتمع، مثال ذلك اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية.

في الجلسة الثالثة عرضت د. منال متولي **لخريطة الفقر في مصر و"سياسات مواجهة الفقر وتأثيرها على التحول الاقتصادي في مصر"**، وأشارت إلى أن الدولة المصرية اهتمت بمكافحة الفقر من خلال اعتباره أحد الأهداف الستة في الخطة

المصرية الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم أصبح تخفيض مستويات الفقر الهدف الرئيس لصانعي السياسات، مع الوضع في الاعتبار أن للفقر أبعاداً متعددة وانعكاسات مهمة على الإنتاجية والنمو ومستوى المعيشة للأفراد؛ فالفقر لايرتبط بانخفاض الدخل فقط بل بسوء التغذية وازدياد معدلات وفيات الأطفال والأمراض أو انخفاض المستويات التعليمية وسوء الأحوال السكنية وتردي الخدمات الأساسية من مياه ومرافق صحية. وتنعكس هذه الأبعاد في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة التي تمثل الاتفاق غير المسبوق للمجتمع الدولي على أهداف تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2025.

فقر القدرات:

وأشارت الدراسة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية لعام 1996، الذي قدم آلية قياس متعددة الأبعاد للفقر البشري، وذلك لاستكمال المقياس القائم على الدخل، ويعرف باسم مقياس فقر الإمكانات. ويشير هذا المقياس إلى ثلاث إمكانات أساسية بوصفها مؤشرات على الفقر، وهذه الإمكانات هي :

- القدرة على التغذية السليمة والكافية.
- القدرة على الإنجاب الصحي.
- القدرة على الحصول على قدر من التعليم والمعرفة. وفرقت بين التوزع الجغرافي للفقر.
- الفقر الإقليمي:

يخفي مستوى الفقر الإجمالي التفاوت في مستويات الرفاهية بين الأقاليم المختلفة، كما تختلف سمات الفقر الحضري ومحدداته عن الفقر في الريف. فالفقراء في الحضر يعانون عدم تأمين المسكن، وازدحام المناطق السكنية، وعدم كفاية الخدمات الأساسية، والمخاطر البيئية وظروف المعيشة غير الآمنة. بعكس الفقر في الريف الذي يرتبط بدرجة كبيرة بالافتقار إلى القدرة على القيام بأنشطة مدرة للدخل.

- الفقر المدقع:

منتشر في المناطق الريفية بصعيد مصر (34,15%)، تليها في ذلك المناطق الحضرية في الصعيد (19,27%)، ثم المناطق الريفية بالوجه البحري (11,83%)،

وهو يصل إلى أدنى مستوياته في المدن الكبرى، تليها المناطق الحضرية بالوجه البحرى (6,17%). ومن أكثر المحافظات التي تتركز بها نسبة الفقر في الوجه القبلي هي أسيوط (52,08%)، بني سويف (47,26%)، سوهاج(93,88).

– الفقر الإقليمي والنوع الاجتماعي:

لقد سجلت معدلات الفقر 16,98% في الأسر التي يعولها رجل، و 14,63% بالنسبة للأسر التي تعولها امرأة. ومن الملاحظ أنه يتم تقدير العدد الحقيقي للأسر التي تعولها امرأة بأقل من قيمتها الحقيقية.

– الفقر وطبيعة النشاط الاقتصادي:

وفقاً لبيانات 1999/2000 فإن نسبة 57% من الفقراء تعمل في القطاع الزراعي، مقارنة بنسبة 12% في الخدمات، و8% في القطاع الصناعي. ويعني ذلك أن الطريق نحو مواجهة الفقر يجب أن يبدأ من المناطق الريفية.

مواجهة الفقر في مصر:

السياسات والبرامج:

لقد تعددت الوسائل التي اعتمد عليها في مواجهة الفقر ؛ حيث يمكن تقسيمها إلى شبكات الأمان، والمدخل الاقتصادي، ومنهج الاستثمار البشري، بالإضافة إلى صياغة استراتيجية للحد من الفقر.

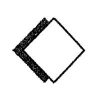
وقدم د. شريف دلاور أفكاراً وصفها بالتكاملية مع دراسة د. منال متولي، وجاءت هذه الأفكار على النحو التالي:

– أهمية أن يكون المستهدف من معدلات النمو الاقتصادي في حدود رقم الـ 8%. فالهم القومي للدول المتقدمة صناعياً هو الهم الاقتصادي عامة، وحجم الإنتاجية خاصة. وفي مصر يجب التركيز أكثر وأكثر على هذا الأمر، ولاسيما الإنتاجية الزراعية؛ لأن الفقر موجود في الريف أكثر منه في الحضر، ولأن مصر تعتمد على الاستيراد في 50% من غذائها، ومن ثم إذا ارتفعت أسعار الغذاء العالمية فسيزداد المواطن المصري فقراً.

– ارتباطاً بالبند السابق فإنه حتى لو كانت معدلات التضخم بسيطة، فإن ارتفاع أسعار الطعام تؤثر بالفعل على الفقراء بنسب أكثر من معدل التضخم؛ ففي الوقت الحالي انخفض التضخم إلى 4%، ولكن ارتفاع أسعار الطعام بالنسبة للفقراء يصل إلى حدود 7%.

– إن الدين العام (الخارجي والداخلي) يؤثر بشكل كبير على الفقراء، وعلى محدودي الدخل.

وختاماً إن أهمية تلك الورش تنبع من أنها تلقي الضوء على التفاعلات الاقتصادية في مصر: من تحولات ونجاحات وإخفاقات، وتعرض وجهات نظر متنوعة تنطلق من أطر مرجعية متنوعة تغني الحوار وتعطي أهمية متزايدة للعامل الاقتصادي وآثاره المتزايدة؛ لأنه يمس أرزاق الناس في مصر وغيرها.





فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الاستاذ الدكتور : حسنين محمود حسنين

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/darc.html



المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

* تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣
E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



المجلــة العربيــة للعلــوم الإداريــة



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ ● First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية ● A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) ● Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها ● The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية ● Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات   الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلة إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw   Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف مجالات البحث والدراسة (باللغتين العربية والانجليزية).

ومن أبوابها:

- البحوث (باللغتين العربية والانجليزية)
- عرض الكتب ومراجعتها
- البيبلوجرافيا العربية

الإشتراكات

داخل دولة الكويت

٣ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول العربية

٤ دنانير للأفراد - ١٥ دينار للمؤسسات.

الدول غير العربية

١٥ دولار للأفراد - ٦٠ دولار للمؤسسات.

ترسل قيمة الاشتراك للأفراد مقدماً باسم مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية مسحوب على أحد المصارف الكويتية

ISSN: 0254-4288

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب : 17073 الخالدية

الرمز البريدي 72451 الكويت

تلفون : 4984067 - 4984066 - 4833215 (+965)

فاكس : 4833705 (+965)

E-mail:jotgaaps@kuc01.kuniv.edu.kw

Http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس
النشر
العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي



P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

❋ أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

❋ مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .
- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc



مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

مجلة محكمة نصف سنوية
تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت
باللغتين العربية والانجليزية

تعنى بنشر الأبحاث المتعلقة بقضايا التنمية والسياسات الإقتصادية في الدول العربية

من أجـــــــل

- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والباحثين في الأقطار العربية.
- خلق حوار علمي بنّاء بين الباحثين وصانعي القرار.

ندعوكم إلى

- إرسال أبحاثكم لنشرها في مجلة اقتصادية متخصصة.
- إرسال مساهماتكم من مراجعات الكتب وتقارير عن مؤتمرات تعنى بقضايا التنمية.
- الإشتراك في المجلة لاستلامها في مواعيد منتظمة.

الاشتراكات

داخل الوطن العربي:

15 دولار للأفراد و25 دولار للمؤسسات

خارج الوطن العربي:

25 دولار للأفراد و 40 دولار للمؤسسات

(ISSN-1561-0411)

المراسلات

رئيس التحرير - مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 - الصفاة 13059 - الكويت
تلفون 4844161 - 4843130 (965) -
فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني : jodep@ api.org.kw

تمثيل تكلفة النقل بيانياً في نموذج ثونن

سعد الحسين*

ملخص: يقدم هذا البحث نظرة جديدة لـ"نظرية قديمة" تسمى "نموذج ثونن" التي تعتبر مهمة جداً للاقتصاد الزراعي والجغرافيا الاقتصادية. ومن ثم، فإن مراجعة النموذج باستخدام التمثيل البياني ذات فائدة. هذه الطريقة المتميزة في النظر إلى نموذج ثونن سوف تساعدنا على فهم أكثر للنموذج وبأسلوب سهل، وكذلك تلقي هذه الطريقة الضوء على أهمية نظام النقل في حياتنا. وفي الحقيقة، فإن هذه الورقة ذات منهج مبتكر للنظر إلى نموذج ثونن بطريقة تثبت أن نموذج ثونن لا يعدو أن يكون إلا "نموذج نقل". وفي نهاية البحث تم عرض مثال من الحالة السعودية لإثبات مدى مطابقة نموذج ثونن للواقع.

المصطلحات الأساسية: نموذج ثونن، النقل، تكلفة النقل، سعر النقل، استخدامات الأرض الزراعية.

* قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

Lowe, J., & Moryadas, S. (1975). *The geography of movement. Prospect heights*. ILL Waveland Press, Inc.

Ponsard, C. (1983). *History of spatial economic theory*. Translated into English by B. Stevens, M. Chevaillier, and J. Pujol. New York: Springer Verlag.

Rodrigue, Jean-Paul. (1999-2004). *Transport geography*. PowerPoint presentation, Dept. of Economics & Geography, Hofstra University, Hempstead, NY.

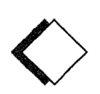
Rodrigue, Jean-Paul. (2005). Urban land use and transportation. (in Transport Geography on the Web -http://people.hofstra.edu/geotrans/-, Chapter 6:Urban Transportation:}http://people.hofstra.edu/geotrans/eng/ ch6en/ conc6en/ch6c2en.html.

Sampson, R., Farris, T., & Shrock, D., (1985). *Domestic transportation: practice, Theory, and policy*. 5th ed. Boston, MA, Houghton Mifflin Co. 1985.

The University of Texas at Austin. (2006). Great Britain. Naval Intelligence Division, From Western Arabia and the Red Sea. 1946. http://www.lib.utexas.edu/ maps/historical/riyadh_plan_1946.jpg

Werner, C. (1985). *Spatial transportation modeling*. Beverly Hills, CA: Sage Publications.

Submitted: December 2005
Approved: July 2006



Conclusions

Thunen's Model is a major theoretical ground for most research and studies dealing with land use. Yet, no great attention has been given to the aspect of transportation in Thunen's Model. Needless to say, transportation impact is not only limited to agriculture land use. While Thunen's model was originally applied to agricultural land use, it is commonly used to explain urban land use patterns. Two main conclusions from Thunen's Model can be drawn: (1) land values decrease as distance from the central point of attraction increases and (2) different activities of land use are limited in equal rings related to distance from the central point of attraction based on transportation cost (Amos web, 2005).

Profit maximization depends upon how far farms are from the market. Since everything else is equal, farmers can only maximize their profit by saving in transportation expenses. Reduction in transportation costs means to be located as close to the market as possible. The goal of farmers is to maximize profit, which is simply the market price minus the transportation cost. As such, Thunen's model may be regarded as an assessment of transportation impact upon the land use.

References

Amos Web Economic., Gloss. Arama. (2005) http://www.amosweb.com/cgi-bin/gls.pl?fcd = dsp & key = von + Thunen + model

Applied Sciences Directorate, John C. Stennis Space Center, Landsat 7 Circa 2000 (Image #N-38-20_2000). NASA, 2004. https://zulu.ssc. nasa.gov/mrsid/mrsid.pl

Bradford, M. & Kent, W. (1977) *Human geography*. New York: Oxford University Press.

Dagget, S. (1955) *Principles of inland transportation*. 4th ed. New York: Harper. Chapter 22: Theories of Location.

High Commission for The Development ArRiyadh (HCDA). (2005A). ArRiyadh Geography. http://www.arriyadh.com/En/Ab-Arriyad/LeftBar/Geography/alrriyadh-gogrphy.doc_cvt.asp

High Commission for The Development ArRiyadh(HCDA). (2005B). Photos Library. http://www.arriyadh.com/Photos/WadiHanifa/index. asp?act = 2&file = -torg1.jpg&PI = 15

Johnston, R.J. (1998) *The dictionary of human geography*. (Ed.). U.K.: Oxford, Blackwell Publishers Ltd.

Jones, D. (1982). *Agricultural land use theory and the spatial structure of agriculture*. manuscript.

picture; land use of Wadi Hanifa continues to be dominated by agriculture activities (see figures 19 and 20). Wadi Hanifa is still the main source of leafy vegetables, notwithstanding the fact that the Riyadh market nowadays receives vegetables from different places around the world due to transportation facilities.

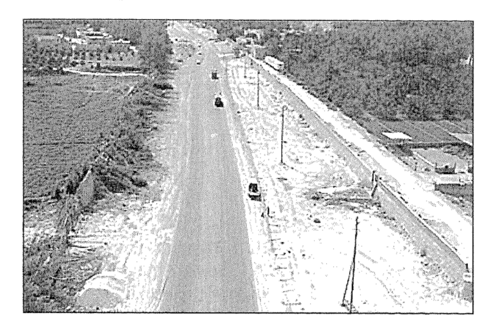


Figure 19: Traditional Farms in Wadi Hanifa.
Source: HCDA, 2005B.



Figure 20: New Farms in Wadi Hanifa.
Source: HCDA, 2005B.

name of Riyadh means "the gardens" and refers to the date palm plantations along Wadi Hanifa to the west of the city. Agriculture land use in Riyadh is affected by the formation of city landscape. Wadi Hanifa is the main physical feature of Riyadh, which goes through the city from the northwest to the southeast (see figure 18). The length of Wadi Hanifa is approximately 120km. The valley is fed by sub-valleys; mainly Batha (approximately 25km length), and Alisen (about 35km length). Wadi Hanifa is characterized by residential compounds of villages, agricultural activities such as nurseries, palm gardens, vegetables and fruits. The valley also includes antiquities and historical remains of old human civilizations such as houses and dams (HCDA, 2005A).

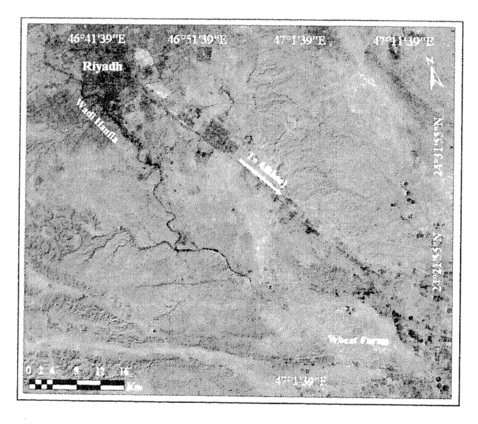


Figure 18: Riyadh - 2000
Source: Applied Sciences Directorate, 2004.

What is interesting to us is that farming along Wadi Hanifa consists of palm gardens, vegetables and fruits, which were supplied to the Riyadh market at that time. It is obvious that vegetable and fruits (perishable commodities) were cultivated nearby, while durable produce grew beyond that. Recently, not much of a change has occurred in this

C (say the northern region), the rate for shipment from Riyadh to any city there is 30 ***SR***. In area D (say the western region) the rate is 40 ***SR***.

Saudi Context

It is not the attention of this paper to test the validity of Thunen's model in the context of Arab countries. Yet, it would be beneficial to look at an example from Saudi Arabia that demonstrates agriculture land use regarding Thunen's Model, notwithstanding the fact that finding a good past example as well as a present one would be somewhat difficult. That is because most cities (markets) in Saudi Arabia are located at oases in the middle of the desert. As such, area surrounding cites are almost arid, and farming is only located along banks of valleys.

Taking Riyadh as an example, historical evidences tell us that the old city of Riyadh was surrounded by farms (see figure 17). In fact, the

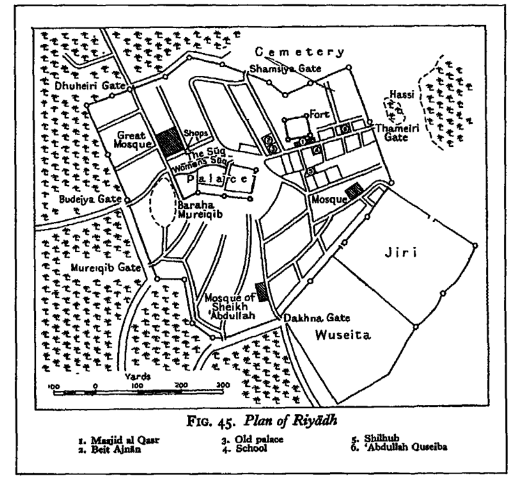


Figure 17: Riyadh in 1946.
Source: after The University of Texas at Austin, 2006.

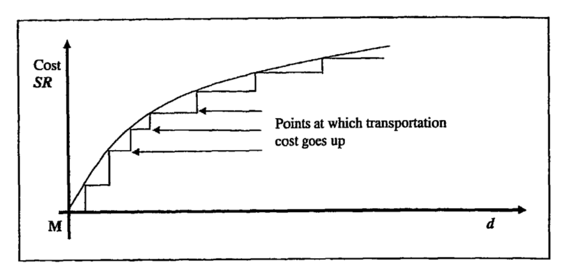


Figure 15: The relation between *TC* and D
Source: after Bradford & Kent, 1977.(**with modification**).

Under some other circumstances, the ***TC*** and ***d*** relationship may follow what is referred to as a grouping or zoning rate. Figure 16 shows the grouping rate situation.

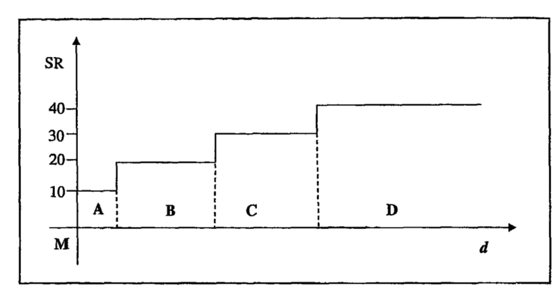


Figure 16: A hypothetical graph of grouping rate profile, in *SR* per unit of shipment from Riyadh to different areas in the Kingdom.
Source: after, Sampson, et al., 1985, p. 237. (with modification).

Figure 16 shows a hypothetical grouping (zoning) rate for shipment, say from Riyadh to any place in the Kingdom. In all of area A (say all cities in the middle region) the transportation rate is 10 ***SR***. The price goes up in area B (say all cities in the Eastern Province) to 20 ***SR***. In area

Reality versus ideality

Towards the end of this paper, a question may be asked: how far is our analysis from reality? All of our analysis disregarded the variation of transportation fixed cost (*tfc*). We assume it is constant over land regardless of the quantity of shipment (Y). Although this assumption is not the case in reality, it made our analysis simple and clear. Yet, it can enter the analysis with more effort and complexity. Around 13% of motor-carrier revenue goes for terminal expense and in railroad sectors, this cost is even higher (Sampson, et al., 1985). Figure 14 below shows a typical cost including the terminal cost for different modes.

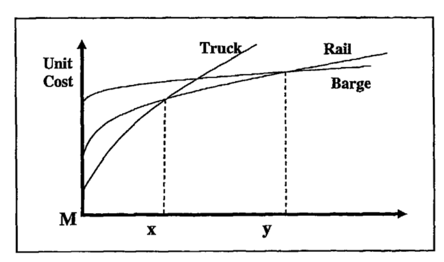


Figure 14: Transportation cost for different modes
Source: after Lowe & Moryadas, 1975.

From this rough graph (figure14), truck is the most competitive mode in area between (M) and (x); from (x) to (y) rail mode is the most competitive one; and then beyond (y), water mode is the most competitive.

Another limitation is the assumption of linearity between transportation rate (*t*) and distance (*d*), which also is not a purely true assumption, but in order to make the analysis simple, the assumption was imposed. Transportation rate structure for freight movement, in reality, falls between our assumption and the rate that does not change at all over distance (e.g. postage stamp rate) (Sampson, et al., 1985). As the distance increases, the linearity between *t* and distance become stable. The slight difference in distance will not contribute that much in *TC*. For example, *TC* for X goods shipped from Japan to Alkharj (approximately 100 Km south east of Riyadh) is almost the same as it is to Riyadh. *TC* relation with *d*may look something like figure 15 below.

south of the railroad (see figure 13), assuming *TR* by truck equals 2 *SR*and by railroad equal 1 ***SR***, thus $t_t = 2t_r$.

The TC_t from A to M (excluding TFC) is directly equal to 48.66 *SR*per unit of goods (24.33 x 2). If the farmer wishes to utilize the railroad, the *TC* per unit of goods equals 32 ***SR*** (4 x 2 + 24 x 1). However, although the route AHM is cheaper than the direct one (AM), the least cost path can be obtained by Cos α = 1/k (The Refraction Law). Since K = t_t / t_r = 2/1. Then Cos α = $^1/_2$ = .5. The angle of Cos α = 0.5 is equal to 60°.

$$Sin\ 60^{\circ} = \frac{a}{AC} = \frac{4}{AC} = 0.866$$

Then $AC = 4/Sin\ 60^{\circ} = 4.62$

$Cos\ 60^{\circ} = \frac{x}{AC} = \frac{x}{4.62} = .5$, then x = 2.31

Now:

$C - x = 24 - 2.31 = 21.69$

Then, least cost path is ACM equal 30.93 ***SR*** (4.62 x 2 + 21.69 x 1).

In the above simple example, Transportation Fixed cost (t_{fc}), was assumed to be equal for every farmer, whether he utilized the train or not. However, this is not the case in reality. If we assumed (t_{fc}) is only function of terminal cost, then a farmer who utilized only a truck may pay less than a person who utilized the train. A person who utilized both modes, no doubt, will pay more than others. This extra cost can enter the *TC* formula by adding such amount to the entire *TC*.

$$TC = TC_t + TC_T + \lambda$$

Where: λ is the extra amount of charge that needs to be paid by the farmer who is not located on the track in order to utilize the train. Thus, in considering the cheapest path, farmers should evaluate *TC* in the light of the following criteria: as long as *TC* by train plus *TC* from the farmer to track, plus λ, is less than going directly from the farm to the market by truck, then the farmer will utilize the train. In other words, using figure 11 symbols, if *AC TC* + *CM TC* + < *AMTC*, the farmer, located at A will utilize the railroad, otherwise not.

then:

$$KF \quad Cos\ \alpha - F \qquad Cos\ \beta = 0$$

or

$$\frac{cos\ \alpha}{cos\ \beta} = \frac{F}{KF}$$

Therefore, in order for TC to be a minimum:

$$Cos\ \alpha = \frac{Cos\ \beta}{K}$$

When K = 1 (in case of equality of TC or both regions), the shipment from the farmer (N) to the market (M) will take a straight line. The more K rises, the more the AC line approaches vertical on the x x^1 axis.

Now in the situation where M lies on the xx^1 axis (see figure 13), that is, point M in figure 12 is reduced to the xx^1 axis, then β becomes zero and the transportation costs are a minimum for Cos α = 1/k. Thus, the larger k, the smaller Cos α and the more AC approaches the vertical on the xx^1 axis (Ponsard, 1983, and Werner, 1985).

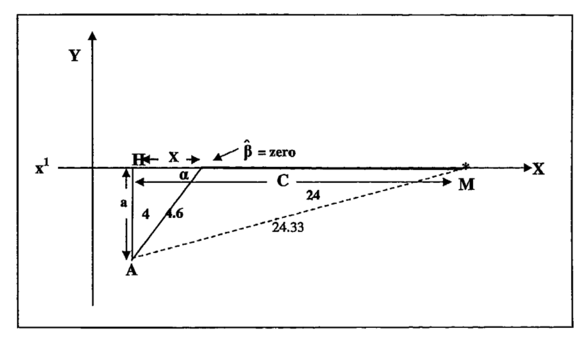


Figure 13: Example of transportation refraction Law.

To make it clear, consider the following simple example.\tab A farmer is located at point A (24.33 miles from the market, and 4 miles

who is located at Area B, and the market (M) is located at Area A. The transportation cost in area B is higher than the transportation cost in area A by double. The least cost route is identified as being one in which the ratio of the cosines of the angle α and β (in figure 12) should equal the ratio of the costs t_B and t_A.

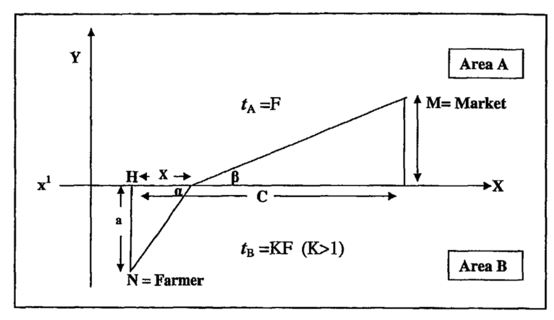


Figure 12: Law of transportation refraction

Given this situation, the transportation cost (*TC*) from Area A to Area B is:

$$TC = KF\sqrt{a^2 + x^2} + F\sqrt{(c-x)^2 + b^2}$$

TC will be a minimum for:

$$\frac{dTC}{dx} = KF\frac{x}{\sqrt{a^2 + x^2}} - F\frac{(c-x)}{\sqrt{(c-x)^2 + b^2}} = 0$$

and since $\frac{x}{\sqrt{a^2 + x^2}} = Cos\ \alpha$

and $\frac{(c-x)}{\sqrt{(c-x)^2 + b^2}} = Cos\ \beta$

benefit from low-priced transportation rate (t_r) provided by train. However, this route (B-C-M) may not be the cheapest path.

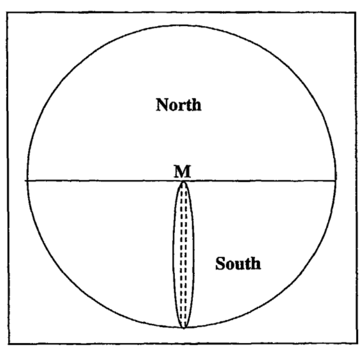


Figure 10: Surrounding area of railroad

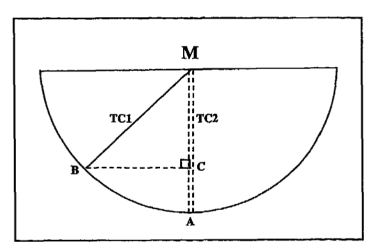


Figure 11: Areas of utilizing train mode.

The cheapest path (minimizing transportation cost) can be found with help from the law of transportation refraction which depends upon the formulation of Snell's Law (sometimes called Refraction Law) for the refraction of light. Figure 12 shows a simple example where there are two areas (A and B) in which there is a farmer (N)

after relaxing these assumptions, the situation changes to a different style of land use as shown on the right side of figure 9.

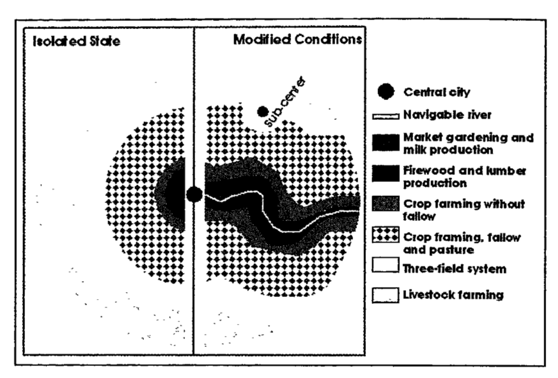


Figure 9: Effect of Introducing New Transportation Mode upon Land Use
Source: after Rodrigue (1999-2004).

Concentrating in the transportation effect, let us begin with the situation of introducing one more mode to Thunen's Model (say train). Farmers can thus utilize both modes (truck and train). However, unlike the truck; the train is not available everywhere. Yet, it is cheaper. Therefore, utilizing profitably, the train mode is limited to the surrounding area of its track railroad. Roughly, Figure 10 shows this surrounding area.

Obviously, farmers in the south part of the circle can utilize the train to transport their products to the market. However, minimizing *TC* by utilizing the train mode depends upon how far the farm is from the railroad tracks. In figure 11, this situation is revealed.

Assuming the transportation rate by truck (t_t) is twice higher than it is by rail (t_r), thus though A and B in figure 11 are located at an equal distance from market, *TC* of A is half as much as *TC* of B. Freight from B to the market (M) can either flow directly to M or via C in order to

Accordingly, crop 1 will be grown all the time up to the point D^*. Beyond that point, no crop is profitable.

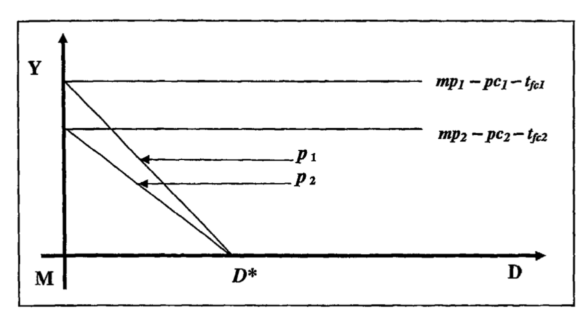


Figure 8: Two Crops with Different TC.

Adding more Modes of Transportation

Now if we relax Thunen's assumption regarding the availability of only one mode of transportation, what will happen to the land use? That is to say, what is the effect of introducing more than one mode of transportation upon land use? For simplicity, our discussion concerns only two modes. If the two modes (say train and trucks) had the same transportation rate (t) and transportation fixed cost (t_{fc}), of the less comfortable one would inevitably diminish to the point of dying. In the situation where one of them is cheaper than the other, the more expensive one would be utilized the least possible amount (since farmers are profit maximizers by minimizing transportation cost (*TC*)).

The Thunen classical example included an isolated state and modified conditions by introducing these asumptions: (1) a navigable river which is cheaper and faster than horse mode, and (2) a smaller city (acting as a competing market center) (Bradford & Kent, 1977). With all of Thunen's assumptions, the land use is uniformly circled around the market according to use, as shown on the left side of figure 9. However,

Farmers located anywhere from the market up to x_2 could produce crop 1 or crop 2 up to there choice, yet it is more profitable to grow crop 1 in the area between the market and x_1. Then crop 2 becomes more profitable up to point x_3. Although, the area located between x_1 and x_2 can be used to cultivate both crops, it is more profitable to raise crop 2 than crop 1 in that area. This is due to the assumption regarding the economic sense of farmers who are profit maximizers, and then it is expected to see crop 2 covering the area from x_1 to x_3. Beyond x_3, no crops will be grown profitably. This situation produces a different land use pattern existing as rings surrounding the city center (the market) as shown in figure 7.

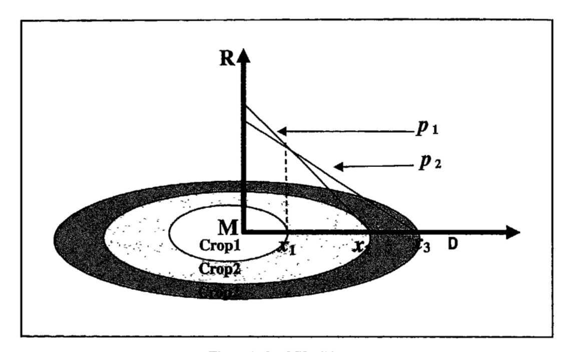


Figure 7: land Use Rings.

If the transportation rate (*t*) is not the same for both crops, then the crop that has a lower rate (*t*) will be grown. That is to say, the crop which has highest market price (*p*) will be raised, as shown in figure 8.

As shown in figure 8, the yield (Y) of any crop is equal to: the market price (MP) minus production (C), minus transportation fixed cost (TF), minus transportation rate (*t*) which is not the same for all kinds of crops. As such, different price curves ()P) will be produced for different crops. It is clear from figure 8, that crop 1 is more profitable than crop 2. The price curve (*p*) for crop 1 is higher than the one for crop 2.

the crop with lowest (*p*) will not be grown, unless the farmers are not wise. Figure 5 below depicts this situation.

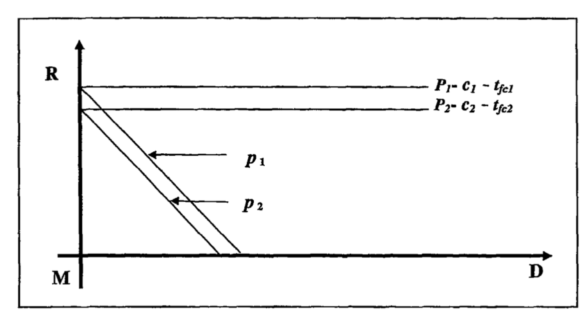


Figure 5: Two crops with same TC, but different P.

However, if we allow the transportation rate (*t*) and market price (*p*) to be different between the two crops as it should be, then the cultivation (land use) will change accordingly, and the crop of less value (*p*) may be cultivated, but not necessarily so. Figure 6 presents these two situations.

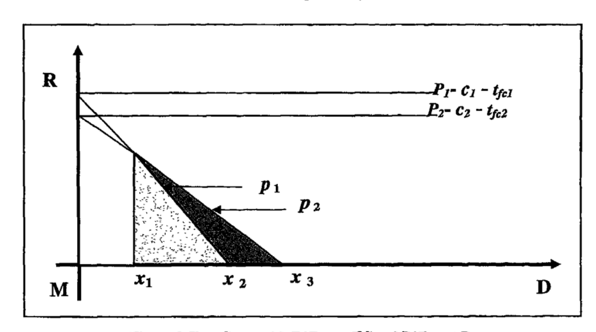


Figure 6: Two Crops with Different TC and Different P.

to $(p - c)$ minus the new t_{fc}. In short, new *TC* equals old *TC* minus the difference between the old and new t_{fc}. Due to such a reduction in *TC*, more land will be used profitably equal to the area between *D* and *D**.

Production Increment

When the yield per unit of land (y) increases uniformly over the land, and transportation rate (t) does not change, two things in regard to land use will happen: (1) the market price (p) per unit of land will increase, but the production cost (c) will increase too in the same proportion, and (2) *TC* will increase unequally over the land, since there is an extra yield needed to be transported to the market, which means that the new *TC* curve will be steeper than the old one. However, this increment in yield has no effect on the expansion of land use (Jones, 1982) (see figure 4), since nothing changed on t or on t_{fc}.

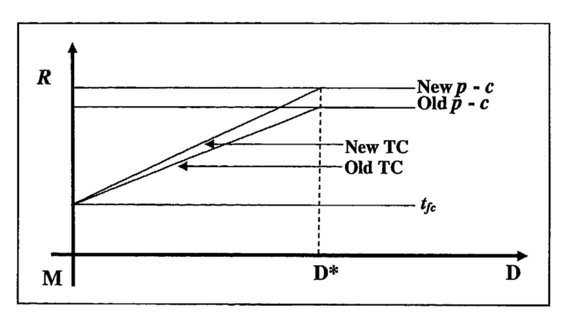


Figure 4: Production Increment

Transporting Different Crops

So far, our discussion has concerned only one crop. Now let us consider the effect of transportation cost on the growth of more than one crop (for simplicity, we examine two crops).

If we assume that both crops have the same transportation rate (t) and the same yield per unit (y), but the market price (p) is different, then

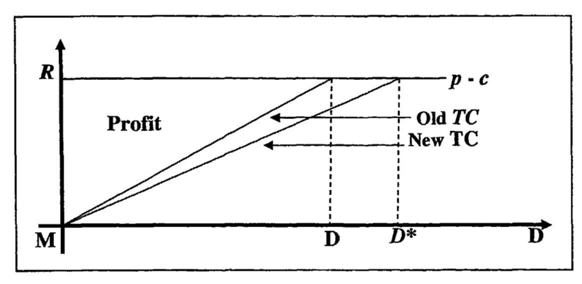


Figure 2: Effects of reducing *TC* upon Land use.

When the transportation cost (*TC*) is decreased by a constant amount for all farmers, say decreased to t_{fc}, the gain from this reduction will be the same (equal) for every farmer, regardless of location, since t_{fc} is a fixed cost that needs to be paid by farmers anyway. Figure 3 shows this situation.

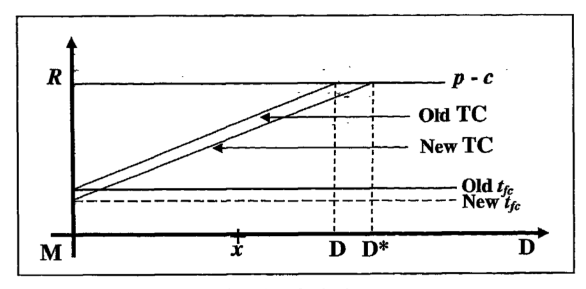


Figure 3: Reduction in t_{fc}

At the market, the profit is $(p - c)$ minus t_{fc}. After a reduction of *TC*, the profit at the market is equal to $(p - c)$ minus the new t_{fc}. At any other location, the same amount of reduction (savings) will happen. At x, for example, R is $(p - c)$ minus old t_{fc}, and after the reduction R became equal

In general, transportation cost (*TC*) is a function of transportation rate (*t*), distance (*d*), the amount needed to be transported [yield] (*y*), and terminal cost, "Transportation Fixed Cost" (t_{fc}), as shown in the fallowing equation:

$$TC = (y * t * d) + t_{fc} \quad (4)$$

Assuming, for the moment that t_{fc} is constant for every farmer (as shown in figure 1), it should be clear, at the beginning, that when $TC > P\text{-}C$, then there is no profit from farming any land, as in the case beyond D^* in Figure 1.

Transportation Cost Manipulations

Free Transportation:

If we assume the transportation is provided for free, then what would happen to land use under Thunen's model? Of course, this assumption is a hypothetical one and far from reality, but if it existed, another factor would substitute transportation effect. Time dimension is the most likely one to be the factors that would affect land use. In other words, since "time is money," the closest places to the market will be more highly utilized than the farthest ones, and high rent will be given to nearest places to the market. Assuming a linear relationship between time and land use, changing the *TC* curve in figure 1 to be a time curve, then land would be profitably used until we reach point D^* where the value of time that is spent on travel to the market is equal to the profit. It is interesting to note that there is no assumption regarding time in the Thunen model.

Reduction in Transportation Cost:

When transportation rate (*t*) is altered, land use configuration changes as a result. Reducing (increasing) *t* will allow more (less) land to be cultivated. To see this effect, *t* in figure 1 is reduced by an amount to generate a new *t* (see figure 2).

The difference between the two curves (Old *TC* and New *TC*) is the amount that is gained by reducing transportation cost (*TC*). Not all the farmers have the same amount of gain, because *TC*, as mentioned earlier, is not only a function of *t*, but also, t_{fc}, *d*, and *Y*. Due to such a reduction in transportation rate, more land profitability will be utilized up to point D^*.

Modification of the Model

The potential impact of modifying transportation costs is great. To conceive the idea, go back to model (1):

$$R = y(p - c) - ytd$$

Let us consider the following simple profit model for only one unit of land:

$$R = p - c - td \tag{2}$$

Where:

R= Rent.

p= Market price.

c= Production costs.

t= Transportation rate.

d= Distance from market.

Because production cost is equal to all farmers, we can omit component (c) from model (2), to become the following:

$$R = p - td \tag{3}$$

Since the market price (p) is equal for all farmers, then R is a function of td. Graphically, this situation is illustrated in Figure 1 below.

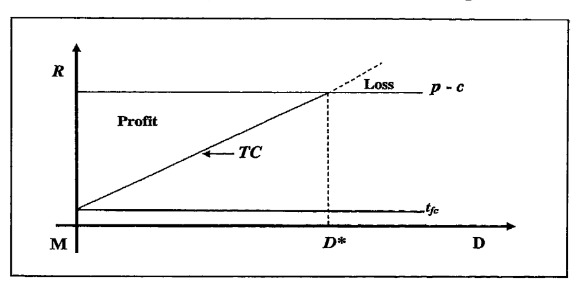


Figure 1: Model (1) illustrated

explicitly allowed the transportation cost, **the key variable**, to vary among farmers who are not - of course - located in an equal distance from the market, suggesting that distance from the market would be a main determinant of agricultural land use (Johnston, 1998). Another way to look at Thunen's model is to conceive the assumption that was made by Thunen regarding the economic sense of farmers: that they are profit maximizers. Farmers' profit maximization depends upon how far farms are from the market. Since everything else is equal for all farmers in terms of production costs, maximizing profit can be only achieved by saving in transportation expenses. Reduction in transportation costs means to be located as close to the market as possible. The goal of farmers is to maximize profit, which is simply the market price minus the transportation cost. As such, Thunen's model may be regarded as an assessment of transportation impact upon the land use.

Thunen's model provides a form of land use interaction with transportation facilities and infrastructures, in what is called the agriculture land rent theory, which argues that marginal land generates less rent because of the higher transport costs required to transport goods to the market. As a consequence of this basic transportation cost reality, higher rent is paid to land located nearer the market. The land rent decreases with increasing distance from the market, to recompense the cost of traveling. In another words, places near to the market pay higher rent, because transportation cost is minimal, and the accessibility factor is high. In fact, not only agriculture activities enjoy the convenience and easiness of movement, but also all kinds of economic activities depend upon accessibility provided by the transportation system.

The relationship between transportation and land use is not always as illustrated in Figure 1. The interaction between transportation and land use is always described as a chicken-and-egg dilemma, each one has its own effect upon the other. That is, we can start with transportation, or we can begin with land use; in either case, the fundamental feedback leads certainly to a hierarchy of central places and different levels of transportation links connecting these activities, according to importance (Rodrigue, 2005). As a result, transportation and land use interaction is considered to be a dynamic and open system.

transportation costs. Both of Thunen's models are the function of distance from the market.

In the first model, the intensity of production of a particular crop *(measured as the amount of outpus per unit area of land)* will decline as the distance from the market increases. Accordingly, the land use varies with distance from the market. The model compares such a relationship and is expressed as follows:

$$R = y(p - c) - ytd \tag{1}$$

Where:

R = Rent per unit of land.

y = Yield per unit of land.

p = Market price per unit of yield.

c = Production costs per unit of yield.

t = transportation rate per unit of yield.

d = Distance from market.

Toward his goal, Thunen set a few basic assumptions about agricultural conditions surrounding a city (Bradford & Kent, 1977, Sampson, et al., 1985; and Rodrigue, 1999-2004). **First,** there is only one isolated market in an isolated state with no trade (interactions) with the outside world. **Second,** lands surrounding the city are uniform plains over which fertility, climate, and terrain are equal. **Third,** farmers have an economic sense to maximize their profits and they are perfectly free to grow any type of crop they want. However, market price is not subject to farmers control (i.e., *No Monopoly*). **Fourth,** there is only one mode of transportation (horses and carts) available to all farmers and can be utilized anywhere by farmers to ship their production to the market. Transportation cost (*TC*) is a simple, linear function of distance. Costs are the same per mile regardless of the number of miles traveled. Transportation rate (t) is fixed for all farmers.

Transportation Effects

Thunen employed these assumptions in order to control the variations among places, farmers, and environments. Virtually, Thunen made all factors effecting land use as constants for farmers; however, he

land use, and (2) the effect of introducing more than one mode of transportation on land use.

Significance of the research

Knowledge and sciences evolve over time through paradigms. Geography is no exception. Geographers use both theoretical and empirical approaches to investigate geographical phenomena. Yet, most geographers nowadays engage in empirical and quantitative analyses more than theoretical ones. While there is nothing wrong with applied research, it is clear that the negligence of theoretical studies is indefensible. The value of this paper stems from the fact that overlooking "old theories" is unjustifiable. In other words, looking back to our heritage is worthwhile. Thunen's model is considered as equally important for the agricultural economy and economic geography as Newton's Law of Gravitation is for astronomy (Daggett, 1955). Evaluating Thunen's model from a transportation perspective will add some value to the model by extending the use of Thunen's model.

By doing so, it is hoped to get a better understanding of transportation impacts upon location choice (i.e., crop growing - farms - location choice). In fact, Thunen's model is one of the oldest models that investigates relationships between transportation, urban areas and regional land use (Rodrigue, 2005). This implies that transportation has a major role in any spatial activity.

Thunen's Model

Thunen, in his novel "The Isolated State", brought a model of land use which illustrates the trade off between land values and the distance from a central point of attraction (*i.e.* the market). Von Thunen (1826) was the first to develop a basic analytical model of the relationships between market, production, and distance. Thunen developed two basic models: (1) The intensity of production, and (2) the type of land use. The aim of Thunen's analysis was to explain how and why agricultural land use varies with distance from market. There are two main points that can be drawn from the models: (1) the value of lands (rent) decrease as distance from the market increases, and (2) different land use activities that are clustered in ranges of equal distance from the market are due to the weight of the activity. In other words, land use activities (e.g. agriculture) are the function of distance, which can be translated into

Graphical Representation of Transportation Cost in Thunen's Model

*Saad Al-Hussein**

Abstract: This paper is a new look to an "old theory" called "Thunen's model," which is considered to be most relevant to agricultural economy and economic geography. Accordingly, reviewing the model using graphical representation is worthwhile. This unique approach to look at Thunen's model leads to a better understanding of the model in a simplistic way, as well as to highlight the relevance of the transportation system regarding cost. In fact, this paper is an innovative approach of looking at Thunen's model in such a way as to prove that Thunen's model is also rather a "transportation model." Towards the end of this paper, an example from Saudi Arabia in context is presented to testify how Thunen's model is closely to related to transportation.

Key words: Thunen's model, Transportation, Transportation cost, Transportation rate, Agriculture land use.

Introduction

Although Thunen Agriculture Land Use Theory, or in short "Thunen's model," was formulated in the early part of the nineteenth century, it is still one of the vital issues among geographers and location theorists. A great deal of attention has been devoted to analyze land use patterns in the light of Thunen's model. Yet, transportation related matters (costs, modes, and facilities) in these analyses were almost completely neglected. Accordingly, this paper is devoted toward the transportation cost in Thunen's model; specifically two components are of the essence: (1) the effect of altering transportation rate (t) upon the

* Assistant Professor, Department of Geography, College of Arts, King Saud University, Saudi Arabia.

مجلة الأسس والتطبيقات الطبية من عام 1998-2003: دراسة بيبلومتريقية لمقالات بحثية

شارلين القلاف*

ملخص: تهدف الدراسة إلى مراجعة وتحليل للمقالات البحثية الأصلية التي نشرتها دورية Medical Principles and Practics، وتقديم نبذة عن المشاركين في كتابتها، وتحديد الأنماط والاتجاهات المحورية. وتطبق في الدراسة عدة مبادئ بيبليومترية للتأكد من النشاط البحثي للدورية.

تشتمل عينة الدراسة على 331 مقالاً بحثياً مأخوذاً من أول 12 مجلداً (من عام 1989 حتى 2003)، باستثناء المقالات التي نشرت في أعداد إضافية، وقد حللت جميع المقالات مع الأخذ بعين الاعتبار معدل عدد المراجع المستخدمة، وعدد المصطلحات الاساسية وأحجامها، والموضوع الرئيس وتصميم البحث لكل مقال، والخواص المميزة للمؤلف بالإضافة إلى تحليل المراجع المستخدمة. كما فحص نمط النماء للدورية. وللمقارنة قسم المدى الزمني للدراسة إلى ثلاث فترات زمنية، تحتوي كل منها على أعداد متساوية من المجلدات، ورمّزت المعلومات فضلاً عن تخزينها في قاعدة البيانات Procite ليصار إلى تحليلها.

وقد وصل إجمالي الموضوعات إلى 29 موضوعاً، يتركز معظمها على علم الميكروبيولوجي والقضايا المتعلقة بالصحة العامة. كما هيمنت طرق البحث غير التجريبية (cross-sectional research) على المقالات المنشورة.

وقد تميزت المقالات بتعدد المؤلفين (93,7%). وبلغت نسبة المقالات التي كان واحد من مؤلفيها – على الأقل – من الإناث 60,6%. في حين كان معظم المؤلفين ممن يعملون في الكويت (77,3%). وكان عدد الأفراد المنتسبين إلى الجامعات ما زال يمثل معظم المشاركين في الدورية (65,3%). إضافة إلى أن قيمة مؤشر برايس (Price Index value) بلغت 33 تقريباً.

بشكل عام، تميل الدورية إلى النشر العلمي الذي يتميز بالتكامل والنضج. ويتبع السلوك البحثي للمؤلفين قواعد علمية مقبولة. إلا أن هناك بعض التوصيات المطروحة المتعلقة بالدورية، مثل وضع أسماء المؤلفين طبقاً لمقاييس معيارية واتباع عدد أكبر من الطرق البحثية التجريبية.

المصطلحات الأساسية: علم البيبليومتريقا، الكويت، الأدب الطبي، المجلة العلمية.

---

* قسم علم المكتبات والمعلومات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت.

Huth, E. J., (1991). Mapping the land of medical journals: Some new applications for citation data from Science Citation Index. In S.P. Lock (Ed.), The future of medical journals (pp. 81-92). London: *British Medical Journal.*

Institute for Scientific Information. (2003). *2002 JCR- Journal citation reports on microfiche: Science edition.* Philadelphia: Thomson ISI.

Institute for Scientific Information. (2004). *Comparative statistical summary 1955-2003.* In Science citation index: Guide and lists of source publications (pp. 25-31). Philadelphia: Thomson.

ISI Journal Citation Reports: JCR Science Edition 2003. (2005). Retrieved February 4, 2005, from *http://jcr01.isiknowledge.com/JCR.*

Keating, J. C., Caldwell, S., Nguyen, H., Saljooghi, S., & Smith, B. (1998). A descriptive analysis of the *Journal of Manipulative and Physiological Therapeutics,* 1989-1996. Journal of Manipulative and Physiological Therapeutics, 21(8): 539-52.

Kotiaho, J. S. (1999). Papers vanish in mis-citation black hole, *Nature,* 398(6722):19.

Menz, H. B. (2002). A retrospective analysis of JAPMA publication patterns, 1991-2000. *Journal of the American* Podiatric Medical Association, 92(5): 308-313.

Paige, C. Y. & Johnson, M. S. (1994). A systematic review of the Journal of the National Medical Association 1992. *Journal of the National Medical Association,* 86(6): 433-436.

Price, D. J. de Solla (1970). *Citation measures of hard science, soft science, technology, and nonscience. In C. E. Nelson and D. K. Pollock (Eds.), Communication among scientists and engineers (pp. 3-22).*Lexington: D. C. Heath and Company.

Satyanarayana, K. & Ratnakar, K. V. (1989). Authorship patterns in life sciences, preclinical basic and clinical research papers. *Scientometrics,* 17(3/4): 363-371.

Smith, R. (1991). *Through the crystal ball darkly: Medical journals and the future.* In S. P. Lock (Ed.), The future of medical journals (pp. 187-210). London: British Medical Journal.

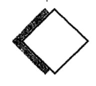
Tadmouri, G. O. & Bissar-Tadmouri, N. (2003). Biomedical publications in an unstable region: The Arab world, 1988-2002. *Lancet,* 362(9397): 1766.

Thompson, B. (1996). A review of the British Journal of Sports Medicine 1991-5, *British Journal of Sports Medicine, 30(4): 354-355.*

Ulrich's International Periodicals Directory 2003. (2003). Retrieved March 20, 2003, from *http://139.141.180.125.:8595/webspirs/start.ws.*

Windsor, D. A. & Windsor, D. M. (1973). Citation of the literature by information scientists in their own publications. *Journal of the American Society for Information Science,* 24(5): 377-381.

Submitted: November 2005
Approved: October 2006



Since this study is the first attempt to analyze a health sciences journal published in a GCC country, it is hoped that this study will set a prototype and encourage other regional journal editors and researchers to conduct similar studies. It is also believed that the findings could generate common interests among peers and strengthen information transfer within and outside the region. In future studies, one would also hope to see increased attention given to the communicative behavior of scientists in Kuwait via the use of other bibliometric studies. Furthermore, it would also be worthwhile to examine the journal's degree of compliance to international standards developed by the International Organization for Standardization (ISO) in regards to the publication of scientific journals and representation of its contributions. Finally, for information professionals, especially those who provide information services and collection management, the findings about the journal's culture undoubtedly will assist them in addressing the eclectic nature of health care resources and services.

A similar study of the journal in ten years is worthwhile to determine whether the findings noted in this study will persist, or whether new trends will emerge.

References

Al-Qallaf, C. L. (2003).Citation patterns in the Kuwaiti Journal *Medical Principles and Practice*: The first 12 years, 1989-2000. *Scientometrics*, 56(3): 369-382.

Altman, D.G. (1999). *Practical statistics for medical research*. London: Chapman & Hall.

Alvarez-Dardet, C., Gascon, E., Mur, A., & Nolasco, A. (1985). 10-year trends in the *Journal*'s Publications. *New England Journal of Medicine*, 312(23): 1521-1522.

Aman, M. M. (1998). Bibliometric indicators of the scholarly productivity of researchers and scientists in Kuwait as documented by citations to their published works. *Journal of Information, Communication and Library Science*, 5(1): 3-12.

Bergman, A. B., (1998). The journal in 1947 and 1997: A dramatic change. *Pediatrics*, *102*(1): 186-190.

Cromer, B. A. and Stager, M. M. (2000). Research articles published in the Journal of Adolescent Health: A two-decade comparison. *Journal of Adolescent Health*, 27(5): 306-313.

Epstein, R. J. (1993). Six authors in search of a citation: Villains or victims of the Vancouver convention? *British Medical Journal*, 306(6880): 765-767.

Fletcher, R. H, & Fletcher, S. W. (1979). Clinical research in general medical journals: A 30-year perspective. *New England Journal of Medicine*, 301(4):180-183.

health policy research, and that strongly support research contributed by women (Smith, 1991).

In view of this study, several recommendations are presented:

First, despite the growing number of outside contributors, it is recommended that the editors need to generate exposure that is more global. The inclusion of *Med Princ Pract* in *MEDLINE* from 2002 is a positive step in this direction. Additionally, this could be achieved by encouraging local-based professionals to expand their research partnerships outside the country and by stimulating submissions from the international community. The editors should also try to strengthen the journal's circulation pattern by launching a proactive marketing campaign. Furthermore, editors could actively report research findings to the mass media, which will provide further journal awareness.

Secondly, there are several suggestions that can contribute to the scientific status of the journal. Researchers need to be encouraged to broaden the scope of their research efforts in terms of research designs. Frequently, quality and rigor of research are used as a barometer for a journal's scientific achievement. Although all types of research are necessary for the growth of health sciences knowledge, it is important that researchers use methodologies that are more exacting, and which will add enormous theoretical value to the journal as well as to the profession (Fletcher & Fletcher, 1979; Menz, 2002; Paige & Johnson, 1994; Thompson, 1996). Next, the citing of literature that is more recent will also have a positive impact on the journal's research front. In light of the extensive amount of information and technologies available, the citing of more electronic resources is also recommended.

Finally, the lack of standardization with regard to the format of authors' names could be remedied by adopting a formal editorial policy. One such approach would be to list the first three initials of the author's name followed by the family name. Another method would be to list the first name, two initials, and family name. Furthermore, the policy should include the creation of an authority file for author names to establish uniformity. The formulation of such a file would provide authority control over the variant spellings of author names, thereby determining and maintaining consistency and providing better access points to the author's research.

could be used as a measure of the "scholarly status of a field." As a result, if all papers included references, then the scholarly level would have a ratio of 0:100. This is the case in this study, which is an indication of the intellectual level of the journal. Thirdly, the average number of references per paper in *Med Princ Pract* is 22, demonstrating a healthy attitude towards scholarship. This is in line with Price's theory where the higher the number of papers in a journal with a norm of ten to twenty-two references denotes a high level of scholarliness in the journal (Price, 1970). Furthermore, the PI value for *Med Princ Pract* was approximately 33. The same value was reported by a study that investigated the citation patterns of the journal (Al-Qallaf, 2003). The PI value of 33 fell in neither the lower quartile of a soft science nor the upper quartile of a hard science. Henceforth, the cited literature has a normal research front implying that the original papers in *Med Princ Pract* resemble a "medium science".

The PI value also suggests that the citation practices of authors in *Med Princ Pract* more closely favor those of researchers in the social sciences rather than the pure sciences. This is surprising since health sciences are a discipline where current material is likely to be the most heavily used. For this group of authors, possibly this is because of the unavailability of more recent information or perhaps due to the nature of the research. Another reason might be that the majority of research being conducted follows observational research methodologies, which could account for the referencing of older literature. The results, however, did indicate a positive trend, in that during the 15-year period under study, there was a slow increase in the number of recent citations.

Overall, the scientific behavior of the journal concurs with research activity found in established research regions such as Europe and North America. The analysis suggests that *Med Princ Pract* is providing a viable forum for the dissemination of information to the health care community.

Conclusion

Med Princ Pract has successfully followed what deems general practices for medical journals to stay scientifically active. Such practices include English language publications that remain general in nature rather than becoming too specialized, that also provide a forum for

concerning chest diseases increased considerably (200%) and could suggest a rise in these types of diseases or a renewed interest in the field. Other subject specialties showing substantial increases in the number of research studies from the first period to the last are cancer, radiology, and pharmacology. The proportion of articles in nutrition, otorhinolaryngology, and dentistry are the least represented fields. In fact, dentistry has a negligible presence in the journal with only one paper. This could be because the majority of health sciences research emanates from academia and Kuwaiti higher education institutions did not offer a degree in dentistry. However, in the coming issues, one expects that there will be an increase in dentistry as well as nutrition research output as Kuwait University has since established programs in these disciplines.

One aspect of authorship that is worth noting is the lack of uniformity among authors' names. It was quite noticeable that when it came to the names of authors, the journal's editorial policy does not stipulate a consistent format for the assignment of the name to the article. Furthermore, the authors themselves also use variant spellings of their names and name combinations in their writings. In addition, it is quite common with Arabic names that many researchers in like fields have the same initials, if not the same name. Finally, names that have long-strings and typically are from non-English speaking countries present unfamiliarity to the citer (Kotiaho, 1999). Such is the case with Arabic names. Any or all of the factors mentioned above can lead to ambiguous access, confusion, and misrepresentation of the author. It has been documented that unfamiliar citations do cultivate errors and that there is a tendency towards making more errors when one is not accustomed to names from another language (Kotiaho, 1999). Consequently, this could result in an incorrect citation, which in turn could lead to under-citation or over-citation for the author.

The referencing behavior of the authors can be compared against several norms that characterize scholarly communication. First, the study shows, there is a relatively high level of source papers that contain cited literature. This is consistent with established theory that the majority of scientific communication in the health sciences community follows this medium. Secondly, the data also tests well against a bibliometric principle developed by Windsor and Windsor (1973). They argued that the ratio of source papers without references to those with references

collaborative research as well as an increase in the number of collaborators per paper. The high incidence of multiple-authorship and the increase in the average number of authors per article is in agreement with that occurring in the global arena (Epstein, 1993). This pattern is also consistent with international figures published by *Science Citation Index (SCI)* (Institute for Scientific Information, 2004). According to *SCI*, the average number of authors per source item in scientific disciplines has risen steadily from 3.12 in 1989 to 4.27 in 2003. Figures show that the average number of authors per paper in *Med Princ Pract* rose from 3.7 to 4.6 for the same period.

Another trend is that the steady increase in the average number of references per scientific paper also corroborates with *SCI* statistics (Institute for Scientific Information, 2004). Thirdly, the core of first authors and their correlating institutional affiliation has not changed much since the journal's inception. The authors are predominately associated with university settings. This is not surprising since the general pattern found in the biomedical literature is that most research normally is derived from academia (Keating et al., 1998; Paige & Johnson, 1994). Finally, the results indicate that this group of researchers is no different from their peers in that they also base the majority of their research on observational research designs rather than experimental methodologies. This finding is supported by similar studies in the literature (Alvarez-Dardet et al., 1985; Fletcher & Fletcher, 1979; Thompson, 1996).

Other patterns characterizing the journal's research culture are a noticeable rise in the number of authors not based in Kuwait and an increase in female lead authors and co-authors. These modest yet encouraging trends suggest that *Med Princ Pract* has a small, but increasing international profile, and female contributors are becoming a more contributing force.

The diverse subject content found in the articles supports the mission of the journal, that is, to include all fields in the health sciences. Not only are scientific aspects of biomedicine covered, but health-related social issues are of interest as well. Twenty-nine major subject fields are identified, with microbiology and public health issues receiving the most attention for all periods from all categories of researchers. Although research in OBGYN and cardiovascular diseases declined over the years, these subjects are still the next most represented group. Research

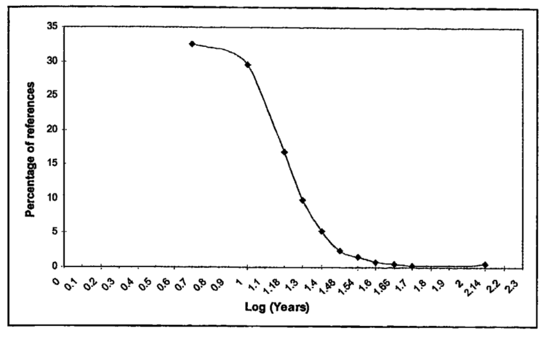


Figure 1. Age Dispersion

Also seen in Figure 1, the percentage of cited items five years old or less is approximately 33%. This percentage of 33 represents the value of Price's Index (PI) used to determine the archival or research front of a discipline, journal, author, etc. (Price, 1970). In applying Price's theory, this value of 33 fell in neither the lower quartile (archival; soft science) nor the upper quartile (high research front; hard science). This is indicative that the cited literature has a normal research front, and can be considered a "medium science".

Discussion

This study demonstrates a steady growth in the volume of papers published in *Med Princ Pract* that clearly reflects an increase in scholarly and scientific activities in the region. Analysis of the publishing pattern of the journal indicates that it is evolving towards a mature publication with scientific integrity. The journal is a strong tool for the dissemination of scholarly communication that addresses a wide variety of health issues affecting people in this part of the world (Arab Gulf countries) as well as reporting on scientific activities to the international community.

Findings from this study show that as a research community, authors in *Med Princ Pract* operate within the standard practices of biomedical research journals. First, there is a distinct trend towards

88.7%). Only 11.3% (n=816) of all the cited literature was to works older than 20 years. References that were five years old or less at the time of publication of the citing article accounted for approximately 33% (n=2,329) of the citations. For the period under study such cited literature increased by 68.5% from the first period to the last (Table 1).

Table 5
Age distribution of the cited literature (N=7,173)

Years	Number of references	Cumulative number	Percentage of references	Cumulative percentage
0*	70	70	1.0	1.0
1-5	2,259	2,329	31.5	32.5
6-10	2,114	4,443	29.5	62.0
11-15	1,209	5,652	16.9	78.9
16-20	705	6,357	9.8	88.7
21-25	378	6,735	5.3	94.0
26-30	181	6,916	2.5	96.5
31-35	108	7,024	1.5	98.0
36-40	59	7,083	0.8	98.8
41-45	38	7,121	0.5	99.3
46-50	15	7,136	0.2	99.5
> 50	37	7,173	0.5	100.0

*Same year.

Figure 1 presents the graphical distribution of the age dispersion of cited sources where each point on the graph reflects a 5-year interval. The first point on the semi-log scale represents the most recently cited material, five years old or less. The final point is an accumulation of all references older than fifty years and is given the value of the oldest interval extending to 137 years. By giving logarithmic values to the ages of cited items as the materials age, Figure 1 clearly shows the decline in their use. The distribution of cited material by age begins tapering off at the 36-40 year mark.

authors of the remaining papers (n = 56; 16.9%) were located in 22 other countries.

A final demographic variable examined was the institutional affiliation of only the first author. Institutional categories included academic institutions, hospitals/clinics, medical institutes, and non-medical agencies. As can be seen from Table 4, no major fluctuations occurred between periods in the relative frequencies of authors affiliated with hospitals or non-medical agencies. There was a slight increase (21.2%) in authors associated with university settings from the first to the last period. Researchers connected to medical institutes increased from 2 to 11 papers between periods two and three. The increase was associated with the rise in international papers. Overall, a large majority of all first authors (n = 216; 65.3%) were associated with academia, followed by hospital-based practitioners (n = 100; 30.2%). The remaining affiliations such as other institutes and non-medical agencies comprised less than 5% (n = 15). Further analysis of the data revealed that 51.1% (n = 169) of the articles were written by authors affiliated with Kuwait University's College of Health Sciences and 25.1% (n = 83) were from authors associated with Kuwaiti hospitals. In 74.3% of all the cases (n = 246), teamwork between more than one institution was apparent.

Citation Characteristics

The final bibliometric characteristic examined was how authors interacted with existing knowledge through their cited literature. Reference data studied included the format of the references and the age distribution of cited literature.

Of the 7,185 references recorded, 6,507 (90.6%) were cited to journal literature. The remaining cited material was to books (n = 489; 6.8%), reports (n = 124; 1.7%), Web-based sources (n = 2; 0.02%), and other materials (n = 63; 0.88%).

Age data was available for 7,173 of the cited items. The recorded age of the supporting literature was calculated by subtracting the year of publication of the cited item from the year of publication of the source item. Table 5 summarizes the age distribution of references used by authors in *Med Princ Pract*. Almost two-thirds (n = 4,443; 62%) of the references were 0-10 years old and an additional 26.7% (n = 1,914) were 11-20 years old, accounting for the majority of the cited items (n = 6,357;

oriented. Table 4 also shows that as the journal grows, so does the increase in lead female participants, while lead male authors stay almost the same. From the first period to the second period female authors increased by 73.3%, and from the second period to the third period by 50%. Overall, from period one to period three, there was a 160% increase in articles where the primary author was female. Furthermore, 59.1% (192 of 325) of articles published in *Med Princ Pract* from 1989-2003 were women who were either the lead author or participated as a co-author (Table 1).

Table 4
Demographics of Lead Authors

Variable	1989-1995 $N_1=101$	1996-1999 $N_2=104$	2000-2003 $N_3=126$	Total N=331
	n (%)	n (%)	n (%)	n (%)
Gender of Primary Author				
Male	86 (85.0)	78 (75.0)	87 (69.0)	251 (75.8)
Female	15 (15.0)	26 (25.0)	39 (31.0)	80 (24.2)
Country of Origin				
Inside Kuwait	86 (85.0)	91 (87.5)	79 (62.7)	256 (77.3)
Outside Kuwait	15 (15.0)	13 (12.5)	47 (37.3)	75 (22.7)
Institutional Affiliation				
Academic institution	66 (65.3)	70 (67.3)	80 (63.5)	216 (65.3)
Hospital / Clinic	35 (34.7)	32 (30.8)	33 (26.2)	100 (30.2)
Medical institute	0	2 (1.9)	11 (8.7)	13 (3.9)
Non-medical agency	0	0	2 (1.6)	2 (0.6)

An examination of the geographic distribution of first authors showed that the largest percentage of research articles (n=256; 77.3%) originated from individuals based in Kuwait (Table 4). This high percentage is more likely because the journal under investigation originates in Kuwait and has not had enough international exposure. Nineteen papers (5.8%) were from eight other Arab countries. The

Due to the stochastic distribution of the number of papers for the other 17 subjects, dispersion among the three periods was not warranted. The data, however, showed that subject coverage with the least number of articles was nutrition, otorhinolaryngology, and dentistry accounting for only 1.5% (n = 5) collectively.

Author Characteristics

This section provides a profile of *Med Princ Pract* contributors. Specific characteristics examined were the total number of authors, frequency of publications by a given author, author collaboration, gender of lead author, extent of female participation, country and institutional affiliation of lead author, collaboration between Kuwait-based authors and authors from other countries, and multi-institutional teamwork.

There did not appear to be a journal standard for the listing of authors' names. Authors sometimes listed their first name and surname or only their initials and surname. This became problematic when trying to determine the number of times an author had papers published in *Med Princ Pract* and also when determining author gender. Out of the total data set, the co-author's gender in six cases could not be determined.

For the period under study, there were 937 contributors including primary authors and co-authors, of which 709 authors (75.7%) contributed only one article. Less than 10% (n = 85) had three or more articles and 15.4% (n = 143) had two papers published in the journal. The most prolific contributor to the journal had 12 articles. Furthermore, Table 1 indicates that there is a steady increase in the mean number of authors per four-year period.

The results also show that there is a preference for author collaboration (Table 1). Out of the 331 research papers studied, 93.7% (n = 310) were co-authored. The number of collaborating authors ranged from two to ten. Further analysis of the data identified 37 (11.2%) articles in which collaboration between Kuwait-based authors and those outside Kuwait occurred.

With respect to the gender of the lead author, 75.8% (n = 251) were male and 24.2% (n = 80) were female (Table 4). The low incidence of female authors could be attributed to the regional culture, compounded with the phenomena that the health sciences profession is more male-

period. The number of research articles that focused on human genetics remained relatively the same, while those in endocrinology stayed constant. Papers in obstetrics and gynecology (OBGYN) and cardiovascular diseases, however, declined by at least 25%.

Table 3
Distribution of subject areas of original papers

Subject area	Total n (%)	Rank	Time Period		
			1989-1995 n	1996-1999 n	2000-2003 n
Microbiology: bacteriology, mycology,parasitology, and virology	41 (12.4%)	1	11	14	16
Public health, social medical, epidemiology	37 (11.2%)	2	8	12	17
Obstetrics and gynecology	22 (6.7%)	3	8	8	6
Cardiovascular diseases and cardiovascular surgery	20 (6.1%)	4	7	8	5
Human genetics	19 (5.8%)	5	6	6	7
Cancer	17 (5.1%)	6	4	4	9
Urology and nephrology	17 (5.1%)	6	4	5	8
Gastroenterology	16 (4.8%)	8	5	3	8
Chest diseases, thoracic surgery, and tuberculosis	15 (4.5%)	9	3	3	9
Clinical and experimental pharmacology	15 (4.5%)	9	4	2	9
Radiology	13 (3.9%)	11	3	3	7
Endocrinology	12 (3.6%)	12	4	4	4
Other subjects (17)	87 (26.3%)	n.a.*	n.a.	n.a.	n.a.
Total	331 (100.0)	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.

*n.a. = not applicable.

Table 2
Summary of research designs in *Med Princ Pract* from 1989-2003

Type of study	Number of articles (%)
Experimental	
Laboratory studies	77 (23.3)
Clinical trials	16 (4.8)
Subtotal	93 (28.1)
Observational	
Cross-sectional	168 (50.8)
Case-control	31 (9.3)
Prospective-cohort	29 (8.8)
Subtotal	228 (68.9)
Miscellaneous	
Case reports	10 (3.0)
Total	331 (100.0)

Subject Coverage

A breakdown by primary subject shows that the research articles in *Med Princ Pract* are classified into twenty-nine subject categories (Table 3). The top twelve subjects comprised 73.7% (n=244) of all research, while the remaining 17 subject categories were represented by only 87 papers (26.3%).

Table 3 also showed that throughout the three defined periods, the subject content most represented was microbiology and public health. For these two subject areas, there was an increase in the number of papers for every period, while this was not the case for the other ten subjects. Furthermore, in order to provide an indication of growth tendencies in a particular subject area, the change in the number of papers between the first and last periods within that subject was examined. There was a greater increase in subjects such as chest diseases, radiology, cancer, clinical and experimental pharmacology, public health, and urology. They increased significantly by 200%, 133.3%, 125%, 125%, 112.5%, and 100% respectively between the first and the last

Data were coded and stored in a ProCite database for analysis. Descriptive statistics were applied to each data category.

Results

A total of 331 original papers were published in *Med Princ Pract* from its inception in 1989 through 2003. As shown in Table 1, there was an increasing trend in the number of original papers published among the three periods. Although the increase in the number of research articles between the first and second period was slight (3.0%), there was an overall increase from period one to period three of 24.8%. Consistent with the growth in research papers, the number of references also increased 45.8% from the first to the last period. The distribution of the total number of references to source articles for the three periods was 7,185. All source articles contained references, with an average of 22 references per paper. The majority of authors (n = 204; 61.6%) cited 22 or less sources while 127 (38.4%) authors cited more than 22 references. Table 1 also shows that the mean number of pages per article between period one and period three decreased slightly, while the number of keywords assigned to each article remained the same. With respect to the slight decrease in article page length, the shift is most probably due to the journal's change in policy to limit the size of articles.

Research Designs Used

The data indicated that there were very few changes in the different research designs used by the authors for the three periods under study. Consequently, the data was amalgamated and examined collectively as one period. Table 2 presents the relative frequencies of the various research designs indicating that observational studies were more dominant than experimental. The most commonly used design was a cross-sectional methodology, accounting for 50.8% (n = 168) of all articles. The next most used method was experimental laboratory studies comprising 23.3% (n = 77) of the articles. Case-control and prospective-cohort methodologies represented an almost equal amount of the studies with a contribution of 9.3% (n = 31) and 8.8% (n = 29) respectively. Only 4.8% (n = 16) of the papers were clinical trials. Three percent (n = 10) of all studies reviewed were case reports. Other studies such as Alvarez-Dardet et al. (1985), Fletcher & Fletcher (1979), and Paige & Johnson (1994) reported similar findings, where the majority of the papers published in general health sciences research journals also used less experimental research methodologies.

Table 1
Profile of original papers in *Med Princ Pract*, 1989-2003

Variable	1989-1995 v. 1-4	1996-1999 v. 5-8	2000-2003 v. 9-12	Total
Number of original papers (%)	101 (30.5)	104 (31.4)	126 (38.1)	331 (100)
Number of references (%)	1,999 (27.8)	2,271 (31.6)	2,915 (40.6)	7185 (100)
Number of references < 6 years (%)	599 (8.3)	721 (10.1)	1,009 (14.1)	2329 (32.5)
Articles with 1 author (%)	10 (3.0)	6 (1.8)	5 (1.5)	21 (6.3)
Articles with 2 authors (%)	15 (4.5)	17 (5.2)	11 (3.3)	43 (13.0)
Articles with 3-4 authors (%)	46 (13.9)	48 (14.5)	53 (16.0)	147 (44.4)
Articles with $\geq$ 5 authors (%)	30 (9.1)	33 (10.0)	57 (17.2)	120 (36.3)
Articles w/at least 1 female author (%)	47 (14.5)	61 (18.8)	84 (25.8)	192 (59.1)
Mean number of authors	3.7	3.9	4.6	n.a.*
Mean number of pages	6.6	6.8	5.7	n.a.
Mean number of keywords	4.1	4.3	4.1	n.a.

*n.a. = not applicable.

The method for determining the categories of research designs was adopted from the monograph, *Practical Statistics for Medical Research* (Altman, 1999). This text was selected because the author is a renowned researcher in the medical community and the book has received outstanding reviews from highly rated medical journals. Research designs were divided into three major categories: experimental, observational, and miscellaneous. Experimental research designs included clinical trials and animal / human laboratory studies. Observational studies were subdivided into prospective cohort studies, case-control, and cross-sectional (e.g., surveys, and clinical presentations of disease processes, diagnosis, and treatment). The last category, miscellaneous, covered case reports.

In determining the subject areas, *EMTREE*, the controlled indexing structure of the *EMBASE* database was used. Primary subjects of the articles were identified by selecting the first major medical descriptor assigned to the *EMBASE* citation. These descriptors were categorized by accessing the online *EMBASE* thesaurus to establish the preferred subject areas.

also apply several bibliometic principles to ascertain the "research front" of the journal. Specifically, the study addresses five areas of questions:

1) What are the main characteristics of the journal?

  a) Growth rate of the journal

  b) Length of articles

  c) Number of keywords assigned to each article

  d) Frequency that authors cited previous literature

  e) Ratio of cited items to source articles

  f) Journal's comparability to the norms of scholarly communication

2) What research methodologies do authors prefer when conducting their research?

3) What are the primary research interests of the authors?

4) Who are the contributing authors in terms of total number of contributors, prolificacy of the authors, author collaboration, gender, the institutional affiliation of lead contributors, number of affiliations per paper, country of origin of lead authors, and collaboration between Kuwait-based authors and authors from other countries?

5) What are the characteristics of the cited literature in terms of publication form and the age of the cited literature?

Methodology

A bibliometric study of research articles published in *Med Princ Pract* from its inception in 1989 to 2003 (volumes 1-12) was conducted, excluding articles published in supplementary issues. The data set contained 331 articles labeled an original paper by the journal itself. Each paper was examined to determine (1) average number of references per paper, (2) length of article, (3) number of keywords, (4) research design, (5) primary subject, (6) author characteristics, and (7) citation data. The growth pattern of the journal was also analyzed.

For the purpose of this study, the publication period was divided into three ranges each covering four volumes (Table 1). The yearly publication pattern of the journal has been inconsistent. In 1989 and 1990, volumes one and two were produced. Due to the Iraqi occupation, no volume was generated during 1991. From 1992 through 1995, the journal was published every two years resulting in volumes three and four. Since 1996, the journal had produced one volume annually.

Only one study investigated this journal's citation patterns from 1989-2000 (Al-Qallaf, 2003). The author examined 4,740 references and found that most of the cited literature was in English with few citations in Arabic; the most heavily cited journals were American or British publications, the degree of immediacy was below the norm for medical literature, and self-citation was not common.

For more than a decade, *Med Princ Pract* has been a leading source for the dissemination of scientific research in English to health care professionals in Kuwait and the Arabian Gulf region. This is the official journal of the Kuwait University Health Sciences Centre. As stated by the editors, the objectives of the journal are: (1) "to publish original research in the health sciences" and (2) "to publish peer-reviewed articles of current international interest in the form of papers, solicited reviews, reports, short communications, conference proceedings, discussion forums and letters." The journal, published by S. Karger AG, has a frequency rate of six-times per year. Prior to 2004 (the period under study), the journal was issued quarterly. The journal is indexed in *EMBASE/Excerpta Medica, Science Citation Index, IMEMR (WHO), Update,* and beginning in 2002 in *Index Medicus/ MEDLINE.* Electronic accessibility to *Med Princ Pract* is available via the Karger web site. The earliest journal impact factor (IF) recorded for *Med Princ Pract* is 0.125 in 1998 (Institute for Scientific Information, 2003) and the latest is 0.194 reported in 2003 (ISI Journal Citation Reports: JCR Science Edition 2003, 2005).

This study will analyze the journal's research papers from its inception through 2003 to provide an indication of the research activities in the region. Variables such as primary subject interests, methodologies used, and country of origin will be identified. The study will also present some bibliometric characteristics about the journal itself in terms of growth, number of keywords per article, author data, and referencing behavior. A study of this nature will illustrate key interests and provide future directions for the editorial board, researchers, and authors as well as facilitate communication within the health care community.

Purpose of the study

The purpose of this study is to examine and analyze the 'original' research articles published in *Med Princ Pract,* provide a profile of its contributors, and determine evolving patterns and trends. The study will

of articles published in a sports medicine journal. His findings showed that there were few randomized control studies, authors came from 35 different countries, and a wide range of subjects were covered. Cromer and Stager (2000) compared two decades of research articles published in an adolescent health journal. The study sample consisted of 582 articles published from 1980-1998. The basis of the sample was selected to reflect 2-year blocks with a periodicity of 3 years. They examined the subject content, research design, author information, and citation data of original articles, case reports, scientific reports, briefs, and forums. Significant changes had occurred in a shift from medical topics to psychosocial topics and in a shift in research designs from retrospective to cross-sectional and longitudinal designs. They also found that the professional background of authors had diversified.

Few studies have addressed the research activities of the countries in the Arabian Gulf region. Tadmouri and Bissar-Tadmouri (2003) investigated the geographical origin of biomedical publications in 23 Arab countries from 1988-2002. They studied the total number of publications indexed in *MEDLINE*, normalizing the data to population size or gross national product. Based on this normalization process, it was found that smaller countries such as Kuwait were more productive than larger countries. More specifically, Aman (1998) explored the research activity of scientists in Kuwait by examining the citations to their published works. He gathered the data using citation indexes covering the period from 1986 through 1995. He found that researchers in the areas of science and medicine were cited more frequently than those in social sciences and humanities, and that they preferred to publish in American and European journals.

Rationale for the Study

No studies have investigated the characteristics of research papers of English language health science journals published in the Gulf Cooperative Council (GCC) countries. A perusal of entries in the electronic version of *Ulrich's International Periodicals Directory 2003* (2003) for medical journals published in GCC countries listed approximately 11 titles whose texts were in English. The majority of these journals were either irregular publications, not refereed, or both. One of the exceptions was *Medical Principles and Practice* (*Med Princ Pract*).

selected for review. The results showed that over this period, cross-sectional studies accounted for the largest percentage of research designs used, while the number of research papers applying the cohort design decreased, and with randomized controlled trials still being the least applied methodology. Another study also examined original papers published in *The New England Journal of Medicine* to determine the type of research design used as well as the type of statistical analysis applied (Alvarez-Dardet et al., 1985). Similar trends were found, and it was concluded that despite an increase in sophisticated statistical techniques, there was still a weakness in research design in general medical journals. Satyanarayana and Ratnakar (1989) analyzed multiple authorship patterns of research papers in 17 biomedical high-impact journals. They found that medical sciences journals had substantially more authors per paper, ranging from 3.21-5.35, than did life sciences journals, which had an average of 2.8-3.7 collaborators. The findings also showed that general and biomedical sciences papers were relatively longer as compared to medical research with a clinical orientation.

More recent studies have examined several bibliometric aspects of "original" research published in a journal. In one study, Paige and Johnson (1994) analyzed author data, research methods, statistical methods, and subject content of 76 articles published in the National Medical Association's Journal. Most of the literature focused on biomedical aspects of health and the majority of articles were derived from physicians in university settings. They also found that experimental research methods were used in only five of the original research articles. Bergman (1998) compared the first two volumes (1948-1949) of *Pediatrics* to the 1996-1997 volumes. He not only compared subjects covered and not covered in the Journal but also examined the quality of medical writing. The most notable difference in articles was the deterioration in medical writing styles, which reflected that papers in earlier volumes were easier to read.

Other studies focused on analyzing the entire content of a journal, including original papers, review articles, and case reports. Menz (2002) investigated changing patterns of publication activity in a podiatric medical journal. Two significant trends resulted from his research: an increase in international authors as well as an increase in original research papers. In another study, Thompson (1996) analyzed the nature

Introduction

The scientific journal is considered to be the epitome of scholarly communication. It provides researchers with a myriad of opportunities to share and discuss varied points of interest, to establish bodies of knowledge in their known profession, and to gain recognition for accomplished activities. Within this same framework, the scientific journal is read by members of its profession seeking scientific inquiry for "intellectual stimulation", and at times for relaxation. Yet, scientific journals can vary in purpose, scope, authority, and audience (Huth, 1991). The non-homogeneous nature of medical journals raises the question of how one assesses the scientific value of a journal, or how the research activities as reported in scientific papers are determined.

Evaluating a journal's characteristics and merits based on experience and observation alone can become biased and reflect partiality (favoritism, one-sidedness). Such judgments according to Huth (1991) are subjective and impressionistic and rarely provide a clear picture of the relationships between journals or how medical information is disseminated through literature. He further states that "objective and quantitative methods for assessing journals' qualities and how journals relate to each other may offer more reliable and consistent judgments and a more detailed picture than those derived from subjective, impressionistic, ad hoc judgments" (Huth, 1991: 81). Such methods known as bibliometrics apply mathematical and statistical techniques to the study of scholarly communication processes.

Quantitative methods have been used systematically in journal research throughout the past several decades. They are used to provide a general indicator of the research activities of a particular group of scientists, to investigate the research trends within a discipline, to examine particular characteristics of a journal, and to assess the maturity and scientific level of the journal.

Previous Studies

In health sciences, many studies have examined the content of biomedical journals. Earlier studies have focused on a particular bibliometric characteristic. Fletcher and Fletcher (1979) studied the frequency of various research designs in the clinical literature covering a 30-year perspective. Original articles in three well-known journals were

Medical Principles and Practice, 1989-2003: A Bibliometric Study of Research Articles

Charlene L. Al-Qallaf* *

Abstract: The purpose of this study is to examine and analyze the 'original' research articles published in *Medical Principles and Practice*, provide a profile of its contributors, and determine evolving patterns and trends. The study will also apply several bibliometric principles to ascertain the research activity of the journal. The data set consisted of 331 research articles from the first 12 volumes (1989 to 2003), excluding articles published in supplementary issues. For each article, the average number of references per paper, length and number of keywords per article, research design, primary subject, author characteristics, and citation data were analyzed. The growth pattern of the journal was also examined. For purposes of comparison, the time-span covered was divided into three periods with an equal number of volumes per period. Data were coded and stored in a ProCite database for analysis. The primary subject areas totaled 29, with the majority focusing on microbiology and public health issues. Cross-sectional research designs dominate the publications. Author collaboration is strong (93.7%). Papers with at least one female author account for 60.6%. The majority of authors (77.3%) are Kuwait-based. Individuals affiliated with universities continue to be the most frequent contributors to the journal (65.3%). Age of the cited literature has a Price Index value of 33. The journal is evolving towards a mature publication with scientific integrity. The research behavior of the authors follows accepted scholarly practices. Some recommendations proposed are more journal exposure, standardization authors' names, and the pursuit of more experimental research methodologies.

Key words: Bibliometrics, Kuwait, Medical literature, Scientific journals

---

* Dept. of Library & Information Science, College of Social Sciences, Kuwait University, Kuwait.

Articles in English

Reports:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 35 - No.1 - 2007

Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal.**
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal.**

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy,* (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

Articles in Arabic:

University of Kuwait

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 35 - No. 1

2007